بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

البناء اللغوي
في الفواصل القرآنية

البناء اللغوي
في الفواصل القرآنية

الدكتور
علي عبد الله حسين العنبكي

الطبعة الأولى
2011 م – 1432 هـ

دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة دار الصادق الثقافية طبع، نشر، توزيع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (1364/ 5/ 2010)

225.1

العنكبي، علي عبد الله حسين

البناء اللغوي في الفواصل القرآنية/ علي عبد الله حسين العنكبي ._ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

( ) ص

ر . أ: (1364/ 5/ 2010)

الواصفات:/ ألفاظ القرآن/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2011 م – 1432 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4612190 6 962+/ هاتف: 4611169 6 962+

ص.ب 922762 عمان – 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing – Distributing

Telefax: +962 6 4612190 / Tel: : +962 6 6411169

P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

http://www.darsafa.net

E-mail :safa@darsafa.net

مؤسسة دار الصادق الثقافية

طبع، نشر، توزيع

العراق – بابل – الحلة

الفرع الأول:: الحلة – شارع أبو القاسم – مجمع الزهور

نقال: 009647801233129

الفرع الثاني: الحلة – شارع أبو القاسم ، مقابل مسجد ابن نما

نقال: 009647803087758

E-mail :alssadiq@yahoo.com

ISBN 978-9957-24-589-4 ردمك

الفهـرس

الفصل الأول

تحويل الأبنية الصرفية

الفصل الثاني
التقديم والتأخير

الفصل الثالث

الحذف والزيادة

الفصل الرابع

الحمل على المعنى

الفصل الخامس

الوقف على الفواصل القرآنية

الفصل السادس

تحويل التراكيب النحوية

الفصل السابع

اختيار القراءة المناسبة للفاصلة القرآنية

الفصل الثامن

مراعاة فواصل السورتين

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلـى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أما بعد... فهذه دراسات لغوية تتعلق بـ (البناء اللغـوي فـي الفواصـل القرآنية) وهي مجموعة من الأبحاث نشر معظمها في عدد من المجلات العلميـة وقد رأيت أن أجمعها في مؤلف واحد وأن يحتفظ كـل بحـث منهـا بتفاصـيله وخاتمته ومصادره الخاصة به.

وقد تضمنت هذه الدراسة ثمانية فصول هي:

- أولاً: تحويل الأبنية الصرفية.
- ثانياً: التقديم والتأخير.
- ثالثاً: الحذف والزيادة.
- رابعاً: الحمل على المعنى.
- خامساً: الوقف على الفواصل القرآنية.
- سادساً: تحويل التراكيب النحوية في الفاصلة القرآنية.
- سابعاً: اختيار القراءة المناسبة للفاصلة القرآنية.
- ثامناً: مراعاة فواصل السورتين.

أسأل الله – جلت قدرته – أن يجعلنا ممن يخدم لغة كتابـه العزيـز، وان يلهمنا الصواب، ويجنبنا الخطأ، ويعصمنا من الزلل في القول والعمل، وان يوفقنا لكل خير، إنه سميع مجيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الدكتور

علي عبد الله حسين العنبكي

الفصل الأول
تحويل الأبنية الصرفية

يتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تحويل الأبنية إلى معنى المصدر
- المبحث الثاني: تحويل الأبنية إلى معنى اسم الفاعل
- المبحث الثالث: تحويل الأبنية إلى معنى اسم المفعول

الفصل الأول
تحويل الأبنية الصرفية

توطئة

هذا واحد من البحوث التي تتعلق بالفاصلة القرآنية قمت بدراسته، مبّيناً ما للفاصلة من أثر في البنية الصرفية، ووضع تلك البنية في مكانها المناسب لها لفظاً ومعنىً. ولا أعني بذلك أنني أغلّب جانب اللفظ على جانب المعنى، أو أن الفاصلة تقوم على أساس لفظي غير مهتمة بالمعنى، وإنما أعني أن هذا البناء وقع في موقعه المناسب من حيث أداء المعنى وأداء الغرض اللفظي الصوتي المناسب للفاصلة.

أمّا خطة البحث فتضمنت تمهيداً وثلاثة مباحث تتلوها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

أمّا التمهيد فتناول مصطلحي الفاصلة والتحويل. وأما المباحث فكانت كالآتي:

- المبحث الأول: تحويل الأبنية إلى معنى المصدر.
- المبحث الثاني: تحويل الأبنية إلى معنى اسم الفاعل.
- المبحث الثالث: تحويل الأبنية إلى معنى اسم المفعول.

التمهيد

أولاً: مصطلح الفاصلة

الفاصلة لغة: وردت مادة (فصل) دالة على معان أهمها:[1] بون ما بين الشيئين، والقطع، والقضاء بين الحق والباطل، والحاجز بين الشيئين، وواحد الفصول، والتفصيل: التبيين.

وهي أيضاً: الخرزة التي تفصل بين الخرزتين في النظام. وقد فصّل النظم، أي جعل بين كل لؤلؤتين خرزة.

الفاصلة اصطلاحاً: وردت لها عدة تعريفات، فقد عرفها الرماني (ت 384 هـ) بقوله: (الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعاني)[2]. وقريب منه تعريف أبي بكر الباقلاني (ت 403 هـ) لها بقوله: (الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني)[3]، وهو بتعريفه هذا كأنه: (يجعل الفواصل أداة لإفهام المعاني القرآنية، من حيث كونها جزءاً متمماً للكلام، ومن حيث وظيفتها الدلالية في الفصل بين آية وأخرى، وما يرتبط بهذا الفصل من مدة زمنية أو استراحة بالخطاب)[4].

ومن حق الفواصل – كما يقول الباقلاني – (أن تكون تابعة للمعاني كما وردت في القرآن ولا تكون المعاني تابعة لها، فيكون ذلك وضعاً لها في غير موضعها)[5].

---

(1) ينظر: لسان العرب (فصل).

(2) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن/97.

(3) إعجاز القرآن/270.

(4) من صور الأعجاز الصوتي في القرآن الكريم/102.

(5) إعجاز القرآن/271.

وقد عرّفت الفاصلة مقارنة بالقافية الشعرية (لأن الفاصلة في حكم القافية)[6]، وذلك لأن الفواصل هي رؤوس الآيات، والقوافي هي أواخر الأبيات[7]، وهي أيضاً بمنزلة قوافي الشعر[8]؛ ولذلك (تجري مجرى القوافي؛ لاجتماعهما في أن الفاصلة آخر الآية، كما أن القافية آخر البيت) [9].

ومن هذا المنطلق عرّفها ابن منظور (ت 711 هـ) حين قال: (وأواخر الآيات في كتاب الله فواصل بمنزلة قوافي الشعر، واحدتها فاصلة) [10]. ونحا الزركشي (ت 794 هـ) هذا المنحى فعرفها بأنها (كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع) [11]. وعرفها ابن يعيش (ت 643 هـ) بقوله: (المراد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام) [12].

وفرّق أبو عمرو الداني (ت 444 هـ) بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: (أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس الآية وغير رأس، وكذلك الفواصل يكنّ رؤوس آي وغيرها. وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعمّ النوعين وتجمع الضربين [13] ولذلك مثّل

---

(6) الحجة للقراء السبعة 397/2.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 121/1.

(8) ينظر: المصدر نفسه 321/5، والبيان في غريب إعراب القرآن 106/1.

(9) الحجة للقراء السبعة 285/2، وينظر كذلك وجه الشبه بين الفواصل والقوافي في الحجة 114/2–115، 417، 8/3، 19، 64، 88، 281، 347، 12/4، 55، 109، 119، 121.

(10) لسان العرب (فصل).

(11) البرهان في علوم القرآن 53/1، 98، وينظر: الفاصلة في القرآن/29. والقرينة هي: (قطعة من الكلام جعلت مزاوجة للأخرى، سميت بذلك لمقارنة أختها) صور البديع 195/1.

(12) شرح المفصّل 78/9.

(13) البرهان في علوم القرآن 53/1 – 54.

سيبويه[14] (ت 180 هـ) للفاصلة بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف: 64] وهو ليس رأس آية مقروناً بما هو رأس آية كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: 4]، و ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: 32]، و ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9].

ولعلّ تسمية الفاصلة جاءت من قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: 3][15]. وإنما سميت فواصل: (لأنه ينفصل عندها الكلامان، وذلك أن أخر الآية فصل بينهما وبين ما بعدها)[16].

أما فائدة الفواصل فيقول عنها الرماني: (والفائدة في الفواصل دلالتها على المقاطع، وتحسين الكلام بالتشاكل، وإبداؤها في الآي بالنظائر)[17]. ويقول الزركشي: (وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام)[18].

ثانياً: مصطلح التحويل

التحويل لغة: التحويل هو مصدر الفعل (حوّل) الذي يدل على التقلب، والانقلاب، والتغيّر والتحرك، والتنقل، والزوال. فمن ذلك: حالت القوس: انقلبت عن حالها التي غمزت عليها وحصل في قابها اعوجاج. وحال عن العهد حؤولاً: انقلب. وحال لونه: تغيّر واسودّ. وحال إلى مكان آخر: تحول. وحال الشخص: تحرك، وكذلك كل متحرك عن حاله. والتحول: التنقل من موضع إلى موضع[19].

---

(14) ينظر: الكتاب 184/4 – 185.

(15) ينظر: اللسان (فصل)، والبرهان في علوم القرآن 54/1.

(16) البرهان في علوم القرآن 54/1.

(17) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن/99.

(18) البرهان في علوم القرآن 54/1.

(19) تنظر: مادة (حول) في الصحاح، ولسان العرب.

التحويل اصطلاحاً: أما التحويل في الاصطلاح فلم يعرفه صاحب (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية) وإن كان وضع له عنواناً هو (مفهوم التحويل في الصيغ الصرفية)[20]، لكنه ذكر تحت هذا العنوان المصطلحات والعبارات الدالة على التحويل في الصيغ الصرفية التي استخدمها اللغويون العرب القدماء[21]. ويبدو لي أن التحويل في الاصطلاح لا يبتعد عن معناه اللغوي فهو دلالة بناء صرفي على معنى بناء صرفي آخر.

ولعلّ الخليل (ت 175 هـ) أول من استخدم هذا المصطلح[22]، وممن استخدمه أيضاً أبو عبيدة[23] (ت 210 هـ) ناسباً التحويل إلى العرب، وكذلك ابن فارس[24] (ت 395 هـ) والجوهري[25] (ت 398 هـ). واستخدم الخليل[26] تعبيرات مختلفة تدل على التحويل، وكذلك فعل الفراء[27] (ت 207 هـ) وأبو عبيدة[28].

وخص الزركشي هذه الظاهرة بالدراسة تحت عنوان (إقامة صيغة مقام صيغة أخرى)[29]. وعدّها من باب المجاز. وخص هذه الظاهرة د. محمود

---

(20) ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/7.

(21) ينظر: المرجع نفسه/7 – 9.

(22) ينظر: العين 200/8.

(23) ينظر: مجاز القرآن 176/2، 271.

(24) ينظر: مقاييس اللغة 77/1.

(25) ينظر: الصحاح 77/1، 2068/5.

(26) ينظر: العين 76/1، 136 – 137، 65/2، 6/3، 86/4، 141، 410، 347/5، 8/6، 125/7، وينظر: الكتاب 281/3 – 283.

(27) ينظر: معاني القرآن 15/2، 38، 398 – 399، 172/3، 255.

(28) ينظر: مجاز القرآن 182/1، 16/2، 159، 176، 271، 302.

(29) ينظر: البرهان في علوم القرآن 285/2 – 288.

سليمان ياقوت بكتابه (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية). ودرس د. عبد الفتاح احمد الحموز جانباً منها عبّر عنه بـ (تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى)[30]. وكذلك فعل د. محمود أحمد نحلة حين وضع ذلك تحت عنوان (إحلال صيغ محل أخرى)[31] .

المبحث الأول: تحويل الأبنية إلى معنى المصدر

وردت أبنية صرفية تحمل معنى المصدر محوّلة من أبنية أخرى، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وجاءت أبنية أخرى دالة على المصدر، وحلت مصادر محل أخرى، وجاءت هذه الأبنية لتحقق الانسجام بين فواصل كل سورة ولتؤدي الغرض المعنوي المناسب. ومن الأبنية التي وردت تحمل معنى المصدر ما يأتي:

أولاً: اسم الفاعل بمعنى المصدر: وردت مصادر على وزن (فاعلة) بمعنى المصدر، منها:

1) **كاشفة**: وردت في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ [النجم: 58] وفي ﴿كَاشِفَةٌ ﴾ ثلاثة أقوال:[32]. فهي إما بمعنى الفاعل والهاء للمبالغة، وإما مصدر أي كشف، وإما صفة لموصوف محذوف والتقدير: نفس كاشفة، أو حال كاشفة، أو جماعة كاشفة. وقد جاءت لفظة (﴿كَاشِفَةٌ ﴾) على وزن

(30) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم 1437/2 – 1446.

(31) ينظر: لغة القرآن الكريم في جزء عمّ: 426 – 439.

(32) ينظر: معاني القرآن للفراء 103/3، ومعاني القرآن وإعرابه 107/5، ومجمع البيان 183/9 – 184، 343/10، والبيان في غريب إعراب القرآن 402/2، وإملاء ما من به الرحمن 248/2، والبحر المحيط (م) 28/10.

(فاعلة) موافقة للفاصلة السابقة لها ﴿ٱلْأَزِفَةُ﴾ في تماثل حرف الروي وفي التوازي[33].

2) **كاذبة**: وردت في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: 2] وفيها ثلاثة أقوال:[34] فهي إما مصدر مثل العاقبة والعافية، وإما اسم فاعل والهاء للمبالغة، وإما أن تكون صفة لموصوف محذوف والتقدير: حال كاذبة ونحو ذلك.

ويرى الزجّاج[35] (ت 311 هـ) أن (كاذبة) و (عافية) و (عاقبة) ونحوها هي أسماء في موضع المصادر. ويلاحظ أن لفظة ﴿كَاذِبَةٌ﴾ جاءت منسجمة مع ما ما قبلها وما بعدها في هذا النص القرآني ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة:1– 3] فكل منها على وزن (فاعلة)؛ ولذلك كانت فواصلها متوازنة[36].

---

(33) الفواصل المتماثلة: ما تماثلت في حرف الروي وهو هنا حرف الفاء. ينظر: البرهان في في علوم القرآن 72/1، والفاصلة في القرآن/145، التوازي في الفواصل هو أن تتفق الكلمتان في الوزن وحرف الروي، ينظر: البرهان في علوم القرآن 75/1، والفاصلة في القرآن/149.

(34) ينظر: معاني القرآن للفراء 121/3، والحجة للقراء السبعة 212/1، والصاحبي في فقه اللغة/237، والبيان في غريب إعراب القرآن 286/1، وإملاء ما من به الرحمن 253/2، وشرح شافية ابن الحاجب 176/1، والبحر المحيط (م) 76/10.

(35) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 107/5.

(36) الفواصل المتوازنة: هي التي يراعى فيها الوزن فقط. ينظر: البرهان في علوم القرآن 76/1، والفاصلة في القرآن/149.

3) **الطاغيـــة**: وردت فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [الحاقة: 5] وقيل فيها ثلاثة أقوال:[37] فهي إما مصدر كالعاقبة فكأنه قـال: بطغيانهم، وإما أن يكون الطاغية عاقر الناقة والهاء فيـه للمبالغـة كرجـل راوية، فهي حينئذ اسم فاعل، وإما أن تكون صـفة لموصـوف محـذوف والتقدير: بالصيحة الطاغية، أو الفعلة الطاغية، أو الريح الطاغية.

4) **باقية**: وردت في قوله تعالى:﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ ﴾[الحاقة: 8] وقيل فيهـا ثلاثة أقوال:[38] إما أن تكون مصدراً بمعنى بقية أو بقاء، أو تكـون صـفة لموصوف حذف واقيمت صفته مقامه والتقدير: حالة باقية، أو نفس باقية، أو تكون اسم فاعل أي باق والهاء للمبالغة.

5) **الخاطئة**: وردت في قولـه تعـالى: ﴿ وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ ﴾ [الحاقة:9] وفيها وجهان:[39] إما أن تكون (الخاطئة) مصدراً بمعنى الخطـأ جاء على فاعلة كالعاقبة، أو تكون صفة لموصوف محذوف والتقدير بالفعلة الخاطئة. وذكر العكبري[40] (ت 616 هـ) فيها وجهاً آخر هو أن تكون مـن باب النسب: أي جاءوا بالفعلة ذات الخطأ على النسب مثل: لابن وتامر أي ذي لبن وذي وتمر.

---

(37) ينظر: مجاز القرآن 267/2، والحجة للقراء السبعة 229/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 456/2، وإملاء ما من به الرحمن 267/2، والبحر المحيط (م) 254/10 – 255.

(38) ينظر: معاني القرآن للفراء 180/3، ومجاز القرآن 267/2، والمفردات فـي غريـب القرآن/57، وإملاء ما من به الرحمن 267/2، وشرح شافية ابـن الحاجـب 176/1، والبحر المحيط (م) 255/10.

(39) ينظر: معاني القرآن للفراء 180/3، والبحر المحيط (م) 256/10.

(40) إملاء ما من به الرحمن 267/2.

وقد قرئت الخاطئة بإبدال الهمزة ياء أي (بالخاطية)[41]. وعلى هذه القـراءة تكون هذه الفواصل (الطاغية) و (باقية) و (الخاطئة) فواصـل متفقـة فـي الوزن وحرف الروي، أي متوازية فكل منها على وزن (فاعلـة) وتنتهـي بحرف الروي (الياء) ما عدا (الخاطئة) على القراءة المشهورة.

ولننظر الى الإعجاز الصوتي والإيقاع المتكرر في هذه الفواصل عندما نقف عليها بالهاء: (بالطاغيهْ، عاتيهْ، خاويهْ، باقيهْ، بالخاطئهْ، رابيـهْ، الجاريـهْ، واعيهْ) [الحاقة: فواصل الآيات 5 – 12].

6) **لاغية**: وردت في قوله تعالى: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: 11] فهـي إمـا صفة لموصوف محذوف، والتقدير: كلمة لاغية، أو جماعة لاغية، أو هـي بمعنى اللغو فتكون مصدراً كالعاقبة[42] ونلاحظ أيـضاً أن لفظـة (لاغيـة) جاءت على وزن (فاعلة) تكتنفها فواصل تتفق معها فـي الـوزن وحـرف الروي على هذه الصورة (راضيهْ، عاليهْ، لاغيهْ، جاريهْ) [الغاشية: فواصل الآيات 9 – 12].

ثانياً: اسم المفعول بمعنى المصدر

جاء (مفعول) دالاً على المصدر في ألفاظ ذكرها سيبويه: وهي الميـسور والمعسور، والمرفوع، والمعقول. قال سيبويه: (وأما قوله دعه الى ميسوره ودع

(41) ينظر: النشر في القراءات العشر 396/1، وإتحاف فضلاء البشر 557/2.

(42) ينظر: معاني القرآن للفراء 57/3، ومجاز القرآن 295/2، ومعاني القرآن للاخفش 536/2، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن/77، والمفردات في غريب القرآن /452، وشرح المفصل 52/6، وشرح شافية ابن الحاجب 175/1 – 176، والبحر المحيط (م) 463/10.

معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يوسـر فيـه أو يعسر فيه)[43].

وقد ورد من ذلـك قولـه تعـالى: ﴿فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ٥ بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم: 5–6] قال الفراء: (﴿ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ هاهنا بمعنى الجنون، وهو فـي مـذهب الفتون كما قالوا، ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلت ﴿بِأَييِّكُمُ﴾: في أيكـم، أي في أي الفريقين المجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر)[44].

وذكر الطبرسي (ت 548 هـ) ما قيل في الآية ويتلخص ذلك فـي ثلاثـة أوجه:[45]

أحدها: أن المفتون مصدر بمعنى الفتنة كما يقال: ليس له معقول، وما لـه محصول.

والثاني: أن يكون المفتون اسم مفعول والبـاء مزيـدة والتقـدير: أيكـم المفتون؟.

وثالثها: أن الباء بمعنى (في) والمعنى في أيكـم المفتـون، أي فـي أي الفريقين ؟

(43) الكتاب 97/4، وينظر: معاني القرآن للفراء 38/2، 173/3، ومجاز القـرآن 267/2، وليس في كلامك العرب/67، وشرح المفصل 52/6، وشرح شافية ابن الحاجب 174/1 – 175، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها 246/2، وظاهرة التحويل/54 – 55.

(44) معاني القرآن 173/3، وينظر: إعراب القرآن 7/5.

(45) مجمع البيان 332/10، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الهـامش) 74/1، والكـشاف 585/4 – 586، والبحر المحيط (م) 237/10.

ومهما يكن التوجيه فإن لفظة ﴿ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ جاءت ملائمة ومنـسجمة مـع الفواصل السابقة واللاحقة التي تنتهي بالنون أو الميم المردفة بالواو أو الياء على هـذه الهيـأة: ﴿يَسۡطُرُونَ﴾، ﴿بِمَجۡنُونٖ﴾،﴿مَمۡنُونٖ﴾، ﴿عَظِيمٖ﴾،﴿وَيُبۡصِرُونَ﴾، ﴿ٱلۡمَفۡتُونُ﴾، ﴿بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾، ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: فواصل الآيات 1 – 8] .

وعدّ الزمخشري من ذلك لفظة ﴿مَهۡجُورٗا﴾ في قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾ [الفرقان: 30] فإنه أجاز أن يكون ﴿مَهۡجُورٗا﴾ باقياً على أصله والمعنى: جعلوه مهجوراً فيه فحذف الجار، ويجوز أن يكون المهجور بمعنى الهجر، كالمجلود والمعقول. والمعنى اتخذوه هجراً[(46)].

ولعلّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَعۡدٌ غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ﴾ [هود: 65] إذ فسر أبو حيان قوله ﴿غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ﴾ بقوله (أي صدق. والأصل غير مكـذوب فيـه، فاتسع فحذف الحرف وأجرى الضمير مجرى المفعول به، أو جعل غير مكذوب لأنه وفى به فقد صدق، أو على أن المكذوب هنا مصدر عنـد مـن يثبـت أن المصدر يجيء على زنة مفعول) [(47)].

ثالثاً: إحلال مصدر محل آخر

قد يحل مصدر محل مصدر آخر، وقد يأتي المصدر على بناء غير البناء المعتاد وذلك عندما يقع المصدر فاصلة تكون مناسبة لغيرها من الفواصل، ومن ذلك:

1) قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: 8] ولم يقل تبتلاً وهـو المـصدر القياسي للفعل (تبتل) ولكنه قال ﴿تَبۡتِيلٗا﴾ وسمى صاحب دقائق التـصريف

---

(46) الكشاف 3/ 277، وينظر: البحر المحيط (م) 103/8 وظاهر التحويل/56.

(47) البحر المحيط (م) 178/6.

هذا المصدر ونحوه (المصادر التي تخالف صدورها) وقال عن الآية: (ولم يقل تبتّلاً، لأنه رجع إلى مصدر بتّل كأنه قال: بتّلك الله فتبتلت تبتـيلاً)[48]. وهذا كقول الشاعر:

وخير الأمر ما اسـتقبلت منـه وليس بـأن تتبعه اتبـاعا

فجعل الإتباع مصدراً للتتبع لتساوي معنييهما[49]. وعلل الزمخشري مخالفة هذا المصدر لما قبله بقوله: (فإن قلت: كيف قيل (تبتيلاً) مكان (تبتّلاً) قلت: لأن معنى تبتّل بتّل نفسه فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل)[50].

أما أبو حيان فعلّل ذلك بقوله: (وانتصب (تبتيلا) على انه مصدر على غير الصدر، وحسّن ذلك كونه فاصلة)[51]. وعلل د. إبراهيم الـسامرائي ذلـك بقوله: (أقول: كان ينبغي أن يكون المصدر (تبتلاً) ولكن عدل عنه إلى غيره بسبب من مراعاة تناسب الفواصل)[52] .

ومما ينوب عن المصدر (مصدر يلاقيه في الاشتقاق)[53]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح: 17] ومعناه عند الزمخشري: (أنبتكم فنبتم نباتاً، أو نصب لتضمنه معنى نبتم)[54].

---

(48) دقائق التصريف/61، وينظر: الجامع لأحكام القرآن 33/19.
(49) ينظر: دقائق التصريف/62، و الجامع لأحكام القرآن 50/4.
(50) الكشاف 639/4، وينظر: الجامع لأحكام القرآن 33/19.
(51) البحر المحيط 363/8، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب 166/1.
(52) من بديع لغة التنزيل/300.
(53) جامع الدروس العربية 28/3.
(54) الكشاف 618/4.

وهو عند القرطبي: (مصدر على غير الصدر، لأن مصدره أنبت إنباتاً فجعل الاسم الذي هو النبات في موضع المصدر...، وقيل: هو مصدر محمول على المعنى لأن معنى (أنبتكم): جعلكم تنبتون نباتاً...)[55].

2) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: 28] ولم يقل: تكذيباً قال الفراء: (وهي لغة يمانية فصيحة يقولون: كذّبتُبه كذّابا، وخرقت القميص خرّاقا، وكل فعّلت فمصدره فعّال في لغتهم مشدد...)[56].

ويقول المبرّد: (وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فِعّالاً) كما قلت: أفعلت إفعالاً، وزلزلت زلزالاً، ولكنه غيّر لبيان أنه ليس بملحق. ولو جاء به جاءٍ على الأصل لكان مصيباً...)[57].

وقد وقع هذا المصدر فاصلة متفقة مع الفواصل المنتهية بحرف الروي المردف بالألف والمنتهي بالألف المنقلبة عن التنوين عند الوقف مثل: ﴿ جَزَآءً وِفَاقًا ، حِسَابًا ، كِذَّابًا ، كِتَـٰبًا ، عَذَابًا ﴾ [النبأ: 26 – 30]. (ولعّل هذا يفسر عدول القرآن الكريم عن استخدام المصدر الشائع للفظة (كذّب) وهو (تكذيب) واستخدام (كِذابا) بدلاً منه)[58]. ولذلك جاء هذا المصدر القياسي في قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى تَكْذِيبٍ ﴾ [البروج: 19] ؛ لأنّ الفواصل مردفة بالياء أو الواو.

(55) الجامع لأحكام القرآن 195/18.
(56) معاني القرآن 229/3، وينظر: إعراب القرآن 133/5 – 134.
(57) المقتضب 101/2.
(58) لغة القرآن في جزء عمّ/372.

3) ومن ذلك مجيء المصدر على (فُعُل) في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ [القمر: 16] أي إنذاري قال الفراء: (النُذُر هاهنا مصدر معناه: فكيف كان إنذاري)(59). ولو قال: إنذاري، لما تحقق الانسجام الصوتي بين الفواصل السابقة واللاحقة التي تنتهي جميعها بالراء. قال أبو علي: (النذر بالتثقيل والنذير مثل: النُكُر والنكير، وهما جميعاً مصدران)(60).

وقد وردت كلمة (نُذُر) مخففة في قوله تعالى: ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ [المرسلات: 6] قال الفراء: (وهو مصدر مخففاً كان أو مثقلاً)(61). قال أبو علي: (ويجوز تخفيف النُذُر على حد التخفيف في العُنْق والعُنُق، والأُذْن والأُذُن)(62).

وقال أبو الحسن الأخفش: ((عُذُراً أو نُذُراً) أي: إعذاراً أو إنذاراً وقد خففتا جميعاً، وهما لغتان)(63). والضم هو الأصل، والإسكان للتخفيف(64)، ويجوز أن يكون (عُذُراً) جمع عاذر مثل: شارف وشُرُف، أو جمع عَذور على عُذُر وكذلك (النُذُر) يجوز أن يكون جمع (نذير) أو (ناذر)(65).

4) ومنه مجيء المصدر على (فعيل) كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَذِيرِ مَنْ .. فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الملك:17– 18] قال الفراء: (يريد إنذاري وإنكاري)(66). وقال

---

(59) معاني القرآن 107/3، وينظر: الصحاح 825/2، والكشاف 436/4، ومجمع البيان 189/9.
(60) الحجة للقراء السبعة 89/4، وينظر: 167/1.
(61) معاني القرآن 224/3، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 266/5، ولسان العرب (عذر).
(62) الحجة للقراء السبعة 89/4.
(63) المصدر نفسه 89/4.
(64) الكشف عن وجوه القراءات السبع 357/2.
(65) ينظر: الحجة للقراء السبعة 89/4 – 90، والكشف عن وجوه القراءات السبع 357/2، والبحر المحيط (م) 374/10.
(66) معاني القرآن 205/3، وينظر: معاني القرآن للأخفش 504/2، وإعراب ثلاثين سورة/122، ولسان العرب (نكر)، والبحر المحيط (م) 227/10.

أبو علي: (وقالوا: النذير والنُذُر، كما قالوا: النكير والنكُرُ، فجـاء المـصدر على فعيل وعلى فُعُل)[67].

وأجازوا أن يكون (نذير) اسم فاعـل بمعنـى (مُنـذِر) ومـصدراً بمعنـى (الإنذار) قال أبو علي: (ويجوز في النذير ضربان: أحدهما: أن يكون مصدراً كالنكير والشحيح، وعذير الحي، والآخر: أن يكون فعيلاً يراد به المنذر، كما أن الأليم يراد به: المؤلم، ويكون النذير من أنذر، كالأليم من أَلِمَ)[68].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر:37] (فمن قال: إن النـذير النبي (ص) كان اسم فاعل كالمنذر، ومن قال: إنه الشيب كـان الأولـى أن يكون مصدراً كالإنذار)[69].

وجاءت الفاصلتان ﴿نَذِيرٌ﴾ و ﴿نَكِيرِ﴾ متلائمتين مع الفواصـل الأخـرى المنتهية بحرف الراء على هـذه الـصورة ﴿ٱلْخَبِيرُ، ٱلنُّشُورُ تَمُورُ، نَذِيرِ، نَكِيرِ، بَصِيرٌ، غُرُورٍ، وَنُفُورٍ﴾ [الملك 14 – 21]. وحسّن هذا التلاؤم والانسجام حذف الياء فيهما، إذ الأصل: نذيري ونكيري.

5) وقد جاء المصدر على (فعْلى) فـي قولـه تعـالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [الشمس: 11] قال الفراء: (أراد: بطغيانها ألا أن الطغوى أشـكل بـرؤوس الآيات، فاختير لذلك)[70]. وبهذا علل ابن خالويه مجيء طغـوى ومعناهـا الطغيان فقال بطغواها (لتوافقَ رؤوس الآي)[71].

---

(67) الحجة للقراء السبعة 167/1.

(68) الحجة للقراء السبعة 89/4، وينظر: دقائق التصريف/90 – 91، ولسان العرب (نذر).

(69) الحجة للقراء السبعة 168/1.

(70) معاني القرآن 267/3، وينظر: الكتاب 40/4 – 41، ومجاز القرآن 275/1.

(71) إعراب ثلاثين سورة/113.

6) وقد جاء المصدر على (فُعْلى) في قوله تعالى:﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴾ [العلـق: 8] فإنه (يريد الرجوع، ولكن أتى به على الرجعى ليوافق الفواصل)[72] ومنـه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴾ [الشمس: 15] لأنّ المعنى: (ولم يخفْ عاقبة عقرها)[73].

7) وقد جاء المصدر على (مَفْعَلة) كما في قوله تعالى: ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: 15] وهو (يريد ذا قربى وذا قرابة، ولكن أُتي به علـى مَفْعلـة مثـل﴿ مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد: 14])[74]. وعلة ذلك عند ابن خالويه ان اللفظ قد يـزدوج لـرؤوس الآي[75].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَاقَهُۥ... وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد: 17]. وعلل ابن خالويه مجيء المصدر على (مفْعلة) بقوله: (وإنما قال بالمرحمـة ولـم يقل: بالرحمة لتوافقَ رؤوس الآي)[76].

8) وجاء المـصدر علـى (فُعـول) كقولـه تعـالى: ﴿ لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [الفرقان: 62] وقوله: ﴿ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴾ [الإنسان: 9] .

وعدّ الزركشي ذلك من باب (إقامة صيغة مقام أخرى) وقال: (فإنـه لـيس المراد الجمع هنا، بل المراد: لا نريد منكم شكراً أصلاً، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع. وزعم السهيلي أنه جمع (شكر) ولـيس كـذلك لفوات هذا المعنى)[77] .

(72) إعراب ثلاثين سورة/114– 149، وينظر: الكتاب 40/4، ومجاز القرآن 304/2.

(73) معاني القرآن للفراء 270/3.

(74) إعراب ثلاثين سورة/102.

(75) إعراب ثلاثين سورة/102.

(76) إعراب ثلاثين سورة/104.

(77) البرهان في علوم القرآن 286/2 – 287.

المبحث الثاني : تحويل الأبنية إلى اسم الفاعل

وردت أبنية صرفية تحمل معنى اسم الفاعل محوّلة من أبنية أخرى كاسـم المفعول والمصدر وصيغ المبالغة والصفات المشبهة، وجاءت هذه الأبنية لتحقق الانسجام الصوتي بين الفواصل السابقة واللاحقة لها ولتؤدي الغرض المعنـوي كذلك. وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً : اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل

ذكر علماء اللغة والتفسير أن اسم المفعول يأتي مراداً بـه اسـم الفاعـل، وعدوّا من ذلك لفظة ﴿ مَأْتِيًّا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ [مـريم: 61] أي: آتياً. وعلل الفراء ذلك بقوله: (ولم يقل: آتيا. وكل ما أتاك فأنـت آتيـه؛ ألا ترى أنك تقول: أتيت على خمسين سنة، وأتت عليّ خمسون سنة، وكل صواب)[78].

وهناك من يرى أن ﴿ مَأْتِيًّا ﴾ على بابه من أنه اسم مفعـول ؛ وذلـك (أنّ الوعد هو الجنة وهم يأتونها)[79] ومهما اختلفت الآراء في لفظة ﴿ مَأْتِيًّا ﴾ فإنهـا جاءت منسجمة مع الفواصل الأخرى التي تنتهي بالألف المسبوقة بالياء المشددة عند الوقف، ولو جاءت (آتيا) ما تحقق ذلك الأعجاز الصوت.

وعدّ بعضهم من ذلك لفظة ﴿ مَّسْتُورًا ﴾ في قوله تعـالى: ﴿ ... جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء: 45] وعلل الأخفش (ت 215 هـ) ذلك بقوله: (لأن الفاعل قد يكون في لفظ المفعول، كما تقول: إنك مشؤوم علينـا

(78) معاني القرآن 70/2، وينظر: معـاني القـرآن وإعرابـه 336/3، والـصاحبي/221، والبرهان في علوم القرآن 285/2.

(79) الكشاف 27/3، وينظر: المفردات في غريب القرآن/9، ومجمع البيان 521/6، وشرح الكافية 199/2، والبحر المحيط (م) 279/7.

وميمون، وإنما هو: شائم ويامن ؛ لأنه من: شأمهم ويمنهم، والحجاب – هاهنا – هو الساتر، وقال: ﴿مَّسْتُورًا﴾)[80] .

ونسب الزجاجي (ت337 هـ) إلى أهل اللغة أنّ معنى ﴿مَّسْتُورًا﴾ هاهنا في موضع (ساتر) [81]، لكنه جـوّز (أن يكـون ﴿مَّسْتُورًا﴾ علـى غيـر معنـى (ساتر)، فيكون الحجاب ما لا يرونه ولا يعلمونه من الطبع علـى قلـوبهم)[82]. وفُسّر[83] أيضاً بأنه حجاب من دونه حجاب فهو مستور بغيره.

ويرى السهيلي (ت 581 هـ) أنه على بابه ؛ أي: مستوراً عن العيون لا يحس به أحد، والمعنى: مستور عنك وعنهم. أما أبو البركات الأنبـاري (ت 577 هـ) فله – عنده – وجهان: [84] أحدهما: أنه ذا ستر على النسب. والآخر: أن يكـون بمعنى (ساتر) فيجيء مفعول بمعنى فاعل، كما يجيء فاعـل بمعنـى مفعـول كقولهم: سر كاتم، وماء دافق، أي: سر مكتوم وماء مدفوق.

أما ابن خالويه[85] (ت 370 هـ) فعدّ هذا وأمثاله من باب المجاز. وخلاصة ما قيل عن لفظة ﴿مَّسْتُورًا﴾ ثلاثة آراء:

1. أنها مفعول بمعنى فاعل.
2. أنها اسم مفعول باق على بابه.
3. أنها يراد بها النسب أي ذا ستر.

---

(80) معاني القرآن 391/2.
(81) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 242/3.
(82) معاني القرآن وإعرابه 243/3.
(83) ينظر: الصحاح 766/2، والكشاف 670/2، وإملاء ما من به الرحمن 92/2.
(84) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 91/2، والبحـر المحـيط (م) 56/7، وظـاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/37.
(85) ينظر: ليس في كلام العرب/318.

وقد وقعت لفظة ﴿ مَّسۡتُورٗا ﴾ فاصلة مناسبة للفواصل السابقة واللاحقة التي تنتهي بحرف الراء المتبوع بالألف المنقلبة عن التنوين عند الوقف.

ثانياً: المصدر بمعنى اسم الفاعل

يجيء المصدر دالاً على اسم المفعول كثيراً في كلام العرب، إذ (العرب تقول: ماء غور، وبئر غور، وماءان غور، لا يثنون ولا يجمعون)[86]؛ لأنه (قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات ؛ فيقال: رجل فضل، ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل فهذه المصادر كلها يوصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله فيه)[87].

ويرى الرضي[88] (ت 686 هـ) أن المصدر يستعمل بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتباراً للأصل، ويقدر على حذف مضاف، أو هو من باب المبالغة كأن ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال الاتصاف به.

وممّا وقع فاصلة لفظة ﴿ هُدٗى ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ... لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ﴾ [طه: 10] قال الفراء: (يعني: هادياً، فأجزأ المصدر من الهادي)[89]. وفسّر الطبرسي (ت 548 هـ) ذلك بقوله: (أي أجد على النار هادياً يدلني على الطريق)[90] وقد جاءت هذه اللفظة فاصلة مناسبة للفواصل الأخرى التي تنتهي بالألف إذ يوقف عليها برد ألفها المحذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين.

---

(86) معاني القرآن للفراء 172/3.

(87) شرح المفصل 50/3، وينظر: الخصائص 202/2 – 204، والمخصص 29/17 – 35.

(88) ينظر: شرح الكافية 197/2.

(89) معاني القرآن 175/2، ومعاني القرآن وإعرابه 351/3.

(90) مجمع البيان 5/7، وينظر: الكشاف 53/3.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ﴾ [الطارق: 13]. أي فاصل بين الحق والباطل[91] (فقد وصف القول بالمصدر وهو هنا بمعنى اسم الفاعـل (فاصـل)، ولكن القرآن آثر التعبير بالمصدر على التعبير بالمشتق ؛ لما في المـصدر مـن الإطلاق والمبالغة، فكأنه أراد أن يقول: إن هذا القول هو الفاصل الذي لا فاصل بعده وهو الفارق بين الحق والباطل في حسم وقطع لا يحتمل التأويل والمماحكة)[92]

وقد جاءت هذه الفاصلة تمهيداً للفاصلة التي بعدها في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ ﴾ [الطارق: 14] والمعروف أن فواصل هذه السورة متنوعة الإيقاع بتنـوع المعنى الذي تؤديه فواصلها .

ثالثاً: صيغة (فعيل) بمعنى اسم الفاعل

تأتي صيغة (فعيل) لعدة معانٍ:[93] منها ما يحمل معنى اسم الفاعل وهـو الكثير فيها، ومنها ما يحمل اسم المفعول، ومنها ما هو مصدر، ومنها مـا يـدل على الجمع. وممّا جاء مراداً به اسم الفاعل بأبنيته المختلفة في الفاصلة القرآنيـة ما يأتي:

1) (فعيل) بمعنى (فاعل):

وهي إما أن تدل على المبالغة، وإما أن تدل على الصفة المشبهة. وجاءت (فعيل) بمعنى (فاعل)؛ (لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى نحو: عالم وعليم، وشاهد وشهيد، ووالٍ وولي)[94].

(91) ينظر: البحر المحيط (م) 432/10.

(92) لغة القرآن الكريم في جز عمّ/432.

(93) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي/242، وما جاء على فعيل من الصفات/80–92.

(94) الحجة للقراء السبعة 386/2، وينظر كذلك 113/2 – 269، ومجاز القرآن/361/1 وما جاء على فعيل من الصفات/81.

وممّا ورد من الفواصل القرآنية قوله تعالى: ﴿... وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:107] يقول أبو حيان في علة مجيء هـذه الـصيغة: (وأتى بـ ﴿نَصِيرٍ﴾ على وزن (فعيل)؛ لمناسبة ﴿وَلِيٍّ﴾ في كونهما على (فعيل)؛ ولمناسبة أواخر الآي؛ ولأنه أبلغ من (فاعل))[95].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا﴾ [مريم: 22] ذكر الفراء أنّ: ((﴿مَكَانًا قَصِيًّا﴾ و(قاصياً) بمعنى واحد)[96] ومنـه قولـه تعـالى: ﴿...أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: 73] .

وعدّ الفراء[97] الندي والنادي لغتين. وقد استعمل القرآن ﴿قَصِيًّا﴾و﴿نَدِيًّا﴾ فاصلتين، وكل منهما مناسبة للفواصل الأخرى التي تنتهي بالياء المشددة المنتهية بالألف المنقلبة عن التنوين.

2) (فعيل) بمعنى (مفاعل):

وردت أمثلة على ذلك مثل: العقيد، والحليف، والجليس، والأكيل، والنديم، والشريب، بمعنى: المعاقد، والمحالف، والمجالس، والمؤاكل، والمنادم، والمشارب[98]

و (فعيل) بمعنى مفاعل ليس للمبالغة[99]. وممّا ورد في الفاصلة القرآنيـة قولـه تعـالى: ﴿... وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾ [مـريم: 52] قـال الفـراء عـن ﴿نَجِيًّا﴾:

(95) البحر المحيط 345/1، وينظر: مجمع البيان 182/1، وعلل الاختيار في تفسير البحـر المحيط/107 – 108، وما جاء على فعيل من الصفات/80.

(96) معاني القرآن 164/2، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 368/3.

(97) ينظر: معاني القرآن 171/2.

(98) ينظر: الكتاب 34/4، ونزهة الطرف/23، وشرح الكافية 166/2، وما جاء على فعيـل من الصفات/80.

(99) ينظر: شرح الكافية 202/2.

(اسم وليس بمصدر، ولكنه كقولك: مجالس وجليس، والنجيّ والنجوى قد يكـون اسماً ومصدراً)[100] وجاءت لفظة ﴿ نَجِيًّا ﴾ ملائمة للفواصل الأخرى التي تنتهـي بالألف المسبوقة بياء مشددة .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ﴾ [المدثر: 16] أي معانـداً[101] وجاءت هذه الفاصلة موافقة للفاصلة التي تليها في قوله تعالى: ﴿ سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴾ [المدثر: 17] في كون كل منهما منتهية بالألف ومردفة بالياء أو الواو.

ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ ... وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ [الفرقـان: 55] وهو المظاهر والمعاون[102]، جاء في البحر المحيط: (والظهير والمظاهر كـالمعين والمعاون، قاله مجاهد والحسن وابن زيد، و (فعيل) بمعنـى (مفاعـل) كثيـر. والمعنى: إن الكافر يعاون الشيطان على ربه بالعداوة والشرك)[103] وجاءت هذه الفاصلة منسجمة مع ما قبلها وما بعدها علـى هـذه الـصورة ﴿ قَدِيرًا، ظَهِيرًا، وَنَذِيرًا ﴾ [الفرقان: 54 – 56] .

وكان للتقديم والتأخير أثره في هذا الانسجام، ولو جاءت على الأصل بهذه الصورة (وكان الكافر ظهيراً على ربه) لزال منهـا هـذا الإعجـاز الـصوتي والبلاغي الذي أحدثه التقديم والتأخير.

---

(100) معاني القرآن 169/2، وينظر: 270/2، والكتاب 34/4، وتفسير غريب القـرآن/17، ومعاني القرآن وإعرابه 324/3، 333، والمفردات في غريب القرآن/20، 484، والبحر المحيط (م) 275/7.

(101) ينظر: مجاز القرآن 275/2، ومعاني القرآن للأخفش 515/2.

(102) ينظر: معاني القرآن للفراء 270/2، ومجاز القرآن 77/2، والحجـة للقـراء الـسبعة 329/1، والبرهان في علوم القرآن 286/2.

(103) البحر المحيط 507/5.

3) (فعيل) بمعنى (مُفْعِل):

تأتي (فعيل) بمعنى (مُفْعِل) كثيراً[104] ومن ذلك: أليم، وسـميع، ونـذير، وبصير، وحكيم، وبديع بمعنى: مؤلم، ومسمع، ومنذر، ومبصر، ومحكم، ومبدع. ومما ورد من ذلك في الفاصلة قوله تعـالى: ﴿... فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: 88] قال أبو عبيدة: (مجازه: المؤلم وهو الموجع، والعرب تضع (فعيل) في موضع (مفعل))[105].

واستشهد لهذا المعنى بقول ذي الرمة:

وترفع في وجـوه شـمر دلات   وصك وجوهَ ها و هجٌ أليمُ[106]

وبقول عمرو بن معدي كرب:

أَمِنْ ريحانة الـداعي الـسميعُ   يؤرقني وأصحابـي هجوعُ[107]

أي: المسمع.

وقد تأتي (فعيل) بمعنى (مُفْعِل)، أو للمبالغـة كمـا فـي قولـه تعـالى: ﴿...وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 10] قال أبو حيان: ((﴿أَلِيمٌ﴾ (فعيل) من الألـم بمعنى: (مُفْعِل) كالسميع بمعنى (المسمع)، أو للمبالغة وأصله: أَلِمَ)[108].

---

(104) ينظر: شرح المفصل 73/6، وما جاء على فعيل من الصفات/81.

(105) مجاز القرآن 282/1.

(106) مجاز القرآن 32/1.

(107) مجاز القرآن 282/1، وينظر: 120/1.

(108) البحر المحيط 53/1، وينظر: شرح الكافية 202/2، وعلل الاختيار في تفسير البحـر المحيط/108.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: 1] فلفظة ﴿ نَذِيرًا ﴾ بمعنى (منذرا)، ويجوز أن تكون بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار[109]. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك: 17][110].

4) (فعيل) بمعنى (مُتَفَعِّل):

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ .. وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴾ [النساء: 117] ومعناه: (متمردا) [111]. وجاء في سورة الصافات بصيغة ﴿ مَّارِدٍ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ [الصافات: 7] قال أبو حيان: (وهناك جاء ﴿ مَّرِيدًا ﴾ وهنا ﴿ مَّارِدٍ ﴾ مراعاة للفواصل)[112]. وقال أيضاً: (﴿ مَّارِدٍ ﴾ اسم فاعل وفي النساء﴿ مَّرِيدًا ﴾ للمبالغة وموافقة الفواصل هناك)[113].

وقد تتعدد معاني (فعيل) ومن ذلك لفظة ﴿ ٱلْأَمِينِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ [التين: 3] إذ ورد في تفسيرها وجهان:[114] أحدهما: أن يكون (الأمين) فعيلاً بمعنى فاعل، كعليم بمعنى عالم، والآخر: أن يكون (الأمين) بمعنى (المؤمن) أي يؤمن من يدخله كما قال تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ [آل عمران: 97] فيكون (فعيل) بمعنى (مُفْعِل) كحكيم بمعنى مُحْكِم وسميع بمعنى مُسْمِع .

---

(109) ينظر: الحجة للقراء السبعة 167/1، والمفردات في غريب القرآن/487، والبحر المحيط 480/6، والتأويل النحوي في القرآن الكريم 1447/2.

(110) ينظر: الحجة للقراء السبعة 167/1، والجامع لأحكام القرآن 217/18، والتأويل النحوي 1448/2.

(111) ينظر: مجاز القرآن 40/1، وتفسير غريب القرآن/135، ولسان العرب (مرد).

(112) البحر المحيط 352/7.

(113) النهر الماد من البحر المحيط 351/7.

114) ينظر: معاني القرآن للفراء 276/3، ومجمع البيان 511/10، والبيان في غريب إعراب القرآن 521/2، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/63.

ومثل ذلك لفظة ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ في قولـه تعـالى:﴿يسٓ ١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس:1–2] ذكر لها أبو حيان ثلاثة معان، فقال: (و ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ إما (فعيل) بمعنى (مُفْعَل) كما تقول: عقدت العسل فهو عقيد، أي مُعْقَد، وإما للمبالغة من (حـاكم)، وإما على النسب، أي: ذي حكمة)[115].

5) (فعيل) بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول:

وردت صيغة (فعيل) دالة على اسم الفاعل واسم المفعول في عـدد مـن الأمثلة والشواهد[116] ؛ فمما يحتمل الوجهين قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ حَسِيرٞ﴾ [الملك: 4] يصح أن يكون ﴿حَسِيرٞ﴾ بمعنـى حاسـر، وأن يكـون بمعنى محسور[117].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ فَهُوَ كَظِيمٞ﴾ [يوسف: 84] قال أبو حيان: (و ﴿كَظِيمٞ﴾ إما للمبالغة، وإما أن يكون (فعيلاً) بمعنى مفعول، وهو لا ينقاس)[118].

رابعاً: دلالة أبنية أخرى على اسم الفاعل:

وردت أبنية أخرى تحمل دلالة اسم الفاعل منها:

1) **صيغ المبالغة**: وهي محولة عن (فاعل) ولها خمسة أوزان مشهورة وهـي: فعّال، ومِفعال، وفعيل، وفَعول، وفَعِل، وهي تفيد المبالغة في الفعل والتكثير فيه، وهي محولة عن (فاعل): (وذلك لأن (فاعلاً) هو الأصل، وإنما يعـدل

(115) البحر المحيط 323/7، وينظر: علل الاختيار 130/129.

(116) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/63 – 65، وما جاء على فعيل من الـصفات/ 82 – 84.

(117) ينظر: المفردات في غريب القرآن/118، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/64

(118) البحر المحيط/338، وينظر: شرح الكافية 166/2، وعلل الاختيار/106.

عنه إلى (فعّال) للمبالغة، فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل، لأنه ليس فيه تكثير[119]. وقد مرّ الحديث عن صيغة (فعيل)، ونذكر شواهد للصيغ الأخرى. من ذلك صيغة (فعّال) في قوله تعالى: ﴿... وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: 8].

قال أبو حيان: (وأتى بصيغة المبالغة التي على (فعّال)، وان كانوا قد قالوا: وهوب، لمناسبة رؤوس الآي)[120]. وممّا جاء على (مِفْعال) قوله تعالى: ((﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾﴾ [نوح: 11] وهي توافق الفواصل الأخرى بهذه الصورة ﴿فِرَارًا، ٱسْتِكْبَارًا، جِهَارًا، إِسْرَارًا، غَفَّارًا، مِّدْرَارًا، أَنْهَٰرًا﴾ [نوح: فواصل الآيات 6–12] .

أما ما جاء على (فَعول) فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: 3] ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: 3] وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: 100] أي مقتراً[121] فجاء (فَعول) بمعنى (مُفعِل).

أما ما جاء على (فَعِل) فقوله تعالى:﴿... بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾[القمر: 25][122]، وقوله تعالى: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر: 8].

ومن الإتيان بصيغة المبالغة في غير الفعل الثلاثي مجيء ﴿مُّقْتَدِرٍ﴾ بدل (قدير) في قوله تعالى: ﴿... فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 42] وقوله

(119) شرح المفصل 3/6، وينظر: البرهان في علوم القرآن 502/2، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/48.

(120) البحر المحيط 387/2.

(121) ينظر: مجاز القرآن 392/1.

(122) ينظر: البرهان في علوم القرآن 515/2.

تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 55]. ولم يستعمل لفظة (قدير)، وكلتاهما للمبالغة غير أن معنى (اقتدر): بالغ في القدرة. وقد جاءت ﴿مُّقْتَدِرٍ﴾ في الآيتين منسجمة مع الفواصل الأخرى.

وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: 45]. لكنه اختار كلمة ﴿قَدِيرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: 1]. لما كانت الفاصلة مبنية على الراء المردفة بالياء أو الواو.

قال ابن جني في (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى) مقارناً بين (قدر) و(اقتدر): (فاقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر، كذلك قال أبو العباس، وهو محض القياس، قال الله سبحانه ﴿... فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 42]؛ فمقتدر هو أوفق من قادر، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ)[123].

2) **فعال وفعّال**: يرى اللغويون[124] أن هاتين الصيغتين محولتان عن صيغة (فعيل) (فإذا أردنا أن نبالغ في الوصف حوّلناه إلى فُعال نحو طويل وطُوال وكبير وكُبار وعريض وعُراض، فإذا أفرط في الزيادة قيل فُعّال ككُبّار وحُسّان)[125].

وقال السيوطي (ت 911 هـ): (فعيل جائز فيه ثلاث لغات فعيل وفُعال وفُعّال: رجل طويل، فإذا زاد طوله قلت طُوال فإذا زاد قلت طُوّال، وفي

---

(123) الخصائص 264/3 – 265.

(124) ينظر: مجاز القرآن 176/2 – 177، 271، والخصائص 46/3، 267 – 268، والمخصص 147/12.

(125) معاني الأبنية/98.

القرآن: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: 5] وعُجّاب، وفيه أيضاً ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: 22])[126].

نلاحظ أن ﴿عَجِيبٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: 2] جاءت مناسبة للفواصل المردفة بالياء والواو ﴿الْمَجِيدِ، عَجِيبٌ، بَعِيدٌ، حَفِيظٌ، مَّرِيجٍ، فُرُوجٍ﴾ [ق: فواصل الآيات 1 – 6] أما ﴿عُجَابٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: 5] فجاءت مناسبة للفواصل المردفة بالألف ﴿وَشِقَاقٍ، مَنَاصٍ، كَذَّابٌ، عُجَابٌ، يُرَادُ، اخْتِلَاقٌ، عَذَابِ﴾ [ص: فواصل الآيات 2 – 8] كما أن هناك فرقاً بين التعبيرين في الآيتين[127].

أما فُعّال المحول عن فعيل فقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: 22]. (وهو مبالغة في الكبير، فأول المراتب الكبير والأوسط الكُبار بالتخفيف والنهاية: الكُبّار بالتثقيل، ونظيره جميل وجُمال وجُمّال وعظيم وعُظام وعُظّام وطويل وطُوال وطُوّال)[128]. وقد جاءت هذه الفاصلة منسجمة مع غيرها من الفواصل على هذه الهيأة ﴿خَسَارًا، كُبَّارًا، وَنَسْرًا، ضَلَالًا، أَنصَارًا، دَيَّارًا، كَفَّارًا﴾ [نوح: فواصل الآيات 21 –27].

3) **اسم التفضيل**: يجيء (أفعل) بمعنى (فاعل) أو (فعيل)، ففي قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: 7] قال أبو عبيدة: (يعني الخفي الذي حدثت به نفسك، ولم تسرّه إلى أحد، وقد يوضع (أفعل) في موضع الفاعل ونحوه قول طرفة:

---

(126) المزهر 83/2، وينظر: ليس من كلام العرب/130، والبرهان في علوم القرآن 513/2 –514.

(127) ينظر ذلك في معاني الأبنية/98.

(128) تفسير الرازي 142/3 نقلاً عن معاني الأبنية/99.

تمنّى رجال أن أموت وإنْ أمت   فتلك سبيل لستُ فيها بأوحد)[129]

ويقول أبو حيان: (والظاهر أن (أخفى) اسم تفضيل أي: وأخفى من السر)[130].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾ [الليل: 15]. قال أبو عبيدة: (والعرب تضع (أفعل) في موضع (فاعل)[131]. أما الفراء ففسرها بقوله (إلاّ من كان شقيّاً في علم الله)[132].

المبحث الثالث: تحويل الأبنية إلى معنى اسم المفعول

وردت أبنية صرفية تحمل معنى اسم المفعول محوّلة من أبنية أخرى، كاسم الفاعل، والمصدر، وأبنية أخرى. وجاءت هذه الأبنية لتحقق الانسجام الصوتي بين الفواصل السابقة واللاحقة لها مع أدائها الغرض المعنوي المطلوب، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول: ورد لذلك بناءان هما:

1) فاعل بمعنى اسم المفعول:

جاء بناء (فاعل) في كلام العرب مراداً به اسم المفعول، ومما وقع من ذلك في الفواصل القرآنية لفظة ﴿دَافِقٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6].

وعلل الفراء مجيء ذلك بقوله: (أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سر كاتم، وهم

(129) مجاز القرآن 16/2.

(130) البحر المحيط (م) 313/7.

(131) مجاز القرآن 302/2، وينظر: 121/2، والعين 67/1، والمقتضب 245/3 – 246، والصاحبي/257، وبحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللغويين/129 – 136.

(132) معاني القرآن 272/3.

ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيـات التي هنّ[133] معهنّ)[134] وفي هذا النص ثلاثة تعليلات لتحويل مفعول إلى فاعل، الأول: أن ذلك لغة أهل الحجاز، والثاني: أن هذا وارد عن العرب. والثالث: أنه للتوافق والانسجام بين الفواصل التي يسميها رؤوس الآيات. والفراء فـي هـذا النص: (يحيل التفسير اللغوي إلى النسق الصوتي – أو النغم الموسيقي)[135].

وردّ النحاس (ت 338 هـ) قول الكسائي (ت 189 هـ) والفـراء المـذكور قائلاً: (فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان لا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هـذا، لجاز: ضارب بمعنى مضروب، والقول عند البصريين أنه على النسب كما قال: كليني ل همّ يا أميمة ناصب)[136] .

وذهب الرضي (ت 686 هـ) هذا المذهب حين قال: (قالوا: وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ماء دافق، أي: ماء مدفوق، وعيشة راضـية، أي مرضـيّة، والأولى أن يكونا على النسب كـ (نابل) و (ناشب) إذ لا يلزم أن يكون (فاعـل) الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كـ (نابل)، بل يجوز أيضاً كونه جـاء منـه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ)[137].

2) فاعلة بمعنى اسم المفعول:

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: 21] يقول الفـراء عن هذه الآية وعن الآيـة الـسابقة: (ولا تنكـرنّ أن يخـرج المفعـول علـى

---

(133) كذا وردت، والصواب: (هي)، وينظر: اللهجات العربية في التراث/610.

(134) معاني القرآن 255/3، وينظر: إعراب ثلاثين سورة/56، وليس في كلام العرب/317، واللهجات العربية في التراث/609 – 610، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/66.

(135) اللهجات العربية في التراث/610.

(136) إعراب القرآن 198/5 – 199.

(137) شرح الكافية 199/2، وينظر: الكتاب 381/3، وشرح شافية ابن الحاجب 85/2 – 86.

(فاعل): ألا ترى إلى قوله ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[الطارق: 6] فمعنـاه – والله اعلـم – مدفوق، وقوله ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21] معناه مرضيّة، وقال الشاعر:

وخير الأمر ما اسـتقبلت منـه | وليس بـأن تتبعـه اتبـاعا
دع المكارمَ لا ترحل لبغيت ها | واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

معناه: المكسوّ...)[138] ويقول أيضاً: (والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسـر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل ...)[139].

وأجاز الخليل[140] مجيء (فاعل) بمعنى (مفعول) وجعل منه هـذه الآيـة. وقول النابغة:

كليني ل هم يا أميمـة ناصـب | وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وحمل ذلك أيضاً على النسب، والمعنى: ذات رضاً، وذي نصب[141].

---

(138) معاني القرآن 15/2 – 16.

(139) معاني القرآن 182/3.

(140) ينظـر: العـين 86/1، 136، 65/2، 410/3، 86/4، 141، 125/7، والكتـاب 381/3–382، ومجـاز القـرآن 159/1، 182 – 183، 239، 279، 96/2، 268، والمقتضب 161/3–163، وليس في كلام العـرب/317–318، والـصاحبي فـي فقـه اللغة/220 – 221، والمزهر 89/2.

(141) ينظر: العين 65/2، 86/4، والكتاب 281/3 – 282، والمقتضب 161/3، والخصائص 152/1 – 153، ودقائق التصريف/86، والمخصص 179/8، والبيان ف غريب إعراب القرآن 203/1، 91/2، 491، وشرح الكافية 199/2، ومعاني الأبنيـة فـي العربيـة /52 – 54، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/36 – 37.

ويقول الزركشي عن الآية: (وأما قوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقـة:21] فقيل على النسب، أي ذات رضاً، وقيل بمعنى مرضية، وكلاهما مجاز إفراد، لا مجاز إسناد؛ لأن المجاز في لفظ ﴿رَّاضِيَةٍ﴾، لا في إسنادها، لكنهم قدروا أنهـم قالوا: رضيت عيشتُه فقالوا: عيشة راضية)(142).

وجاءت ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ موافقة رؤوس الآيات أو الفواصل السابقة واللاحقة لها ونلاحظ ذلك عندما نقف على الفواصل بالسكون على هذه الـصورة: (واهيـهْ، ثمانيهْ، خافيهْ، كتابيهْ، حسابيهْ، راضيهْ، عاليهْ، دانيهْ، الخاليهْ) [الحاقة: فواصـل الآيات/ 16–24].

ووردت لفظة أخرى على وزن (فاعلة) هي ﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾ في قوله تعـالى: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: 10]. فقد قيل عـن ﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾ إنهـا هي: (الأرض التي تحفر فيها قبورهم، فسماها: الحافرة، والمعنى: المحفورة، كما قيل ماء دافق، يريد: مدفوق)(143).

وقد جاءت هذه اللفظة منسجمة صوتياً مع الفواصل السابقة واللاحقة لهـا على هذا الترتيب: (الراجفَهْ، الرادفَهْ، واجفَهْ، خاشعَهْ، الحافرَهْ، نخرَهْ، خاسـرَهْ، واحدَهْ، بالساهرَهْ) [النازعات: فواصل الآيات 6–14] .

ثانياً: المصدر بمعنى اسم المفعول

قد يجيء المصدر مراداً به اسم المفعول، قال سيبويه: (وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبن حلْب، إنما يريد: محلوب، وكقولهم: الخلْق إنمـا

(142) البرهان في علوم القرآن 258/2، وينظر: 285/2، ولغة القرآن الكريم في جزء عمّ/435.

(143) معاني القرآن للفراء 232/3، وينظر: إعراب القـرآن 141/5، والكـشاف 694/4، ومجمع البيان 429/10، ولسان العرب (حفر)، والبحر المحيط (م) 397/10.

يريدون: المخلوق. ويقولون للدرهم ضَرْبُ الأمير، وإنما يريدون مضروب الأمير)[144].

ومما جاء في الفاصلة القرآنية قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: 2] فلفظة ﴿ٱلصَّمَدُ ﴾ (فَعَل) بمعنى (مفعول) وهو (الذي يصمد إليه ليس فوقه أحد، والعرب كذلك تسمي أشرافها قال الأسدي:

لقد بكر الناعي بخيري بني أسدْ بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمدْ

وقال الزبر قان: (ولا رهينة إلا سيد صمدُ)[145] ولعل سبب اختيار هذه الصيغة وإيثارها على (مصمود) هو (لأنها توحي – بوزنها الصرفي – بمعنى صيغة من صيغ الصفة المشبهة (فَعَل) مثل حسن وبطل فيسبق إلى الذهن معنى الثبوت فيها والدوام، وهو أمر متحقق فيه جل وعلا)[146].

وجاءت (الصمد) منسجمة مع فواصل السورة التي تنتهي جميعاً بحرف الدال. ومن ذلك لفظة ﴿ٱلْفَلَقِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ [الفلق: 1] فهي (فَعَل) بمعنى مفعول[147]، والفلق: المفلوق كالنقض والنكث للمنقوض والمنكوث[148]. ومن ذلك لفظة ﴿كَذِبًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الجن: 5] أي: قولاً كذباً، أي: مكذوباً فيه[149] .

---

(144) الكتاب 4/ 43، وينظر: معاني القرآن للفراء 38/2، والبرهان في علوم القرآن 287/2، ومن بديع لغة التنزيل/313، ومعاني الأبنية في العربية/66، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/54 – 55.

(145) مجاز القرآن 316/2، وينظر: إصلاح المنطق/49، والكشاف 818/4، ولسان العرب (صمد)، والبحر المحيط (م) 570/10.

(146) لغة القرآن الكريم في جزء عمّ/434.

(147) ينظر: البحر المحيط (م) 574/10.

(148) ينظر: المفردات في غريب القرآن/385.

(149) ينظر: الكشاف/4 623.

ثالثاً: صيغة (فعيل) بمعنى اسم المفعول

دلت صيغة (فعيل) على أبنية اسم المفعول الآتية:

1) (فعيل) بمعنى (مفعول):

ورد ذلك في الفواصل كثيراً، فمنه قوله تعالى: ﴿... تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ﴾ [مريم: 25]، الجني والمجنيّ واحد وهو مفعول[150]. ومنه ﴿نَّضِيدٌ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ لَّهَا طَلۡعٞ نَّضِيدٞ ١٠ ﴾ [ق: 10] (أي منضود بعضه فوق بعض)[151]. ومنه (حصيد) في قوله تعالى: ﴿... مِنۡهَا قَآئِمٞ وَحَصِيدٞ ﴾ [هود: 100] (فالحصيد كالزرع المحصود)[152] و(فعيل) بمعنى (مفعول) مع كثرته غير مقيس[153].

2) (فعيل) بمعنى (مُفْعَل):

مما ورد من ذلك في الفاصلة القرآنية لفظة ﴿ٱلۡحَكِيمِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [يونس: 1] قال أبو عبيدة: (والحكيم مجازه مجاز المُحكَم المبيّن الموضح، والعرب قد تضع (فعيل) في معنى (مُفْعَل))[154].

3) (فعيل) بمعنى (مُفَعَّل):

ورد هذا المعنى في تفسير لفظة ﴿جَدِيدًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ﴾ [الإسراء: 49] قال الخليل: (والجديد يستوي فيه المذكر والمؤنث لأنه مفعول بمعنى مجدّد، ويجيء (فعيل) بمعنى المفعول المخالف للفظ من تصريف المفعّل والمُفْعَل)[155]، ولفظة ﴿جَدِيدًا ﴾ عند الزجاج (في معنى مجدّد)[156].

---

(150) ينظر: معاني القرآن للفراء 166/2، و إملاء ما من به الرحمن 112/2.
(151) معاني القرآن للفراء 76/3، وينظر: إملاء ما من به الرحمن 241/2.
(152) معاني القرآن للفراء 21/2، وينظر: إملاء ما من به الرحمن 45/2.
(153) ينظر: شرح الكافية 166/2.
(154) مجاز القرآن 272/2 – 273، وينظر: شرح الكافية 166/2.
(155) العين 8/6.
(156) معاني القرآن وإعرابه 244/3.

رابعاً: (فعول) بمعنى اسم (المفعول)

يأتي (فعول) بمعنى مفعول، من ذلك لفظة ﴿زَبُورًا﴾ في قوله تعالى: ﴿... وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: 163] و[الإسراء: 55]، يقول ابن قتيبة (ت 276 هـ) (والزبور بمعنى مكتوب من زبر الكتاب يزبره، إذا كتبه، وهو فعول بمعنى مفعول كما يقال: حلوب وركوب في معنى محلوب ومركوب)(157).

ومن ذلك ﴿رَسُولًا﴾ في قوله تعالى:﴿... أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41]، فإنه (يجوز أن يكون بمعنى مرسل، وأن يكون مصدراً حذف منه المضاف أي ذا رسول، وهو الرسالة)(158). وذكر أبو علي:(159) أن الرسول يأتي على وجهين أحدهما: أن يراد به المرسل. والآخر أن يراد به الرسالة. فالأول كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾[آل عمران: 144]. والثاني كقول الشاعر:

لقد كذب الواشون ما فُهْتُ عنهم   بسر ولا أرسلت هم برسول

أي برسالة. وهناك من يرى(160) أن الأصل في (مفعول) هو (فعول) بدليل وجود آثار لهذه الصيغة الأصلية مثل: رسول وركوب وحلوب ثم رأت العربية بمضي الزمن أن الصيغة بها حاجة إلى تأكيد فأضافوا الميم إليها فأصبحت بصيغة (مفعول).

(157) تفسير غريب القرآن/37، وينظر: البحر المحيط (م) 137/4.

(158) إملاء ما من به الرحمن 163/2، وينظر: معاني الأبنية في العربية/68.

(159) ينظر: الحجة للقراء السبعة 127/2.

(160) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية/55، واللهجات العربية في التراث 61/2.

الخاتمة

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي:

1) عرّفت الفاصلة القرآنية التي تسمى أيضاً رأس الآية موازنة بالقافية الشعرية فرؤوس الآيات كأواخر الأبيات.

2) تأتي الفاصلة القرآنية لتؤديَ غرضاً صوتياً ومعنوياً في آنٍ واحد، وتحقق الانسجام والتلاؤم بين ما قبلها وما بعدها من الفواصل.

3) ورد مصطلح التحويل عند الخليل وأبي عبيدة وغيرهما من القدماء الذين عبّروا عن هذه الظاهرة تعبيرات مختلفة تحمل هذا المضمون ودلالته.

4) يأتي عدد من الأبنية الصرفية دالاً على المصدر، كاسم الفاعل واسم المفعول، وغير ذلك.

5) كذلك يأتي عدد من الأبنية الصرفية دالاً على اسم الفاعل كالمصدر واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها.

6) أما اسم المفعول فتعبر عنه أبنية أخرى كالمصدر واسم الفاعل وأبنية أخرى

7) يرتبط تحويل الأبنية الصرفية في الفاصلة القرآنية إما بكلام العرب، أو بواقع اللهجات العربية، أو وجود فرق دلالي أو معنوي في التعبير، أو لغرض بلاغي كالمبالغة والاتساع في الكلام أو الاستعمال أو لعلاقة ذلك بالقراءات القرآنية، كما يؤدي إلى إيجاد إيقاع صوتي متناغم بين فواصل الآيات.

مراجع الفصل الأول

1. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: الدمياطي، أحمد بن محمد البنّا، (ت 1117 ه)، حققه وقدم له: د. شعبان محمـد إسـماعيل، عـالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1 / 1987.

2. إعجاز القرآن: أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب، (ت 403 ه) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر / 1963.

3. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أحمـد، (ت 370 ه)، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

4. إعراب القرآن: النحاس، أحمد بن محمد، (ت 338 ه)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط3 / 1988.

5. إملاء ما من به الرحمن: أبو البقاء العكبـري، عبـد الله بـن الحـسين، (ت 616 ه) تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، شركة ومطبعـة مـصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2 / 1969.

6. بحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللغـويين: د. مـصطفى أحمـد النماس، مطبعة السعادة / 1983.

7. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمـد بـن يوسـف، (ت 745 ه)، طبعتان:

أ. طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

ب. طبعة جديدة منقحة مصححة بعناية صدقي محمد جميـل، دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع / 1992، وميزتها من الأولى بالحرف (م).

8. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، محمد بن عبـد الله، (ت 794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/1988.

9. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت 577 هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربـي للطباعة والنشر بالقاهرة / 1969 – 1970.

10. التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح أحمد الحمـوز، مكتبـة الرشد، الرياض، ط1 / 1984.

11. تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت 276 هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت/1978.

12. ثلاث رسائل في إعجاز القـرآن: للرمّـاني والخطـابي وعبـد القـاهر الجرجاني، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله، ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط2 / 1968.

13. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (ت 1364 هـ) ضـبطه ك د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 / 2000م.

14. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، محمـد بـن أحمـد، (ت 671 هـ)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 / 2002م.

15. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمـد، (ت377 هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلميـة، بيروت، ط1 / 2001م.

16. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جني، (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2.

17. دقائق التصريف: المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، (من علماء القـرن الرابع الهجري) تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم الـضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي/1987.

18. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي، محمد بن الحـسن، (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت/1975.

19. شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد، (ت 577 هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، دائـرة الآثـار والتـراث، ط1/1988.

20. شرح الكافية: رضي الدين الاسترابادي، محمد بن الحسن، (ت 686 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/1985.

21. شرح المفصّل: ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت 643 هـ)، عالم الكتـب، بيروت مكتبة المثنى، القاهرة.

22. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها / أحمـد بـن فـارس، (ت 395 هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت/1963.

23. الصحاح: الجوهري، اسماعيل بن حماد، (ت 398 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3/1984.

24. صور البديع (فن الأسجاع): علي الجندي، دار الفكر العربـي، مطبعـة الاعتماد.

25. ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: د. محمـود سـليمان يـاقوت، دار المعرفة الجامعية، 1986.

26. علل الاختيار في تفسير البحر المحيط: د. دريد حسن أحمد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد/2000م .

27. العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت 175 هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر 1980 – 1985.

28. الفاصلة في القرآن: محمد الحسناوي، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمّار عمان، ط2/1976.

29. كتاب سيبويه: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط2/1977 – 1983.

30. الكشاف: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 538 هـ)، دار الكتاب العربي/1986.

31. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت 437 هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/1974.

32. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت 711 هـ)، دار صادر، دار بيروت/1956.

33. لغة القرآن في جزء عمّ: د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت/1981.

34. اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس/1978.

35. ليس في كلام العرب: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت 370 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2/1979.

36. ما جاء على فعيل من الصفات: صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة التـراث العربي دمشق، العدد/21، السنة السادسة/1985.

37. مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمّر بن المثنى، (ت 210 ه)، تحقيق: محمـد فؤاد سزكين، نشره محمد سامي أمين بمصر، ط1954/1 – 1963.

38. مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، الفضل بن الحسن، (ت 548 ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/1379 ه.

39. المخصص: ابن سيده، علي بـن إسـماعيل، (ت 458 ه)، دار الفكـر، بيروت/1978.

40. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: عبد المجيد عابدين، ط1 بمصر/1951.

41. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال، (ت 911 ه)، تحقيق: محمد أحمد جاد المـولى، وعلـي محمـد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيـة، عيـسى البابي الحلبي وشركاه.

42. معاني الأبنية في العربية: د. فاضل السامرائي، ط1981/1.

43. معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت 215 ه)، تحقيق: د. فـائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط1981/2.

44. معاني القرآن: للفراء، يحيى بـن زيـاد، (ت 207 ه)، عـالم الكتـب، بيروت، ط1983/3.

45. معاني القرآن وإعرابه: الزّجاج، إبـراهيم بـن الـسري، (ت 311 ه)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1988/1.

46. المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، الحسن بن محمد، (ت 502 هـ)، تحقيق وضبط: محمد الكيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

47. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، (ت 395 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/1979.

48. المقتضب: المبرّد، محمد بن يزيد، (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروتع.

49. من بديع لغة التنزيل: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، ط1 / 1984.

50. من صور الأعجاز الصوتي في القرآن الكريم: د. حمد السيد سليمان العبد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد/36، المجلد/9، خريف 1989، الكويت.

51. نزهة الطرف في فن الصرف: الميداني، أحمد بن محمد، (ت 518 هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1981/1.

52. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، (ت 833 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

53. النهر الماد من البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت 745 هـ)، مطبوع بهامش البحر المحيط، طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

الفصل الثاني
التقديم والتأخير

ويتضمن ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: اهتمام الباحثين بظاهرة التقديم والتاخير
- المبحث الثاني: التقديم والتاخير بين العامل والمعمول
- المبحث الثالث: التقديم والتاخير في غير باب العمل

الفصل الثاني
التقديم والتأخير

توطئة

هذا بحث آخر من البحوث التي تتعلق بالفاصلة القرآنية، قمت بدراسته، مبيناً ما للفاصلة القرآنية من أثر كبير في بناء الجملة القرآنية، وما يحدث لها من تقديم وتأخير، وهذا البناء يوفر للجملة انسجاماً صوتياً بديعاً بين الفواصل وتناغماً لا مثيل له في غير القرآن الكريم، وهو في الوقت نفسه يؤدي الغرض المعنوي المطلوب من هذا البناء، فتقع الفاصلة في موقعها المناسب من حيث أداء المعنى وأداء الغرض الصوتي المناسب للفاصلة.

وقد تضمن هذا الفصل على ثلاثة مباحث تتلوها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. وكانت المباحث كما يأتي:

- المبحث الأول: اهتمام الباحثين بظاهرة التقديم والتأخير.
- المبحث الثاني: التقديم والتأخير بين العامل والمعمول.
- المبحث الثالث: التقديم والتأخير في غير باب العمل.

المبحث الأول: اهتمام الباحثين بظاهرة التقديم والتأخير

نتناول في هذا المبحث أهم الباحثين الذين اهتموا بهذه الظاهرة، في ضوء الفاصلة القرآنية ومن هؤلاء باحثون قدماء، وباحثون محدثون.

أولاً: الباحثون القدماء

1) عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)

وضع للتقديم والتأخير فصلاً عنوانه (القول في التقديم والتأخير) قال فيه: (هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدّم فيه شيء وحُوّل اللفظ عن مكان إلى مكان)[1].

وذكر بعد ذلك أن تقديم الشيء على الشيء يكون على وجهين[2]:

الأول: تقديم على نية التأخير: وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، وذلك كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، والمفعول إذا قدم على الفاعل كقولنا: منطلق زيدٌ، وضرب عمراً زيدٌ.

والآخر: تقديم لا على نية التأخير، ولكن بأن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، كالتقديم والتأخير في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، مثل: زيدٌ المنطلق، والمنطلق زيد، ومثل: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربته.

---

(1) دلائل الإعجاز/106.

(2) ينظر: دلائل الاعجاز/106 – 107.

ولم يعطنا الجرجاني – وهو يبحث في إعجاز القرآن وبلاغته – فكرة واضحة عن التقديم وأسراره[3]، لكنه أخذ ينتقد من يقصر الغرض منه على العناية والاهتمام، وهذا ما ذكره سيبويه (ت 180 هـ) بقوله: (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمان هم ويعنيانهم)[4]. قال الجرجاني: (واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام)[5] وقال في موضع آخر: (وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية؛ ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر: من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم ؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغُر أمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه)[6].

ولم يشر الجرجاني إلى التقديم والتأخير في الفاصلة القرآنية – وهو موضوع بحثنا – أو يأت بشواهد على ذلك، غير أنه في أثناء كلامه على الإعجاز القرآني ذكر العلاقة والمشابهة بين الفاصلة القرآنية والقافية الشعرية حين قال: (وإنما الفواصل في الآي كالقوافي في الشعر)[7] لكنه مسبوق بذلك[8].

---

(3) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم/110.

(4) الكتاب 34/1، وينظر: 56/1.

(5) دلائل الإعجاز/107.

(6) دلائل الأعجاز/108.

(7) دلائل الأعجاز/387.

(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش 72/1، 442/2، ومعاني القرآن وإعرابه 121/1، 321/5، والحجة للقراء السبعة: 114/2 – 115، 285، 297، 417، 8/3، 19، 64، 88، 281، 347، 12/4، 55، 109، 119.

2) ابن الأثير (637 هـ)

يصف ابن الأثير التقديم والتأخير بأنه (باب طويل عريض، يشتمل علـى أسرار دقيقة)[9]. وهو ضربان[10]:

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخر المقدم أو قُدّم المؤخر لتغير المعنى.

والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلـك، ولو أخر لما تغيّر المعنى.

ويرى ابن الأثير أن تقديم المفعول به لا يفيد الاختصاص وحده، كما يرى ذلك الزمخـشري[11] (ت 538 هـ)، وإنمـا يفيـد ذلـك غرضـين: (أحـدهما: الاختصاص، والآخر: مراعاة نظم الكلام؛ وذلك أن يكون نظمـه لا يحـسن إلا بالتقديم، وإذا أخّر المقدّم ذهب ذلك الحسن، وهـذا الوجـه أبلـغ وأوكـد مـن الاختصاص)[12] واستشهد للاختصاص بقولـه تعـالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر: 66]، واستشهد لما يختص بنظم الكلام بقوله تعـالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: 5].

وردّ على الزمخشري أنها تفيد الاختصاص في هذا الموضع بقوله: (وليس كذلك؛ فإنه لم يقدم المفعول به على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكـان نظـم الكلام؛ لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك، لم يكن له من الحسن ما لقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: 5]؛ ألا ترى أنه تقدم قولـه تعـالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ

---

(9) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 210/2.

(10) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/210/2.

(11) ينظر: الكشاف 13/1، وعلل الاختيار في تفسير البحر المحيط/141.

(12) المثل السائر/211/2.

ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: 2–4] فجاء بعد ذلك قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: 5]؛ وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال: نعبدك ونستعينك، لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خاف على أحد من الناس، فضلاً عن أرباب علم البيان)[13].

ولعل الصواب هو ما ذهب إليه ابن أبي الحديد (ت 656 هـ) من أن التقديم يفيد الغرضين حين قال: (فلا مانع من أن يكون المراد من قوله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: 5] كلا الأمرين: الاختصاص، والسجع، ولا منافاة بين المطلبين)[14].

وعدّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: 67]، فقال: (وتقدير الكلام: فأوجس موسى في نفسه خيفة، وإنما قدم المفعول على الفاعل، وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر قصداً لتحسين النظم)[15]. ومما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [الحاقة:30– 31] وفيه تقدم المفعول الثاني ﴿ ٱلْجَحِيمَ ﴾ على عامله ﴿ صَلُّوهُ ﴾ .

وعلّل ابن الأثير ذلك بقوله: (فإن تقديم الجحيم على التصلية – وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل – إلا أنه[16] لم يكن هنا للاختصاص، وإنما هو للفضيلة السجعية، ولا مراء في أن هذا النظم على هذه الصورة أحسن من أن لو قيل: خذوه فغلوه، ثم صلوه الجحيم)[17].

---

(13) المثل السائر/212/2، وينظر: من بديع لغة التنزيل/9 – 10، ومن وحي القرآن/131.

(14) الفلك الدائر على المثل السائر 247/4.

(15) المثل السائر 212/2.

(16) الصواب حذف (إلا أنه).

(17) المثل السائر 213/2.

وذهب ابن أبي الحديد إلى أنه: (لا منافاة بين أن يراد الاختصاص وتـراد الفضيلة السجعية معاً)[18].

ومن ذلك تقديم الجار والمجرور على عامله في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة: 32] . علّل ابن الأثير ذلك بقوله: (فإنه لم يقدم السلسلة على السلك للاختصاص؛ وإنما قدمت لمكان نظم الكلام. ولا شك أن هذا النظم أحسن من أن لو قيل: ثم اسلكوه في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً)[19].

وعدّ من هذا الباب قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الـشورى: 53]. و﴿ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القـصص: 88]. و﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هـود: 88] فقال: (فإن هذه جميعها لم تقدم الظروف فيها للاختصاص، وإنما قدمت لمراعـاة الحسن في نظم الكلام)[20].

ومن ذلك تقدم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ في قولـه تعـالى: ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ [القيامة: 29–30]؛ (فإن هذا روعي فيه حسن النظم، لا الاختصاص في تقديم الظرف)[21]، ومثله قولـه تعـالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ [القيامة: 12].

3) الزركشي (ت 794 هـ)

إذا ما انتقلنا إلى الزركشي وجدناه يضع باباً طويلاً للتقديم والتـأخير[22]، ويصفه بأنه (هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنهم أتوا به دلالـة علـى تمكـنهم مـن

---

(18) الفلك الدائر على المثل السائر 249/4.
(19) المثل السائر 214/2.
(20) المثل السائر 218/2.
(21) المثل السائر 218/2.
(22) ينظر: البرهان في علوم القرآن 233/3.

الفصاحة، وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم. وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق)[23].

وذكر أن أسبابه كثيرة، ونذكر هذه الأسباب مجردة من الشواهد – خشية الإطالة – إلا ما كان منها له علاقة بالفاصلة القرآنية، فمن أسبابه[24]:

1. أن يكون أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول.
2. أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى.
3. أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام، ولرعاية الفاصلة[25]، كقوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ [فصلت: 37][26]، بتقديم ﴿إِيَّاهُ﴾ على ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ لمشاكلة رؤوس الآي، وكقوله تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ﴾ [طه: 67]، فإنه لو أخر ﴿فِي نَفۡسِهِۦ﴾ عن ﴿مُّوسَىٰ﴾؛ فات تناسب الفواصل، لأن قبله ﴿تَسۡعَىٰ﴾، وبعده ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾.

وكقوله تعالى: ﴿وَتَغۡشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: 50]؛ فإن تأخير الفاعل عن المفعول، لمناسبته لما قبله وهو قوله تعالى: ﴿. . مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلۡأَصۡفَادِ﴾ [إبراهيم: 49] ولما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿. . إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [إبراهيم: 51] .

4. لعظمته والاهتمام به.
5. أن يكون الخاطر ملتفتاً إليه، والهمة معقودة به.

(23) البرهان في علوم القرآن 233/3.
(24) ينظر: البرهان في علوم القرآن 233/3 – 236.
(25) ينظر: البرهان في علوم القرآن 234/3.
(26) ينظر الآية 114 من النحل في البرهان 275/3.

6. أن يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجب من حال المذكور.

7. الاختصاص: وذلك بتقديم المفعول، والخبر والظرف، والجار والمجـرور، ونحوها علـى الفعـل. ومنـه قولـه تعـالى: ﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾ [النحل: 114][27]، أي: إن كنتم تخصونه بالعبادة.

وذكر الزركشي[28] أن أنواعه هي:

1. إما أن يقدم والمعنى عليه.

2. أو يقدم وهو في المعنى مؤخر، وهو (ما قدم والنية به التأخير)[29].

3. ما قدّم في آية وأخّر في أخرى[30].

وذكر أن النوع الأول، وهو ما قدم والمعنى عليه مقتضياته كثيرة، وصلت إلى خمسة وعشرين مقتضى[31] ونحن نذكر من ذلك ما خالف القاعـدة وخـرج عنها لأجل الفاصلة القرآنية، ومن هذه المقتضيات:

1) السبق بالزمان والإيجاد: ومما خالف هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿ أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ٣٦ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ﴾ [النجم: 36–37]، (فإنمَا قـدم ذكـر ﴿ مُوسَىٰ ﴾ لوجهين: أحدهما أنه في سياق الاحتجاج عليهم بالترك، وكانت صحف موسى منتشرة أكثر انتشاراً من صحف (إبراهيم)، وثانيهما مراعاة رؤوس الآي)[32].

---

(27) ينظر: البرهان في علوم القرآن 236/3.

(28) ينظر: البرهان في علوم القرآن 238/3.

(29) ينظر: البرهان في علوم القرآن 275/3.

(30) ينظر: البرهان في علوم القرآن 284/3.

(31) ينظر: البرهان في علوم القرآن 238/3 – 275.

(32) البرهان في علوم القرآن 239/3.

2) الشرف ومن أنواعه الشرف بالفضيلة. وخالف هذا المقتضى قوله تعـالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: 70] فقدم (هارون) على (موسى) في هذه الآية وذلك (لتناسب رؤوس الآي)(33).

3) مراعاة اشتقاق اللفظ: وخالف هذا المقتضى قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ﴾ [النازعات: 25] وقولـه تعـالى: ﴿أَمۡ لِلۡإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ ٢٤ فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾[النجم:24–25] إذ قدم (الآخرة) على (الأولى) وذلـك (لمناسـبة رؤوس الآي)(34).

4) رعاية الفواصل: من ذلك تأخير الغفور في قوله تعـالى: ﴿لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: 60].

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: 54]، (وإن كانت القاعدة في علـم البيان تأخير ما هو الأبلغ، فإنه يقال: عالم نحرير، وشجاع باسل)(35).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ٣٠ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[الحاقة:30– 31]، (ولـو قال: صلّوه الجحيم، لأفاد المعنى، ولكن يفوت الجمع. وقيل: فائدته الاختصاص)(36) وعدّ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ [النحل: 114]، (فقدم ﴿إِيَّاهُ﴾ على ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ لمشاكلة رؤوس الآي)(37)، وكان قد ذكر في موضع آخر أن تقديم ﴿إِيَّاهُ﴾ يفيد الاختصاص(38).

---

(33) البرهان في علوم القرآن 255/3، وينظر: 55/1، و 235/3، 285.

(34) البرهان في علوم القرآن 264/3.

(35) البرهان في علوم القرآن 275/3.

(36) البرهان في علوم القرآن 275/3.

(37) البرهان في علوم القرآن 275/3.

(38) ينظر: البرهان في علوم القرآن 236/3.

وعدّ من النوع الثاني وهو (مما قدم والنية به التأخير) قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ [الأعلى: 5]، (أي أحوى غثاءً، أي أخضر، يميل إلى السواد، والموجب لتأخير ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ رعاية الفواصل)(39).

وفي باب (معرفة الفواصل ورؤوس الآي)(40) تكلم على إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل، فقال: (واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطّرد متأكد جداً، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع)(41).

وكان من المواضع التي يعدل فيها عن الأصل (تأخير ما أصله أن يقدم)(42).

وعدّ منها قوله تعالى: ﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: 67]، (لأن أصل الكلام أن يتصل الفعل بفاعله ويؤخر المفعول، لكن أخر الفاعل، وهو ﴿ مُوسَىٰ ﴾، لأجل رعاية الفاصلة)(43)، وذكر للتأخير حكمة أخرى، (وهي أن النفس تتشوق لفاعل (أوجس) فإذا جاء بعد أن أخر وقع بموقع)(44).

وذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى ﴾ [طه: 129]، وذلك أن: (قوله: ﴿ وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى ﴾ معطوف على ﴿ كَلِمَةٞ ﴾ ولهذا رفع. والمعنى: ﴿ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ ﴾ في التأخير ﴿ وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى ﴾ لكان العذاب لزاماً، لكنه قدم وأخر لتشتبك رؤوس الآي)(45).

---

(39) البرهان في علوم القرآن 280/3.
(40) البرهان في علوم القرن 53/1.
(41) البرهان في علوم القرآن 60/1.
(42) البرهان في علوم القرآن 62/1.
(43) البرهان في علوم القرآن 62/1.
(44) البرهان في علوم القرآن 62/1.
(45) البرهان في علوم القرآن 63/1.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: 41]، (فأخر الفاعل لأجل الفاصلة)(46). وورد ذلك في قوله تعالى: ﴿... وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3]، فإنه: (أخر الفعل عن المفعول فيها وقدمه قبلها في قوله ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 3] لتوافق رؤوس الآي، قاله أبو البقاء، وهو أجود من قول الزمخشري: قدم المفعول للاختصاص)(47).

ومن ذلك تأخير الاستعانة عن العبادة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] وهي قبل العبادة، وسبب التأخير إنما هو (لأجل فواصل السورة في أحد الأجوبة)(48).

4) ابن الصائغ (ت 776 هـ)

نقل لنا السيوطي (ت 911 هـ) قول شمس الدين بن الصائغ في كتابه المفقود المسمى (إحكام الراي في أحكام الآي) وهو يذكر مواضع العدول عن الأصل مراعاة للفاصلة: (اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول ... وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة فعثرت منها على ما ينيف على الأربعين حكماً)(49).

---

(46) البرهان في علوم القرآن 63/1.

(47) البرهان في علوم القرآن 63/1، وينظر: الكشاف 40/1، وإملاء ما منّ به الرحمن 12/1، والسياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها/51 – 52، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم/114 – 115.

(48) البرهان في علوم القرآن 63/1.

(49) معترك الأقران في إعجاز القرآن 33/1، والإتقان في علوم القرآن 296/3.

ونذكر من هذه الأحكام ما يخص التقديم والتأخير وهي[50]:

1) تقديم المعمول، إما على العامل نحو ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: 40] قيل: ومنه ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]، أو على معمول آخر أصله التقديم، نحو: ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى﴾ [طه: 23]، إذا أعربنا ﴿ٱلۡكُبۡرَى﴾ مفعول (نري)، أو على الفاعل نحو ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: 41]. ومنه تقديم خبر (كان) على اسمها نحو ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: 4] .
2) تقديم ما هو متأخر في الزمان نحو ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾[النجم: 25]، ولولا مراعاة الفواصل، لقدمت (الأولى) كقوله: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [القصص: 70].
3) تقديم الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: 70].
4) الرابع: تقديم الضمير على ما يفسره، نحو: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: 67].
5) تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة، نحو: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: 13] .
6) الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[51]، نحو: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: 129].
7) الفصل بين الموصوف والصفة[52]، نحو: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى:4 – 5] .

---

(50) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن 33/1 – 34، والإتقان في علوم القرآن 296/3 – 297.

(51) هذا هو الحكم التاسع والعشرون، ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن 37/1، والإتقان في علوم القرآن 300/3.

(52) هذا هو الحكم الثالث والثلاثون، ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن 38/1، والإتقان في علوم القرآن 300/3 – 301.

8) تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ[53] ومنه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 3]، ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: 128] لأن الرأفة أبلغ من الرحمة.

وقال ابن الصائغ بعد أن ذكر الأحكام الأربعين: (لا يمتنـع فـي توجيـه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسـبة؛ فـإن القرآن العظيم – كما جاء في الأثر – لا تنقضي عجائبه)[54].

ثانياً: الباحثون المحدثون

1) د. فاضل السامرائي

قسم د. فاضل السامرائي أحوال التقديم والتأخير على قسمين[55]:

الأول: تقديم اللفظ على عامله نحو: (خالداً أعطيت) و (بمحمـد مـررت) والآخر: تقديم الألفاظ بعضها على بعض في غير العامل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: 173] وقوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: 3]، ومثل (أعرت خالداً كتابي) و (أعرت كتابي خالداً).

وذكر أن تقديم اللفظ على عامله يفيد في الغالب الاختصاص وهذا التقـديم يشمل: تقديم المفعول على فعله، وتقديم الحال على فعله، وتقديم الجار والمجرور والظرف على فعلهما وتقديم الخبر على المبتدأ[56].

(53) هذا هو الحكم الخامس والثلاثون، ينظر: معترك الأقران فـي إعجـاز القـرآن 38/1، والإتقان في علوم القرآن 301/3، وينظر: البرهان في علوم القرآن 275/3.

(54) معترك الأقران في إعجاز القرآن 39/1، والإتقان في علوم القـرآن 301/3، وينظـر: الطراز/235، والجملة العربية 49 – 50، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية /511

(55) ينظر: التعبير القرآني/48.

(56) ينظر: التعبير القرآني/48، ومعاني النحو 165/1، 476/2، 506، 101/3

أما تقديم اللفظ وتأخيره على غير العامل فله أسباب عديدة يقتضيها المقـام وسياق القول يجمعها قولهم: إن التقديم والتأخير إنما يكون للعناية والاهتمام[57].

وهذا هو الغرض العام الذي أشار إليه سيبويه بقوله: (كأنهم إنما يقـدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)[58] وقـد رأى عبد القاهر الجرجاني أن هذا الغرض أي العناية والاهتمام غير كاف فـي تعليل هذه الظاهرة فقال: (وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: (إنه قـدم للعناية، ولأن ذكره أهم) من غير أن يذكر من أين جاءت تلك العناية ؟ وبِمَ كان أهم ؟)[59].

ويرى السامرائي[60] أن أهم غرض من أغـراض تقـديم الظـرف هـو الاختصاص والحصر نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾[التغـابن: 1] قـدم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله تعالى لا بغيره. وردّ على يحيى بن حمزة العلوي (ت 745 ﻫ) الـذي يـرى أن التقـديم علـى وجهين:

أحدهما يفيد الاختصاص، والآخر أنه من أجل مراعاة المشاكلة لـرؤوس الآي في التسجيع[61].

أما تقديم المفعول على الفاعل في اللغة، فإنما يدور على الاهتمام والعناية لسائر مواطن التقديم[62].

---

(57) ينظر: التعبير القرآني/50.

(58) الكتاب 34/1.

(59) دلائل الإعجاز/108.

(60) ينظر: معاني النحو 166/1، و 101/3 – 108.

(61) ينظر: معاني النحو 166/1 – 167.

(62) ينظر: معاني النحو 476/2.

وذكر في موضع آخر أن أهم أغراض تقديم المفعول به على الفعـل هـو الاختصاص[63].

أما التقديم والتأخير لأجل الفاصلة كتقديم هارون على موسى فهو يـرى: (أن القرآن الكريم راعى في كل ذلك أيضاً ما يقتضيه التعبير والمعنى، ولم يفعل ذلك للانسجام الموسيقي وحده، فإنه لو لم يكن الجانب الموسيقي مراعى في ذلك، لاقتضاه الكلام من جهة أخرى... فهو قد راعى الانسجام الموسيقي، وما يقتضيه الكلام، فلم يجر موطن على آخر، وهذا غاية الإعجـاز ونهايـة الحـسن فـي الكلام)[64]. وقال أيضاً: (إن هذا التوسع الذي ذكروه مراعاة للفواصل لا ينطبـق على القرآن الكريم؛ فإن القرآن الكريم يراعي المعنى مع مراعاة الفاصـلة، ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى)[65].

وذكر السامرائي خلاصة للتقديم والتأخير تضمنت ما يأتي[66]:

1. أنّ للكلام رتباً بعضها أسبق من بعض، فان جرى الكلام على الأصل لـم يكن من باب التقديم والتأخير.
2. إذا غيّرت أية كلمة عن مكانها دخل ذلك في باب التقديم والتأخير.
3. الأصل في التقديم والتأخير أن يكون للعناية والاهتمام، فما قدمته كنت بـه أعنى.

---

(63) ينظر: معاني النحو 509/2.
(64) التعبير القرآني/196.
(65) الجملة العربية تأليفها وأقسامها/49 – 50، وينظر: التعبير القرآني/211، واللهجات العربية في التراث 519/2، والصوت اللغوي في القرآن/147.
(66) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها/49 – 50.

4. أنّ مواطن العناية والاهتمام تختلف بحسب المقام.
5. ليس معنى الاهتمام تقديم ما هو أفضل وأشرف، بـل قـد يكـون تقـديم المفضول هو موطن الاهتمام.
6. وقد يكون التقديم والتأخير لمراعاة معنى معين، فإن تغير ترتيب العبـارة بتقديم أو تأخير تغير المعنى.
7. وقد يكون التقديم لضرب من التوسع في الكلام، لا للدلالة على معنى معين كما في الشعر ومراعاة الأسجاع.
8. أنّ القرآن الكريم لا يقدم أو يؤخر على حساب المعنـى، بـل إن التقـديم والتأخير كله مراعى فيه جانب اللفظ والمعنى.

2) د. حمد السيد سليمان العبد

ممن اهتم بظاهرة التقديم والتأخير من المحدثين د. حمد السيد سليمان العبد الذي يقول: (ولعل من أهم مظاهر رعاية الفاصلة التي أشار إليها القدماء والتـي يمكننا حقاً أن نجد لها صدى كبيراً وتأثيراً ملحوظاً في بنية اللغة القرآنية: التقديم والتأخير. لقد نتج عن رعاية الفاصلة القرآنية التقديم والتأخير في وحدات الجملة متى كان ذلك جائزاً ولا لبس فيه.

وقد أحصيت للتقديم والتأخير بأنواعه المختلفة نحواً مـن 883 موضـعاً بالقرآن)[67] وقد عمل الباحث جدولاً يتضمن مرات التقديم والتأخير للسور التـي وقع فيها ذلك[68]. وخلت (26) سورة من التقديم والتأخير[69].

(67) من صور الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم/98.
(68) ينظر: الجدول في البحث نفسه/98 – 101.
(69) ينظر: البحث نفسه/101.

ولاحظ الباحث (أن معظم السور التي لم يقع فيها التقديم والتأخير كانت من السور القصار ذوات الفواصل القصيرة أو المتوسطة، حيث لا يسمح حجم الجملة غالباً بوقوع التقديم والتأخير بين عناصرها)[70].

ويقول الباحث: (ولما كانت لغة القرآن الكريم هي النموذج الأعلى للعربية، وجب – إذ ذاك – النظر إلى هذه الظاهرة مرتبطة بتحقيق غايـة أسـمى هـي (المناسبة) بين الفواصل التي لم يعرفها كلام العرب قط، في صـورتها المثاليـة التي عرفت في كتاب الله تعالى)[71].

وقد لاحظ الباحث عدة أمور مهمة[72]:

أولها: أن تأثير الفاصلة في بناء الجملة القرآنية من الدلائل الواضحة على إبراز قيمتها الموسيقية وتحسين الكلام، وجعلها عنصراً جوهرياً في بناء القـرآن اللغوي.

وثانيهـا: أن ذلك التأثير ليس – بداهة – من قبل (الضرورات الفنية) التي تقابلنا في لغة الشعر إذا فهمناها مرتبطة بتحقيق غاية صوتية اسلوبية عليا تشهد بالإعجاز.

وثالثها: أن كثيراً من مواضع التقديم والتأخير قد أفاد قيماً بلاغية خاصـة فضلاً عما وفره من قيمة موسيقية ضرورية لنهايات الآيات.

ورابعها: أن القرآن لا تخضع فيه المعاني للفواصل، بـل تقـع موقعهـا الصحيح من الكلام.

---

(70) البحث نفسه/101.

(71) البحث نفسه/101.

(72) ينظر: البحث نفسه/101 – 102.

ويذكر الباحث الآيات التي أوردها ابن الأثير[73] شـواهد علـى التقـديم والتأخير لأجل الفاصلة، ويستفهم قائلاً: (أليس ذلك مما يدعو إلى إعادة النظر في مبحث (الاختصاص) في البلاغة العربية، أو على الأقل في لغة القرآن، ما دامت للفواصل هذه القيمة الكبرى في تعديل الكلام وحسن النظم ؟ إنني أرى أن فهـم التقديم والتأخير مرتبطاً بقيمة الفاصلة في إطار النظم الصوتي القرآني، هو مـن أهم الأسباب التي تدعونا إلى إعادة النظر في مناقشات القدماء مـن البلاغيـين والمفسرين لمسألة (الاختصاص) في بلاغة القرآن الكريم)[74] ثم أخذ آيات بعينها ليري كيف تراعى الفاصلة بالتقديم والتأخير، حين لا يكون للاختصاص شأن في ذلك[75].

فمن ذلك قولـه تعـالى: ﴿إِنَّهُۥ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هـود: 111] و﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: 112] حين تكون الفاصلة رائية، بينما نقرأ قوله تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [التوبـــــة: 16]، و ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحجرات: 18] حين تكون الفاصلة نونية.

ونحن نقرأ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [التوبـة: 44]، و ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ﴾ [النور: 41] حين تكون الفاصلة نونية، بينما نقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: 50] حين تكون الفاصـلة ميميـة، أو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: 7] للتوازن مع ما قبلها وما بعدها في صيغة (فعيل)[76].

---

(73) ينظر: المثل السائر 212/2 – 217.

(74) من صور الإعجاز الصوتي/103.

(75) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/103.

(76) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/104.

ومن الأدلة على مراعاة الفاصلة لما قبلها ومـا بعـدها، وقـوع التقـديم والتأخير في السورة الواحدة كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾ [المجادلـة: 3] حين تحاط هذه الفاصلة من سورة المجادلة بفواصل أخرى رائية ونقرأ في الوقت نفسه قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [المجادلة: 13] حـين تتلوهـا فواصـل نونية(77).

وتحدث الباحث عن العلاقة اللفظية والمعنوية بين الفاصلة والآية، فقـال: (إن مراعاة المناسبة بين الفواصل القرآنية – وهذا سر عظيم من أسرار القـرآن – لم تخل على الإطلاق بالارتباط المعنوي بين الفاصلة والآية؛ ذلك أن القـرآن يقوم على التمهيد للفاصلة تمهيداً تأتي به ممكنة في مكانها، مستقرة في قرارهـا، مطمئنة غير نافرة ولا قلقة، يتعلق معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تاما، بحيث لـو طرحت اختل المعنى واضطرب الفهم)(78).

وكذلك التقديم والتأخير: (لم يخلّ بحال بأداء المعنى، بل أفاد – كما يبدو لنا في غير موضع – قيمة أسلوبية عالية إلى جانب ما وفره من قيمة موسيقية)(79).

ومن ذلك تأخير الفاعل فـي قولـه تعـالى: ﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ﴾ [طه: 67] الذي وفر للفاصلة انسجاماً صوتياً، فضلاً عن أنه يثير النفس لتتشوق إلى فاعل (أوجس)(80).

وكان للتقديم والتأخير (دور عظيم في تحقيق الانـسجام الموسـيقي بـين الفواصل من ناحية،كما وفر للآية بأكملها انسجاماً وتوازناً من ناحية أخرى)(81)

(77) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/104.
(78) من صور الإعجاز الصوتي/104.
(79) من صور الأعجاز الصوتي/105.
(80) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/105، والتنغيم اللغوي في القرآن الكريم/159 – 160.
(81) من صور الأعجاز الصوتي/105.

وأعطى الباحث شواهد على ذلك موضحاً أصل الآية قبل التقديم والتـأخير على هذه الصورة:

الآية الرتبة النحوية الأصولية

﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾ [طه: 23] لنريك الكبرى من آياتنا.

﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: 41] ولقد جاء النذر آل فرعون.

﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[الإخلاص: 4]. ولم يكن أحد كفواً له.

ففي الآية الأولى تقدم المعمول على معمول آخر أصله التقديم، إذا أعربنـا ﴿ ٱلْكُبْرَى ﴾ مفعول (نري). وفي هذه الحـال تكتـسب ﴿ ٱلْكُبْرَى ﴾ – مـؤخرة – ميزتين: (إحداهما) صعود النغمة الموسيقية معها. و (الأخرى) وقوع هذه النغمة في نهاية الجملة[82]. وفي الآية الثانية تقدم المفعول به على الفاعل. وفي الآيـة الثالثة تقدم خبر (كان) على اسمها .

وختم الباحث حديثه على التقديم والتأخير في الآيات السابقة بقوله: (ومهما يكن من أمر، فإن وجوه التقديم المختلفة فيما سبق توفر لكل آية إيقاعاً موسـيقياً واضحاً، ففي التوالي المقطعي شبه المنتظم ما يؤلف إيقاعاً متوازناً يمايز طبقـة الصوت في هذه الآيات عما يمكن أن نجده في رتبتها النحوية الأصولية)[83].

3) د. أحمد نصيف الجنابي

لعل الدكتور أحمد نصيف الجنابي – بحسب اطلاعي – أول من تحدث – من المحدثين – عن أوجه الشبه بين الفاصلة القرآنية والقافية الشعرية وذلك فـي

(82) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/105.
(83) من صور الأعجاز الصوتي/106.

بحثه الموسوم بـ (الصلة بين القافية وفواصل الآي القرآني)[84] وكتب عن (السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها)[85] تحدث فيه عن جوانب تخص الفاصلة القرآنية، ومن هذه الجوانب التقديم والتأخير لأجل الفاصلة.

وقد توقف الدكتور الجنابي عند الفعل (اختلف) إذ رأى أنه من أوضح أمثلة التقديم والتأخير الذي يسهم في البناء الموسيقي للجملة[86]. وقد جاءت شواهد كثيرة في القرآن الكريم توضح أن الجار والمجرور يأتي بعد هذا الفعل، غير أن هذا الفعل جاء في آيات أخر فقدم الجار والمجرور وأخر الفعل ليتناسب السياق الموسيقي للآيات.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: 92] وذلك؛ (لأن الآية قبلها تنتهي بالفعل﴿تَفْعَلُونَ﴾ [النحل: 91]، والآية التي بعدها تنتهي بالفعل﴿تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 93])[87].

وعندما نقف عند الفعل (اختلف) المتعدي بحرف الجر (في) الوارد في القرآن الكريم، ونأخذه مثالاً على تقدم الجار والمجرور على عامله في الفاصلة القرآنية، نجد ما يأتي[88]:

1) وقع في (13) موضعاً – فاصلة – تقدم فيها الجار والمجرور على الفعل المضارع الذي هو من الأفعال الخمسة، وهي (5) منها للمخاطبين ﴿فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: 92]، و (8) منها للغائبين (فيه يختلفون).

---

(84) البحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد الثالث لسنة/1978.

(85) البحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع لسنة/1979.

(86) ينظر: السياق الموسيقي للجملة العربية/50، والتقديم والتأخير في القرآن/154.

(87) السياق الموسيقي للجملة العربية/50، وينظر: التقديم والتأخير في القرآن/154.

(88) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/239.

2) وقع في موضع واحد – غير فاصلة – فعلاً مضارعاً من الأفعال الخمسة للغائبين (فيه يختلفون).

3) جاء على الأصل (من غير تأخير) فعلاً مضارعاً من الأفعال الخمسة للمخاطبين (تختلفون فيه). مرة واحدة، وللغائبين (يختلفون فيه) مرة واحدة أيضاً. وهو في هذين الموضعين لم يقع فاصلة.

4) جاء على الأصل أيضاً فعلاً ماضياً في (12) موضعاً، مرة واحدة بصيغة (اختلف فيه) ومرتين بصيغة (اختلفتم فيه) و (7) مرات بصيغة (اختلفوا في) ومرتين مبنياً للمجهول بصيغة (اختُلف فيه) ولم يقع فاصلة في هذه المواضع جميعها. نستنتج من ذلك ما يأتي:

1. أن الفعل (اختلف في) جاء ماضياً على الأصل في (12) موضعاً ولم يقع فاصلة، وهو لا يصلح لذلك.
2. أن الفعل المضارع منه جاء على خلاف الأصل في (13) موضعاً وقع فيها فاصلة.
3. أن الفعل المضارع منه جاء على خلاف الأصل مرة واحدة ولم يقع فاصلة.
4. أن الفعل المضارع منه جاء على الأصل في موضعين ولم يقع فاصلة.
5. أنّ الفعل المضارع الذي وقع فاصلة كان فعلاً مضارعاً من الأفعال الخمسة مرفوعاً مسنداً إلى واو الجماعة وبذلك تنسجم هذه الفاصلة مع الفواصل الأخرى المنتهية بالنون.

وتوقف الدكتور الجنابي عند تقدم الجار والمجرور على خبر كان، أو توسطه بين الاسم والخبر في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾ [الإسراء: 27] وكان ذلك – عنده – (لأن السياق الموسيقي للآية (26) هو: ﴿وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا﴾ [الإسراء: 26] وسياق الآية (28) هو: ﴿فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا﴾ [الإسراء: 28])[89].

وذكر أنه قد يتقدم الجار والمجرور على المفعول الثاني للأفعال المتعدية، كما في الآية الثامنة من سورة الإسراء: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۚ وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: 8]. وعلل التقديم بقوله: (وقد جاء بهذه الصورة من التقديم والتأخير مراعاة للسياق الموسيقي ... ولو جاء الجار والمجرور حسب القاعدة الشكلية لقيل: (وجعلنا جهنم حصيراً للكافرين) وعندئذٍ يختل السياق الموسيقي وتذهب حلاوة التنغيم ...)[90] .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿... وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3] نقل الجنابي رأي أبي البقاء العبكري (ت 616 هـ) وهو أن تقديم الجار والمجرور هو لتوافق رؤوس الآي، ورأي الزمخشري وهو أن ذلك للاختصاص، واختيار الزركشي الرأي الأول، وعلق على ذلك قائلاً: (ولا تعارض بين القولين ولا تفاضل؛ لأن التقديم والتأخير لا يتجرد عن حكمة ولا عن سبب، فليس التقديم والتأخير مطلوباً لذاته، وإنما وراءه قصد وسبب يختلفان باختلاف مواقع السياق وما قاله الزمخشري يعد أحد أسباب التقديم والتأخير)[91].

(89) السياق الموسيقي للجملة العربية/50.

(90) السياق الموسيقي للجملة العربية/51.

(91) السياق الموسيقي للجملة العربية/51 – 52.

المبحث الثاني : التقديم والتأخير بين العامل والمعمول

1) تقديم المفعول به على عامله:

من أسباب التقديم والتأخير – عند الزركشي – رعاية الفاصلة[(92)] وجعـل مـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿ وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾ [النحل: 114] فقال: (فقدم ﴿ إِيَّاهُ ﴾ على ﴿ تَعۡبُدُونَ ﴾ لمشاكلة رؤوس الآي)[(93)]. ومن أسباب التقديم والتأخير: ((أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة))[(94)].

وعدّ الزركشي من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾ [فصلت: 37]. إذ تقدم ﴿ إِيَّاهُ ﴾ على ﴿ تَعۡبُدُونَ ﴾ لمـشاكلة رؤوس الآي[(95)].

وعدّ أبو حيان (ت 745 هـ) من ذلك قوله تعـالى: ﴿ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾ [البقرة: 172] فقال: (و ﴿ إِيَّاهُ ﴾ هنا مفعول، وقدم لكون العامل فيه وقع رأس آية، وللاهتمام به، والتعظيم لشأنه)[(96)].

ونلاحظ أن هناك أكثر من سبب للتقديم والتأخير كما ذكر ذلك أبو حيـان. وبذلك علل تقديم المفعول به على عامله في قولـه تعـالى: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾ [سبأ: 40] فقال: (و ﴿ إِيَّاكُمۡ ﴾ مفعول يعبدون، ولما تقدم انفصل، وإنما

---

(92) ينظر: البرهان في علوم القرآن 274/3.

(93) البرهان في علوم القرآن 275/3.

(94) البرهان في علوم القرآن 234/3.

(95) ينظر: البرهان في علوم القرآن 234/3، 275.

(96) البحر المحيط 485/1.

قدم لأنه أبلغ في الخطاب، ولكون ﴿يَعۡبُدُونَ﴾ فاصلة، فلو أتى بالضمير متصلاً كان التركيب: يعبدونكم، ولم تكن فاصلة)[97].

ومما تقدم فيه المفعول به على عامله قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: 87] قال أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ): (إنما تقدم المفعول للاهتمام به، وإنما قال: ﴿تَقۡتُلُونَ﴾، وإن كان الوجه: قتلتم لتطابق كذبتم، لأجل الفواصل؛ فإن فواصل الآيات كرؤوس الأبيات)[98].

ويرى أبو البقاء العكبري ذلك، فإنما: (قدم المفعول لتتفق رؤوس الآي)[99]. ويعبر أبو حيان عن ذلك بقوله: (وأخر العامل وقدم المفعول، ليتوافق رؤوس الآي)[100].

وإلى مثل ذلك ذهب د. إبراهيم السامرائي حين قال: (إن مراعاة التناسب في الأصوات والأوزان متطلّبة في آي القرآن؛ ألا ترى أن من أجل ذلك قال تعالى: ﴿فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾. فتقديم المفعول على ﴿تَقۡتُلُونَ﴾ يخدم ما أشرنا إليه لإحكام النظم وحسن الأداء)[101].

---

(97) البحر المحيط 287/7، وينظر: الإتقان في علوم القرآن 296/3، والآية/63 من سورة القصص في البحر المحيط 128/7.

(98) البيان في غريب إعراب القرآن 106/1.

(99) إملاء ما منّ به الرحمن 50/1.

(100) البحر المحيط 300/1.

(101) من بديع لغة التنزيل/244، وينظر من أسرار اللغة/173 – 174.

ومثـل ذلـك قولـه تعـالى: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ﴾ [المائدة: 70][102]. وعدّوا من ذلك قوله تعـالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5].

وانقسم العلماء قسمين حول تقديم ﴿إِيَّاكَ﴾ على ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، فالزمخشري يرى أن التقديم يفيد الاختصاص فيقول: (وتقديم المفعول به لقصد الاختصاص... والمعنى: نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة)[103]. وردّ أبو حيان[104] هـذا المعنى الذي ذكره الزمخشري وقال: (فالتقديم عندنا إنما هو للعنايـة والاهتمـام بالمفعول)[105].

أما البيضاوي (ت 791 هـ) فيرى أنه قدم المفعول للتعظيم والاهتمام بـه والدلالة على الحصر[106]. أما ابن الأثير فيرى أن التقديم لا يفيـد الاختـصاص وحده، وإنما يستعمل على وجهين: أحدهما الاختصاص، والآخر مراعـاة نظـم الكلام. ومثل لما يختص بنظم الكلام بالآية السابقة ورد على الزمخشري أنها تفيد الاختصاص[107].

---

(102) ينظر: مجمع البيان 227/3، وإملاء ما من به الرحمن 222/1.

(103) الكشاف 13/1، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة 111/1، ومعاني النحو 509/2.

(104) ينظر: البحر المحيط (م) 29/1.

(105) البحر المحيط (م) 42/1، وينظر أيضاً: 96/3، 100، والتقديم والتأخير فـي القـرآن 47، 48، 121، وعلل الاختيار/141 – 142.

(106) تفسير البيضاوي 10/1.

(107) ينظر: المثل السائر 212/2، وينظر: البرهان في علوم القرآن 63/1، والإتقان في علوم القرآن 296/3، ومن أسرار اللغة/333، ومن صور الإعجاز الصوتي/102 – 103.

وأما يحيى بن حمزة العلوي فيرى أيضاً أن في تقديم المفعول على فعله في هذه الآية ونحوها مذهبين[108]:

المذهب الأول: أن تقديم المفعول إنما كان من أجل الاختصاص، ونسب ذلك إلى الزمخشري والى أكثر علماء البيان.

والمذهب الثاني: أنه إنما قدم من أجل المشاكلة لرؤوس الآي، ومراعاة حسن الانتظام، واتفاق أعجاز الكلام السجعية. ونسب ذلك إلى بعض علماء البيان، وهو اختيار ابن الأثير. ثم قال: (والمختار عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين، فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص، والتشاكل، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً، فالاختصاص أمر معنوي، والتشاكل أمر لفظي)[109]. وهذا هو الرأي الصحيح وعليه أكثر الباحثين[110].

ويرى د. إبراهيم أنيس أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة نحو: زيداً ضربت. وذكر عدداً من الآيات منها الآية السابقة وقال: (أما التقديم في مثل الآيات القرآنية... فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذن أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص)[111].

---

(108) ينظر: الطراز/234.

(109) الطراز/235.

(110) ينظر: الفلك الدائر 247/4 – 248، واللهجات العربية في التراث 519/2، والتعبير القرآني/196، والجملة العربية/49 – 50، والتوجيه البلاغي للقراءات/511، والصوت اللغوي في القرآن/147، ومن صور الإعجاز الصوتي/105.

(111) من أسرار اللغة/333.

ويقول د. إبراهيم السامرائي: (وإنني لأرى أن التقديم قد حقق أيضاً غرضاً اسلوبياً، وهو الحفاظ على النظم الذي يوفره ورود الآي على الميم والنون في أواخر الفواصل)[112] ويقول أيضاً: (والتقديم يوفر نظام الفواصل الذي انعقدت عليه السورة. وليس كما ذهب غير واحد من أن التقديم لغرض الحصر. وهذا يعني أن العناية بالشكل في نظام الفواصل هذا هي وحدها استدعت هذا التقديم وليس من أجل غرض آخر)[113].

2) تقديم المفعول الثاني على عامله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[الحاقة: 30–31] معناه عند الزمخشري: (ثم لا تصلوه إلا الجحيم)[114] أي أفاد هذا التقديم الحصر[115].

أما أبو حيان فيرى أنه: (قدم ﴿الْجَحِيمَ﴾ [الحاقة: 31] وهو مفعول ثان، والمفعول الأول الهاء في ﴿صَلُّوهُ﴾ وأخر هذا لأجل الفاصلة)[116]. وذكر الزركشي أن هذا التقديم والتأخير جاء لرعاية الفاصلة وأنه: (لو قال: صلوه الجحيم، لأفاد المعنى، ولكن يفوت الجمع. وقيل: فائدته الاختصاص)[117].

ونعرّج على ابن الأثير الذي أولى الفاصلة عناية كبيرة فقال عن الآية: ((فإن تقديم ﴿الْجَحِيمَ﴾ على التصلية، وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل، إلا أنه لم يكن ههنا للاختصاص، وإنما هو للفضيلة السجعية، ولا مراء في أن هذا

---

(112) من بديع لغة التنزيل/9.

(113) من وحي القرآن/131.

(114) الكشاف 604/4.

(115) ينظر: البحر المحيط (م) 261/10.

(116) النهر الماد 324/8.

(117) البرهان في علوم القرآن 275/3.

النظم على هذه الصورة أحسن من أن لو قيـل: خـذوه فغلّـوه * ثـم صـلوه الجحيم)[118].

أما ابن أبي الحديد فعقب على كلام ابن الأثير قائلاً: (ولا منافـاة بـين أن يراد الاختصاص وتراد الفضيلة السجعية معاً)[119].

3) تقديم المفعول به على الفاعل:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمـر: 41] وقـد عـده الزركشي من باب (تأخير ما أصله أن يقدم)[120] وقال في موضع آخر: (فـأخر الفاعل لأجل الفاصلة)[121]، وأشار أحد المحدثين إلى أثر التقديم في هـذه الآيـة وفي غيرها فقال: (لقد كان للتقديم والتأخير دور عظيم فـي تحقيـق الانـسجام الموسيقي بين الفواصل من ناحية، كما وفر للآيـة بأكملهـا انـسجاماً وتوازنـاً موسيقياً من ناحية أخرى)[122] فلو جاءت الآية على الأصل بهذه الصورة: (ولقد جاء النذر آل فرعون)[123] ما تحقق ذلك الانسجام الصوتي مع الفواصل الأخرى التي تنتهي جميعها بحرف الراء، فضلاً عن المعنى الذي أفاده التقديم من العناية والاهتمام بالمفعول به: وهو﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [الحجر: 61] قـال د. إبراهيم أنيس عن هذه الآية: (نلحظ أن نظام الفواصل هو الـذي حـتم تقـدم

(118) المثل السائر 213/2، وينظر: الطراز/235.
(119) الفلك الدائر على المثل السائر 249/4.
(120) البرهان في علوم القرآن 62/1.
(121) البرهان في علوم القرآن 63/1، وينظر: الإتقان في علوم القرآن 296/3.
(122) من صور الإعجاز الصوتي/105.
(123) ينظر: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم/160.

المفعول على الفاعل. وتتضح لنا هذه الحقيقة حين نقارن الآية بأخرى تشبهها من حيث المعنى وتختلف عنها في موسيقى الفاصلة، وهي قولـه تعـالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا ﴾ [العنكبوت: 33](124).

ولو جاءت الآية على الأصل وهو (فلما جاء المرسلون آل لوط) لما تحقق الانسجام والتوافق بين آيات السورة التي تنتهي بالنون.

4) تقديم معمول خبر كان على عامله:

ورد ذلـك فـي قولـه تعـالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [البقرة: 57] ذكر أبو حيان أن (كان) دخلت هنا مشعرة بأن ذلك من شأنهم ومـن طريقتهم، ولأنها تستعمل حيث يكون المسند لا ينقطع عن المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴾ [الأحزاب: 40]، (فكان المعنى: ولكن لم يزالوا ظالمي أنفسهم بكثرة ما يصدر منهم مـن المخالفـات. و﴿يَظۡلِمُونَ ﴾: صـورته صـورة المضارع، وهو ماض من حيث المعنى، وهذا من المواضع التـي يكـون فيهـا المضارع بمعنى الماضي)(125).

وعلل أبو حيان تقديم معمول الخبر على عامله بقوله: (وقدم معمول الخبر عليه هنا وهو قوله ﴿أَنفُسَهُمۡ ﴾ ليحصل بذلك توافـق رؤوس الآي والفواصـل، وليدل على الاعتناء بالإخبار عمن حل به الفعل، ولأنه من حيث المعنى صـار العامل في المفعول توكيداً لما يدل عليه ما قبله... فلما اجتمعت هذه المحـسنات لتقديم المفعول كان تقديمه هنا الأفصح)(126).

---

(124) من أسرار اللغة/245.

(125) البحر المحيط (م) 348/1.

(126) البحر المحيط (م) 349/1.

5) تقديم المعمول على معمول آخر أصله التقديم:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾ [طه: 23] وذلك إذا أعربنـا ﴿ٱلْكُبْرَى ﴾ مفعول (نري)[127] أي أصل الجملة: لنريك الكبرى مـن آياتنـا[128]، وفي هذا التأخير اكتسبت ﴿ٱلْكُبْرَى ﴾ ميزتين[129]:

إحداهما: صعود النغمة الموسيقية معها.

والأخرى: وقوع هذه النغمة في نهاية الجملة.

ومثل هذه الآية ق0وله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [الـنجم: 18] فقد (قيل: ﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ مفعول ﴿رَأَىٰ ﴾، أي رأى الآيات الكبرى، والعظمى التـي هي بعض آيات ربه ... وقيل: ﴿مِنْ ءَايَٰتِ ﴾ هو في موضع المفعول، و ﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ صفة لـ ﴿ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ﴾، ومثل هذا الجمع يوصف بوصف الواحـدة، وحـسن ذلك هنا كونها فاصلة...)[130].

6) تقديم خبر كان على اسمها:

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخـلاص: 4] وذلك إذا أعربنا﴿أَحَدٌۢ ﴾ اسم ﴿يَكُن ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾ خبراً له فيكون التقدير: (ولم يكن أحد كفواً له، أي مكافئه، فهو – أي الجار والمجـرور – فـي معنـى المفعول متعلق بـ ﴿ كُفُوًا ﴾.

---

(127) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 296/3.

(128) ينظر: مجاز القرآن 18/2، وإملاء ما من به الرحمن 121/2، والجامع لأحكام القرآن 134/11، والبحر المحيط (م) 325/7.

(129) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/105.

(130) البحر المحيط 160/8،وينظر: النهر الماد من البحر المحيط 156/8، والجامع لأحكـام القرآن 68/17.

وتقدم على﴿ كُفُوًا ﴾ للاهتمام به؛ إذ فيه ضمير الباري تعالى، وتوسط الخبر، وإن كان الأصل التأخر، لأن تأخر الاسم هو فاصلة فحسن ذلك)[131] وإنما (قدم الخبر في الآية الأخيرة ليسلم البناء على هذا النمط من الحسن، مع إصابة للمعنى المراد)[132].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ... وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: 47] قال أبو حيان: (والظاهر أن ﴿ حَقًّا ﴾ خبر (كان) و ﴿ نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الاسم، وأخر لكون ما يتعلق به فاصلة للاهتمام بالجزاء إذ هو محط الفائدة)[133].

7) تقديم الجار والمجرور على عامله:

وهو كثير جداً في الفواصل القرآنية مما دعا أحد المحدثين[134] إلى أن يطلب إعادة النظر في مبحث الاختصاص في البلاغة العربية، أو في الأقل في لغة القرآن ما دامت للفواصل هذه القيمة الكبرى في تعديل الكلام وحسن النظم.

ومما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿ ... وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: 3] وقد اختلفت كلمة المفسرين في سبب تقديم الجار والمجرور على عامله، فالزمخشري يرى أن التقديم للأهمية والاختصاص، إذ قال: (وقدم مفعول الفعل دلالة على كونه أهم، وكأنه قال: ويخصون بعض المال الحلال بالتصدق به)[135] أما أبو

(131) البحر المحيط (م) 572/10 – 573، وينظر: الإتقان في علوم القرآن 296/3.

(132) من وحي القرآن/133، وينظر: التقديم والتأخير في القرآن/127.

(133) البحر المحيط 178/7، وينظر: إملاء ما منّ به الرحمن 186/2، والجامع لأحكام القرآن 32/14.

(134) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي في القرآن/103.

(135) الكشاف 40/1، وينظر: البرهان في علوم القرآن 72/1، ومن صور الإعجاز الصوتي/104.

البقاء العكبري فيقول: (... وإنما أخر الفعـل عـن المفعـول لتوافـق رؤوس الآي)[136].

وأما أبو حيان فيعلل التقديم بقوله: (وقدم المنفق منه على الفعل اعتناء بما خوّل الله به العبد، وإشعاراً أن المخرج هو بعض ما أعطـي العبـد، ولتناسـب الفواصل)[137]. ويرى البيضاوي[138] أن تقديم المفعول هو للاهتمام وللمحافظـة على رؤوس الآي.

وفاضل الزركشي بين قول الزمخشري وقول العكبري إذ قال: (وهو أجود من قول الزمخشري: قدم المفعول للاختصاص)[139] والصواب أنـه (لا تعـارض بين القولين، ولا تفاضل، لأن التقديم والتأخير لا يتجرد عن حكمة ولا عن سبب، فليس التقديم والتأخير مطلوباً لذاته، وإنما وراءه قصد وسبب يختلفان بـاختلاف مواقع السياق. وما قاله الزمخشري يعد أحد أسباب التقديم والتأخير، وهي رؤيـة إلى النص – من زاوية غير الزاوية التي نظر منهـا العكبـــري وفـي كـل خير)[140].

ولقد جاء تقديم المفعول به غير الصريح لأجل الفاصلة القرآنية وإحـداث هذا التناغم الموسيقي[141]. وقد أخر الفعل وقدم المفعول به غيـر الـصريح لأن الأصل: (وينفقون مما رزقناهم) كما كان في قوله تعالى: ﴿ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾

(136) إملاء ما من به الرحمن 12/1.

(137) البحر المحيط 41/1.

(138) ينظر: تفسير البيضاوي 19/1.

(139) البرهان في علوم القرآن 63/1.

(140) السياق الموسيقي للجملة العربية/51 – 52.

(141) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن/114.

[البقرة: 3] كذلك، لكنه لو جاء كذلك لما حدث ذلك الانسجام بين الفواصل التـي تنتهي بحرف النون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة: 32] يرى الزمخشري أن تقديم المعمول يفيد الحصر[142]. ولذلك قال: (والمعنى فـي تقديم السلسلة على السلك مثله في تقديم ﴿ الْجَحِيمَ ﴾ [الحاقة: 31] على التـصلية، أي لا تسلكوه إلا في هذه السلسلة)[143].

أما ابن الأثير فيخالف الزمخشري في ذلك ويقول: (فإنه لم يقدم السلـسلة على السلك للاختصاص، وإنما قدمت لمكان نظم الكلام. ولا شك أن هذا الـنظم أحسن من أن لو قيل: ثم اسلكوه في سلسلة ذرعها سبعون ذراعـاً)[144] لكنـه لا مانع من أن يكون التقديم في الأسلوب القرآني للاختصاص وللفاصـلة[145] وقـد حقق تأخير الفعل ﴿ فَاسْلُكُوهُ ﴾ انسجاماً بين هذه الفاصلة والفاصـلتين الـسابقتين وهما ﴿ فَغُلُّوهُ ﴾ و ﴿ صَلُّوهُ ﴾.

ومـن هـذا التقـديم قولـه تعـالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: 158] إذ يرى أبو حيان أن التقديم يدل على الاعتناء بالشيء كما هو رأي سيبويه وليس الاختصاص كما يرى الزمخشري، وزاد هذا التقديم حسناً أن الفعل وقع فاصلة، فلو تأخر المجرور لفات هذا الغرض[146] ويقـول القزوينـي

(142) ينظر: البحر المحيط (م) 262/10.
(143) الكشاف 605/4.
(144) المثل السائر 214/2، وينظر: من أسرار اللغة/333، ومن صور الإعجاز الصوتي/103.
(145) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن/98.
(146) ينظر: البحر المحيط 96/3، وينظر كذلك: الكتاب 34/1، والكشاف 431/1، و البرهان في علوم القرآن 236/3، 237، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم 120– 121.

(ت 739 هـ): (التخصيص في غالب الآمر لازم للتقديم)(147) وعدّ من ذلك هـذه الآية فإن (معناه: إليه لا إلى غيره)(148).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: 41] إذ قدم الجار والمجرور على عامله لما وقع العامل فاصلة وورد هذا النص على الأصل في قوله تعالى: ﴿وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[النحل: 89] عندما لم يقع العامل فاصلة، والى هذا المعنى أشار ابن الزبير (ت 708 هـ) فقال: (أما آيـة النـساء فبناء نظمها على فواصل روعي فيها مجيء المنون المنصوب من غير التـزام حرف بعينه، واستمرت الآي قبلها على ذلـك. وقولـه: ﴿وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ فاصلة استدعى ورودها على ذلك ما تقدمها من الفواصل ومـا تـأخر عنها، وانتظم ذلك على أعلى نظام وأجل مناسبة...)(149).

المبحث الثالث: التقديم والتأخير في غير باب العمل

1) تقديم الضمير على ما يفسره:

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ﴾ [طه: 67](150) قال ابن الأثير: (وتقدير الكلام: فأوجس موسى في نفسه خيفة. وإنما قـدم المفعـول على الفاعل وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر قـصداً لتحـسين الكلام)(151).

(147) الإيضاح في علوم البلاغة 111/1.

(148) الإيضاح في علوم البلاغة 112/1.

(149) ملاك التأويل 343/1، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 254/1.

(150) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 296/3.

(151) المثل السائر/212، وينظر: الطراز/235.

وعدّ الزركشي ذلك من باب تأخير ما أصله أن يقدم (لأن أصل الكلام أن يتصل الفعل بفاعله ويؤخر المفعول، لكن أخر الفاعـل وهـو ﴿مُّوسَىٰ﴾ لأجـل رعاية الفاصلة)[152] وأضاف للتأخير حكمة أخرى وهي أن النفس تتشوق لفاعل (أوجس)، فإذا جاء بعد أن أخر وقع بموقع[153] وعدّ في موضع آخر من أسباب التقديم والتأخير: (أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمـشاكلة الكـلام، ولرعاية الفاصلة ... فإنه لو أخر ﴿فِى نَفْسِهِۦ﴾ عـن ﴿مُّوسَىٰ﴾؛ فـات تناسـب الفواصل ...))[154].

ويذهب إلى ذلك د. إبراهيم أنيس عندما يقول: (ولا نجد عنتاً أو مشقة حين نذكر أن نظام الفواصل القرآنية والحرص على موسيقاها هو الذي تطلب تـأخير الفاعل في الآية الأولى، فارجع إلى ما اكتنفها من آيات في سورة طه)[155] وذكر أحد الباحثين أن هناك فائدة في التقديم هي التناغم الموسيقي بـين التنـوين فـي ﴿خِيفَةً﴾ والميم في ﴿مُّوسَىٰ﴾[156].

وذكر د. فاضل السامرائي[157] أن تأخير الفاعل لم يكن لمراعاة الفواصل فحسب بل إنّ جو السورة والمعنى والسياق ومراعاة الفاصلة ذلك يقتضي تقـديم ما قدم وتأخير ما أخر. ثم أخذ في إيضاح ذلك وبيانه[158].

---

(152) البرهان في علوم القرآن 62/1.

(153) ينظر: البرهان في علوم القرآن 62/1، و: من صور الإعجاز الصوتي/105.

(154) البرهان في علوم القرآن 234/3، وينظر: الإيضاح فـي علـوم البلاغـة 1 /114، والصوت اللغوي في القرآن/154، و الجرس والإيقاع/361.

(155) من أسرار اللغة/245.

(156) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم/115.

(157) ينظر: الجملة العربية/51.

(158) ينظر: الجملة العربية/51 – 55.

وذكر د. كاصد الزيدي أن التقديم أفاد التخصيص ثم قال: (ومع تحقيق هذا الغرض المعنوي، بالتقديم والتأخير، تحقق التناسق الموسيقي بين فاصـلة هـذه الآية وبقية الفواصل، وهذا سر من أسرار استعمال الفاصلة في القرآن)(159).

2) تقديم الفاضل على الأفضل:

وذلك في قولـه تعـالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طـه: 70] ذكـر الزركشي من مقتضيات التقديم والتأخير الشرف بالفضيلة. وخالفت هذه الآية هذا المقتضى وعلل الزركشي ذلك بأنه (لتناسب رؤوس الآي)(160). وعدّ في موضع آخر من أسباب التقديم والتأخير (أن يكون في التأخير إخلال بالتناسـب، فيقـدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة)(161). ومنه هذه الآية.

ويرى د. فاضل السامرائي أن القرآن لا يراعي جانب اللفظ وحده وإنمـا يراعي مع ذلك المعنى: (فهو لم يختم آية الشعراء بكلمة ﴿هَٰرُونَ﴾ وآيـة طـه بكلمة ﴿وَمُوسَىٰ﴾ مراعاة للانسجام الموسيقي وحده، بل اقتضاه الكلام من جهـة أخرى. فهو قد راعى الانسجام الموسيقي وما يقتضيه الكلام...)(162).

وعلل السامرائي تقديم (هارون) على (موسى) في (طه) بأن هارون تكرر كثيراً في هذه السورة(163). أما ابن الزبير فيذكر من أسباب تقديم (هارون) على (موسى) في هذه السورة بخلاف ما ورد في سورتي الأعراف (آية 121 – 122) والشعراء (آية 27– 28) هو (أن كل واحدة من الآيتين جرت على وفق فواصل

(159) الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/362.

(160) البرهان في علوم القرآن 255/3، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة 117/1.

(161) البرهان في علوم القرآن 234/3، وينظر: 285/3، والصوت اللغوي في القرآن/154.

(162) التعبير القرآني/196.

(163) ينظر: التعبير القرآني/199.

تلك السورة ورؤوس آياتها، فالعكس لا يناسبه بوجه، فوجـب اختـصاص كـل سورة بما ورد فيها)[164].

3) الفصل بين الحال وصاحبها:

ورد ذلــك فــي قولــه تعــالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ [الأعلى:4–5] إذ أعربت ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ إعرابين، الأول: أنها صفة لغثاء، وحينئـذٍ لا تقديم في الكلام. والثاني: أنها حال من ﴿ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴾ والتقدير: أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء، وفي هذه الحالة فصل بين الحال وصاحبها بقوله ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً ﴾ أي أخر الحال عن صاحبها، ووهم ابن الصائغ حين سمى الحال صفة فعبر عن ذلك بـ (الفصل بين الموصوف والصفة)[165].

ويؤيد الفراء (ت 207 هـ) الإعراب الثاني؛ لأن المعنى عنده: ﴿ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴾، ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾، ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً ﴾، فيكون مؤخراً معناه التقديم)[166]. ويذكر النحاس (ت 337 هـ) قولين، أحدهما: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴾ ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾، أي أخضر يضرب إلـى السواد، ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً ﴾. والقول الآخر: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً ﴾ أسـود. ويصوّب القول الثاني قائلاً: (وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره ...))[167].

أما أبو حيان فيجيز الوجهين أيضاً فيقول: (والظاهر أن ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ صفة لـ ﴿ غُثَآءً ﴾. قال ابن عباس: المعنى ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾: أي أسود؛ لأن الغثـاء إذا قدم وأصابته الأمطار أسودّ وتعفّن فصار ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾. وقيل: ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ حال مـن

---

(164) ملاك التأويل 569/1، وينظر: درة التنزيل وغرة التأويل/174 – 175.

(165) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 34/3، 300 – 301.

(166) معاني القرآن 256/3.

(167) إعراب القرآن 204/5.

﴿ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾، أي ﴿أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾ أحوى، أي للسواد من شدة خضرته ونضارته لكثرة ريه، وحسن تأخير ﴿أَحۡوَىٰ﴾ لأجل الفواصل)[168].

وردّ ابن هشام (ت 761 هـ) إعراب ﴿أَحۡوَىٰ﴾ صفة لـ ﴿غُثَآءً﴾ وقال: (وهذا ليس بصحيح على الإطلاق... وإنما الواجب أن تكون حالاً من ﴿ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾، وأخر لتناسب الفواصل)[169] وكذلك الموجب لتأخير ﴿أَحۡوَىٰ﴾ – عند الزركشي – هو رعاية الفواصل[170].

4) الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه:

كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: 129][171] قال الفراء: (ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً، مقدم ومؤخر)[172] وقال أبو حيان: (والظاهر عطف ﴿وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ على ﴿كَلِمَةٞ﴾ وأخر المعطوف عن المعطوف عليه وفصل بينهما بجواب (لولا) لمراعاة الفواصل ورؤوس الآي)[173].

ويوضح الزركشي ذلك بقوله: (فإن قوله ﴿وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ معطوف على ﴿كَلِمَةٞ﴾، ولهذا رفع. والمعنى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ في التأخير ﴿وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ لكان العذاب لزاماً. لكنه قدم وأخر لتشتبك رؤوس الآي)[174].

---

(168) البحر المحيط (م) 456/10، وينظر: الحجة للقراء السبعة 465/1 – 466، ومجمع البيان 474/10، وإملاء ما من به الرحمن 285/2.
(169) مغني اللبيب 535/2.
(170) ينظر: البرهان في علوم القرآن 280/3.
(171) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 33/3، 300.
(172) معاني القرآن 195/2، وينظر: معاني القرآن للأخفش 409/2، وتأويل مشكل القرآن/161، والصاحبي في فقه اللغة/247، وإملاء ما من به الرحمن 128/2 – 129.
(173) البحر المحيط 289/6.
(174) البرهان في علوم القرآن 63/1، وينظر: 281/3.

ولو جاء على النظم المذكور لاختل النسق الصوتي، لأن فواصل سورة طه تنتهي بالألف. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [النمل: 28] قالوا: إنه من باب التقديم والتأخير لأن المعنى: (فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم)(175) ولو جاء على هذا النظم لاختل النسق الصوتي، لأن فواصل سورة النمل ينتهي أغلبها بالنون .

5) الفصل بين الموصوف وصفته بمعمول الصفة:

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ [ق: 44] الأصل: ذلك حشر يسير علينا، قال الزمخشري: (تقديم الظرف يدل على الاختصاص، يعني لا تيسير مثل ذلك اليوم العظيم إلا على القادر الذي لا يشغله شأن عن شأن)(176).

أما أبو حيان فيعلل ذلك بقوله: (فصل بين الموصوف وصفته بمعمول الصفة، وهو علينا، أي يسير علينا، وحسن ذلك كون الصفة فاصلة)(177) ولو جاء النظم على أصل الكلام من غير تقديم وتأخير على هذه الصورة (ذلك حشر يسير علينا) لاختل النسق الصوتي بين فواصل سورة (ق) المردف حرف الروي فيها بالواو أو الياء مثل: الغروب، السجود، قريب، المصير، يسير.

6) تقديم الصفة (شبه الجملة) على الصفة المفردة:

الأصل تقديم الصفة المفردة على الصفة (شبه الجملة) ولكن ورد خلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴾ [طه: 53] قال الأخفش: (يريد: أزواجا شتى من نبات، أو يكون النبات هو شتى، كل ذلك مستقيم)(178)

---

(175) معاني القرآن للأخفش 301/2، 430، ومعاني القرآن للفراء 291/2، والصاحبي في فقه اللغة/247.

(176) الكشاف 393/4.

(177) البحر المحيط (م) 543/9.

(178) معاني القرآن 407/2.

فلفـظ ﴿ شَتَّىٰ ﴾ (يجـوز أن يكـون نعتـاً لأزواج، ويجـوز أن يكـون نعتـاً للنبات)(179).

وعلل أبو حيان تقدم الصفة (شبه الجملة) على الصفة المفردة بقولـه: (و ﴿مِّن نَّبَاتٍ﴾ صفة لقوله ﴿أَزْوَٰجًا﴾ يتعلق بمحذوف تقديره: كائنة من نبات، وتأخر جعل الاسم صفة على المجرور الذي هو صفة لكون ﴿ شَتَّىٰ ﴾ فاصلة)(180).

7) تقديم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ:

عدّ ابن الأثير من ذلـك قولـه تعـالى: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾ [القيامة: 29–30] فقال: (فإن هذا روعي فيه حسن النظم، لا الاختصاص في تقديم الظرف)(181).

ويرى د. فاضل السامرائي أن المعنى هو: المساق إلى الله وحـده، وهـذا ليس من التقديم من أجل مراعاة المشاكلة لـرؤوس الآي كمـا يـرى صـاحب الطراز(182)، بل هو لقصد الاختصاص(183).

وذكر ابن الأثير أيضاً أن في القرآن مواضع كثيرة من هذا القبيل ومنهـا قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴾ [القيامة: 12](184) وذلك ليطابق قولـه ﴿ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ [القيامة: 13])(185).

---

(179) الجامع لأحكام القرآن 146/11، وينظر: الكشاف 69/3، وإملاء ما من به الرحمن 122/2.

(180) النهر الماد 249/6، وينظر: البحر المحيط 251/6، ومجمع البيان 13/7.

(181) المثل السائر 218/2.

(182) ينظر: الطراز/236.

(183) ينظر: التعبير القرآني/49.

(184) ينظر: المثل السائر 218/2.

(185) ينظر: الطراز/236.

8) تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة:

الأصل تقديم الصفة المفردة على الصفة الجملة، ولكن ورد خلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسـراء: 13] إذ تقـدمت الصفة الجملة ﴿يَلْقَىٰهُ﴾ على الصفة المفردة ﴿مَنشُورًا﴾ كما يرى ذلك ابن الصائغ الذي عدّ ذلك من أحكام المناسبة للفواصل(186).

وأجاز النحاس(187) أن يكون ﴿مَنشُورًا﴾ نعتاً للكتـاب وان يكـون حـالاً. وكذلك أعرب الزمخشري(188) ﴿يَلْقَىٰهُ﴾ و﴿مَنشُورًا﴾ صفتين للكتاب، وأجـاز أن يكون ﴿مَنشُورًا﴾ حالاً من الهاء في ﴿يَلْقَىٰهُ﴾.

9) تقديم ما هو متأخر في الزمان:

وورد ذلك في قوله تعـالى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْءَاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الـنجم: 25] ولـولا مراعاة الفواصل لقدمت (الأولى) كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [القصص: 70]، هذا ما ذكره ابن الصائغ(189).

وعلل أبو حيان التقديم والتأخير بقوله: (وقدم (الآخرة) علـى (الأولـى)؛ لتأخرها في ذلك، ولكونها فاصلة، فلم يراع الترتيب الوجودي، كقولـه: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الليل: 13])(190). ويعلل أحد المحـدثين تقـديم (الآخـرة) علـى (الأولى) في الآية السابقة بأنه للأهمية(191).

---

(186) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 297/3.

(187) ينظر: إعراب القرآن 418/2.

(188) ينظر: الكشاف 652/2 – 653، وإملاء ما من به الرحمن 89/2، والبحر المحيط (م) 22/7.

(189) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 38/3، 296.

(190) البحر المحيط (م) 18/10.

(191) ينظر: الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/363، والتعبير القرآني/50.

أما الزركشي فيرى أن سبب تقديم (الآخرة) على (الأولى) في قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴾ [النازعات: 25] وقوله: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْءَاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ [النجم: 25] إنما هو: (لمناسبة رؤوس الآي)(192) وهذه المناسبة هي أن سورة النجم أكثر فواصلها تنتهي بالألف وهذه الفاصلة واقعة بين تلك الفواصل. أما سورة النازعات فالفواصل السابقة واللاحقة لهذه الفاصلة تنتهي بالألف أيضاً.

10) تقديم ما هو متأخر في الزمان والإيجاد:

من مقتضيات تقديم ما قدم والمعنى عليه، مقتضى السبق بالزمان والإيجاد، لكن خولف هذا المقتضى في قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴾ [النجم: 36–37] .

وعلل الزركشي تقديم (موسى) على (إبراهيم) بقوله: (فإنما قدم ذكر موسى لوجهين؛ أحدهما: أنه في سياق الاحتجاج عليهم بالترك، وكانت صحف موسى منتشرة أكثر انتشاراً من صحف إبراهيم، وثانيهما: مراعاة رؤوس الآي)(193) وذلك أن أغلب فواصل سورة النجم تنتهي بحرف الألف ولو راعى مقتضى السبق بالزمان والإيجاد فجاء على غير هذا النظم ما حدث هذا الانسجام الصوتي، ولذلك ورد الكلام على الأصل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: 18–19] فكان تأخير (موسى) مؤدياً إلى الانسجام بين فواصل سورة الأعلى التي تنتهي بالألف.

11) الفصل بين الصفة والموصوف بمعطوف:

عدّوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم: 19–20] وذلك إذا أعربنا﴿ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾صفة لـ ﴿ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ فيكون التقدير:

(192) البرهان في علوم القرآن 264/3، وينظر: اللهجات العربية في التراث 518/2.

(193) البرهان في علوم القرآن 239/3.

والعزى الأخرى. وتعرب الثالثة نعتاً لـ ـ ﴿ وَمَنَوٰةَ ﴾ وكـ ـذلك ﴿ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾[194]. وهما يفيدان التوكيد[195].

وقال الرازي (ت 666 هـ): ((﴿ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ نعت لـ ـ ﴿ وَٱلۡعُزَّىٰ ﴾ تقـ ـديره: أفرأيتم اللات والعزى الأخرى ومناة الثالثة، لأنها ثالثة الصنمين في الذكر، وإنما أخر ﴿ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ رعاية للفواصل كما قـ ـال: ﴿ وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ﴾ [طـ ـه: 18] ولم يقل: أخر رعاية للفواصل)[196].

وقال القرطبي (ت 671 هـ): (العرب لا تقـ ـول للثالثـ ـة: أخـ ـرى، وإنمـ ـا الأخرى نعت للثانية. واختلفوا في وجهها فقال الخليل: إنما قـ ـال ذلـ ـك لوفـ ـاق رؤوس الآي كقوله ﴿ مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ﴾ ولم يقل: أخر. وقال الحسين بن الفضل: في الآية تقديم وتأخير مجازها: أفرأيتم اللات والعزى الأخرى ومناة الثالثة. وقيـ ـل إنما قال: ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ [النجم: 20]، لأنها كانت مرتبة عند المـ ـشركين بعد اللات والعزى، فالكلام على نسقه)[197].

أما أبو حيان فيعلل ذلك بقوله: (وقيل:﴿ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ صفة لـ ـ ﴿ وَٱلۡعُزَّىٰ ﴾، لأنها ثانية اللات، والثانية يقال لها: الأخرى، وأخرت لموافقة رؤوس الآي)[198].

12) تقديم صفات الله وتأخيرها:

ورد ذلـ ـك فـ ـي قولـ ـه تعـ ـالى: ﴿ ... رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [البقرة: 127] علل أبو حيان تقـ ـديم ﴿ ٱلسَّمِيعُ ﴾ وتـ ـأخير ﴿ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ بقولـ ـه:

---

(194) ينظر: إعراب القرآن 272/4، ومجمع البيان 176/9.

(195) ينظر: البحر المحيط (م) 17/10.

(196) مسائل الرازي وأجوبتها 118/2.

(197) الجامع لأحكام القرآن 70/17.

(198) البحر المحيط (م) 17/10.

(وهاتان الصفتان مناسبتان هنا غاية التناسب، إذ صدر منهما عمل وتضرع سؤال، فهو السميع لضراعتهما، وتسآلهما التقبل، وهو العليم بنياتهما في إخلاص عملهما. وتقدمت صفة ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾، وإن كان سؤال التقبل متأخراً عن العمل للمجاورة ... وتأخرت صفة ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ لكونها فاصلة ولعمومها، إذ يشمل علم المسموعات وغير المسموعات)[199].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 128] قال أبو حيان: (وهاتان الصفتان مناسبتان لأنهما دعوا بأن يجعلهما مسلمين ومن ذريتهما أمة مسلمة، وبأن يريهما مناسكهما، وبأن يتوب عليهما، فناسب ذكر التوبة عليهما، أو الرحمة لهما. وناسب تقديم ذكر الرحمة، لمجاورة الدعاء الأخير في قوله ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾.

وتأخرت صفة الرحمة لعمومها، لأن من الرحمة التوبة، ولكونها فاصلة، والتواب لا يناسب أن تكون فاصلة هنا؛ لأن قبلها ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127] وبعدها ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: 129])[200]. وفي قوله تعالى: ﴿... إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: 129].

يقول أبو حيان: (وتقدمت صفة ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ لأنها من صفات الذات، و ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ من صفات الأفعال، ولكون ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فاصلة كالفواصل قبلها)[201].

وفي قوله تعالى: ﴿... وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾. قال أبو حيان: (وتأخر الوصف بالرحمة لكونه فاصلة)[202] وفي قوله

(199) البحر المحيط (م) 620/1، وانظر الآية/137 في البحر م654/1.

(200) البحر المحيط (م) 625/1.

(201) البحر المحيط (م) 627/1.

(202) البحر المحيط م 21/2، وينظر: تفسير البيضاوي 92/1، 426.

تعالى: ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾. قال أبو حيان: (وأخرت صفة العلـم، وإن كانت متقدمة على الشكر، كما أن النية مقدمة على الفعل، لتـواخي رؤوس الآي)[203].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: 37]. يقـول أبـو حيان: (وأعقب الصفة الأولى بصفة الرحمة لأن قبول التوبة سـببه رحمـة الله لعبده، وتقدم ﴿ ٱلتَّوَّابُ ﴾ لمناسبة ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِۚ ﴾، ولحسن خـتم الفاصـلة بقولـه ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾)[204].

(203) البحر المحيط م68/2.

(204) البحر المحيط م270/1.

الخاتمة

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي:

1) تأتي الفاصلة القرآنية لتؤدي غرضاً صوتياً ومعنوياً في آن واحد وتحقق الانسجام والتلاؤم بين ما قبلها وما بعدها من الفواصل.

2) يتحقق ذلك الانسجام والتلاؤم بعدة وسائل منها: التقديم والتأخير الذي عد بعضهم من أسبابه الرئيسة مراعاة الفاصلة القرآنية.

3) للتقديم والتأخير أسباب كثيرة يجمعها الاهتمام والعناية بما يقدم من الألفاظ، ولكن ما وقع في الفاصلة القرآنية من ذلك يتجاذبه سببان هما الاختصاص، ورعاية الفاصلة، وهناك من يجمع بين السببين مراعياً جانب اللفظ وجانب المعنى.

4) ظاهرة التقديم والتأخير في الفاصلة القرآنية تستدعي الاهتمام والنظرة العميقة إذ أحصى أحد الباحثين المحدثين حالات التقديم والتأخير في الفاصلة فبلغت نحواً من (883) موضعاً.

5) اهتم بدراسة هذه الظاهرة عدد من الباحثين القدماء والمحدثين تناول هذا البحث عدداً منهم.

6) انقسم التقديم والتأخير في الفاصلة القرآنية على قسمين:

- الأول: تقديم اللفظ على عامله.
- والآخر: تقديم اللفظ في غير باب العمل.

مراجع الفصل الثاني

1. الإتقان في علوم القرآن/جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمـال (ت 911 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1988م.

2. إعراب القرآن/النحاس، أحمد بن محمد، (ت 338 هـ) تحقيق: د. زهيـر غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1988/3م.

3. إملاء مامن به الرحمن/أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1969/2م.

4. الإيضاح في علوم البلاغة/الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت 739 هـ)، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

5. البحر المحيط/أبو حيان الأندلسي، محمـد بـن يوسـف، (ت 745 هـ) طبعتان:

أ. طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

ب. طبعة جديدة منقحة مصححة بعناية صدقي محمد جميـل، دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع/1992، وميزتها من الأولى بالحرف (م).

6. البرهان في علوم القرآن/الزركشي، محمد بـن عبـد الله (ت 794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/1988م.

7. البيان في غريب إعراب القرآن/أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت 577 هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكاتـب العربـي للطباعة والنشر بالقاهرة/1969 – 1970 م.

8. تأويل مشكل القرآن/ابن قتيبة، عبد الله بن مـسلم (ت 276 هـ) تحقيـق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيـة، عيـسى البـابي الحلبـي وشركاه.

9. التعبير القرآني/د. فاضل السامرائي، جامعة بغداد دار الحكمة/1988م.

10. تفسير البيضاوي: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)/البيضاوي، عبد الله بن محمد (ت 791 هـ)،دار الكتب العلمية، بيروت ط1988/1م.

11. التقديم والتأخير في القرآن الكريم/حميد أحمـد عيـسى العـامري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1996/1م.

12. التنغيم اللغوي في القـرآن الكـريم/سـمير العـزاوي، دار الـضياء، ط2000/1م.

13. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنيـة/د. أحمـد سـعد محمـد، مكتبـة الآداب/القاهرة ط2000/2 م.

14. الجامع لاحكام القرآن/القرطبي، محمد بن أحمد، (ت 671 هـ) دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت، ط2002/2م.

15. الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/د. كاصد ياسر حـسين، مجلـة آداب الرافدين، العدد التاسع – أيلول 1978م.

16. الجملة العربية تأليفها وأقسامها/د. فاضل صالح السامرائي، منـشورات المجمع العلمي، 1998م.

17. الحجة للقراء السبعة/أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمـد (ت 377 هـ) وضع حواشيه وعلق عليه، كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1م.

18. درة التنزيل وغرة التأويل/الخطيب الاسكافي، محمد بن عبد الله (ت 420 هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

19. دلائل الإعجاز/الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471 هـ) قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني.

20. السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها/د. أحمد نصيف الجنابي، مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع لسنة 1979م.

21. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/احمد بن فارس (ت 395 هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت/1963م.

22. الصوت اللغوي في القرآن/د. محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي/بيروت، ط2000/1م.

23. الطراز/العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، (ت 745 هـ) مراجعة وضبط وتدقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1995/1م.

24. علل الاختيار في تفسير البحر المحيط/د. دريد حسن احمد، مطبعة المجمع العلمي، بغداد/2000م.

25. الفلك الدائر على المثل السائر/ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (ت 656 هـ) مطبوع في نهاية القسم الرابع من كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.

26. كتاب سيبويه/سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط1977/2 – 1983م.

27. الكشاف/الزمخشري، محمـود بـن عمـر، (ت 538 هـ) دار الكتـاب العربي/1986م.

28. اللهجات العربية في التراث/د. احمد علم الدين الجندي، الـدار العربيـة للكتاب، ليبيا – تونس/1978م.

29. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/ضياء الدين بن الأثير (ت 637 هـ) قدمه وعلق عليه د. احمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مـصر للطبع والنشر، ط2.

30. مجاز القرآن/أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت 210 هـ) تحقيق: محمـد فؤاد سزكين، نشره محمد سامي أمين بمصر ط1954/1–1963م.

31. مجمع البيان في تفسير القرآن/الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت 548 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/1379 هـ.

32. مسائل الرازي وأجوبتها/الرازي، محمد بن أبى بكر بـن عبـد القـادر (ت 666 هـ)، تحقيق وتصحيح: إبراهيم عطوه عـوض، ملتـزم الطبـع والنشر مكتبـة ومطبعـة مـصطفى البـابي الحلبـي وأولاده بمـصر، ط1961/1م .

33. معاني القرآن/الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت 215 هـ) تحقيق: د. فـائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط1981/2 م.

34. معاني القرآن/الفراء، يحيى بن زياد، (ت 207 هـ) عالم الكتـب،بيروت، ط1983/3م.

35. معاني القرآن وإعرابه/الزجاج، إبراهيم بن السري (ت 311 هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط1/ 1988م.

36. معاني النحو/د. فاضل السامرائي، ج1 –2، مطبعة التعليم العالي في الموصل/1987، ج2– 4 مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر،1991م.

37. معترك الأقران في إعجاز القرآن/جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبى بكر، (ت911 هـ)تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.

38. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجيل، بيروت/1988م.

39. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب/ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت 761 هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة المدني.

40. ملاك التأويل/ابن الزبير، احمد بن إبراهيم (ت 708 هـ) تحقيق: سعيد الفلاح، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1983/1م.

41. من أسرار اللغة/د. إبراهيم أنيس، مكتبة الا نجلو المصرية، ط1985/7م.

42. من بديع لغة التنزيل/د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، ط1984/1م.

43. من صور الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم/د. محمد السيد سليمان العبد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد/36/المجلد/9، خريف 1989، الكويت.

44. من وحي القرآن/د. إبراهيم السامرائي، ط1/ 1981م.

45. النهر الماد من البحر المحيط/أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، مطبوع بهامش البحر المحيط، طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض.

الفصل الثالث
الحذف والزيادة

ويتضمن مبحثين هما:

- المبحث الأول: الحذف
- المبحث الثاني: الزيادة

الفصل الثالث
الحذف والزيادة

توطئة

هذا بحث من البحوث المتعلقة بالفاصلة القرآنية، قمت بدراسته مبينـاً مـا للفاصلة القرآنية من أثر كبير في الانسجام الصوتي والتـرابط المعنـوي بـين الآيات، ومتناولاً ما يحدث في الفاصلة من حذف وزيادة؛ وهذا الحذف والزيـادة يحققان انسجاماً بديعاً بين الفواصل وتناغماً صوتياً لا مثيل له في غيـر القـرآن الكريم، وهما في الوقت نفسه يؤديان الغرض المعنوي المطلوب من هذا البنـاء الجديد، إذ تقع الفاصلة في موقعها المناسب من حيث أداء المعنى وأداء الغرض الصوتي الذي تتطلبه الفواصل القرآنية.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يكون في مبحثين تتلوهما خاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

أما المبحث الأول: فتناول الحذف الواقع في الفاصلة وشمل: حذف اليـاء، وحذف المفعول به، وحذف المفعول به غير الصريح، وحذف المخصص بالمدح أو الذم.

أما المبحث الثاني: فتناول الزيادة، وشملت: زيادة الألف، وصرف مـا لا ينصرف، وزيادة هاء السكت.

المبحث الأول: الحذف

أولاً: حذف الياء

لعل سيبويه (ت 180 هـ) أول من أشار إلى حذف اليـاء فـي الفواصـل والقوافي حين قال: (وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف فـي الفواصـل والقـوافي)[1]. واستـشهد للفواصـل بهـذه الآيـات: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: 4] و ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غـافر: 32] و﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9] واستشهد للقوافي بقول زهير:

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفْـر

ونسب الخليل (ت 175 هـ) إلى العرب حذف الياء فقال: (والعرب ربمـا حذفوا الياء من قولهم: لا أدر، في موضع: لا أدري، يكتفون بالكسرة فيها كقول الله – جل وعز: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ والأصل يسري)[2].

وذكر ابن الجزري (ت 833 هـ) أن عدد الياءات الزوائد المحذوفـة فـي رؤوس الآي في غير النداء هو (86) ياءً، وأن المحذوفة في حشو الآي عـددها (35) ياءً، وبذلك يكون مجموع الياءات المحذوفة من الرسم القرآني هو (121) ياءً[3].

واختلف القراء في الياءات المحذوفات مـن رؤوس الآي، فكـان القـراء أجمعون يحذفونها في الوصل والوقف إلا عيسى بن عمر (ت 149 هـ) فإنه كان

---

(1) الكتاب 184/4 – 185.

(2) العين: (دري) 58/8 – 59.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر 181/2، وينظر كذلك: إيضاح الوقف والابتداء 250/1، والكشف عن وجوه القراءات السبع 331/1.

يحذفها في الوقف ويثبتها في الوصل. هذا ما ذكره أبـو بكـر بـن الأنبـاري (ت 328 هـ)[4].

وذكر ابن الجزري مذاهب القراء في هذه الياءات كما يأتي:[5]

1. أما نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، فقاعدتهم إثبات ما يثبتـون منها وصلاً لاوقفاً.
2. وأما ابن كثير، ويعقوب، فقاعدتهما الإتيان بها في الحالين.
3. وأما الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وخلف، فقاعدتهم الحذف فـي الحالين.

وذكر الدمياطي (ت 1117 هـ) ما ذكره ابن الجزري مضيفاً إلى ذلك قراء آخرين، ومبيناً سبب الحذف والإثبات كما يأتي:[6]

1. نافع، وأبو عمر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، يثبتون ما أثبتوه منهـا في الوصل دون الوقف، مراعاة للأصل والرسـم، ووافقهـم الأعمـش، واليزيدي، والحسن .
2. ابن كثير، وهشام، ويعقوب، يثبتون في الحالين على الاصل، وهي لغـة الحجازيين، ويوافق الأصل تقديراً، ووافقهم ابن محيصن.
3. ابن ذكوان، وعاصم، وكذا خلف، يحذفون في الحالين تخفيفاً، وهي لغـة هذيل.

(4) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 257/1.

(5) ينظر: النشر في القراءات العشر 182/2.

(6) ينظر: إتحاف فضلاء البشر 436/1.

وذكر علماء القراءات حجج كل من القراء في الحذف والاثبات فذكر أبـو بكر بن الأنبا ري حجة من حذفها في الوصل والوقف من ثلاثة أوجه هي:[7]

1. أن رؤوس الآيات فصلٌ بينها وبين ما بعدها.
2. احتجوا بحديث روته أم سلمة وهو أن النبي (ص) كـان إذا قـرأ قطـع قراءته آية آية .
3. أن رؤوس الآيات بمنزلة رؤوس الأبيات؛ وذلك أن آخر الآية فصلٌ بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصلٌ، فحذفت من رؤوس الآيات، كما تحذف من أواخر الأبيات.

وذكر أبو بكر بن الانباري أيضاً حجة الذين أثبتـوا اليـاء فـي الوصـل وحذفوها في الوقف وهي قولهم: (أثبتناها في الوصل؛ لأن إثباتها هو الأصـل؛ لأنها ياء الإضافة، وحذفناها في الوقف اتباعاً للمصحف)[8].

أما حجة من يثبت الياء في الوصل والوقـف فهـي أنـه أخرجـه علـى الأصل[9].

وذكر مكي (ت 437 هـ) حجة من حذف في الوصل والوقف وهي: (أنـه اتبع الخط، واكتفى بالكسرة من الياء في الوصل، وأجرى الوقف على الوصـل، فحذف)[10]، واختار مكي حذفها استخفافاً واتباعاً للمصحف، ولأن عليـه أكثـر القراء .

---

(7) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 258/1 – 259، وينظر أيضاً: الحجـة للقـراء الـسبعة 114/2 – 115، والكشف عن وجوه القراءات السبع 333/1.

(8) إيضاح الوقف والابتداء 260/1، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 333/1.

(9) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 260/1، والكشف عن وجوه القراءات السبع 333/1.

(10) الكشف عن وجوه القراءات السبع 333/1.

وذكر حجة من حذف في الوقف وهي: (أنه اتبع خط المصحف في وقفه، واتبع الأصل في وصله فجمع بين الوجهين، وكان الوقف أولى بالحذف؛ لأن أكثر الخط كتب على الوقف والابتداء، فلّما لم تثبت الياء في الخط حذفها في الوقف اتباعاً للخط)[11].

أما حجة من أثبتها في الوقف والوصل فهي (أنه أتى بها على أصلها ووقف بين الوصل والوقف)[12].

ويقول أبو علي (ت 377 ﻫ) عن الحذف والإثبات: (إن الإثبات حسن، والحذف حسن، وذلك أن الفواصل في أنها أواخر الآي مثل القوافي في أنها أواخر البيوت، فكما أن من القوافي ما لا يكون إلا محذوفاً منه، ومخالفاً لغيره، كذلك الفواصل)[13]، ثم ذكر شواهد على حذف الياء في القوافي، وذكر أنه أجرى قوم القوافي مجرى غيرها من الكلام فقالوا: " أقلي اللوم عاذل والعتابْ "

(فعلى هذا القياس يجوز أن تجري الفواصلُ مثلَ غير الفواصل، ولا تغيّرَ بحذف ولا غيره، كما فعلوا ذلك بالقوافي)[14]، وعلل أبو علي الحذف في القوافي والفواصل بقوله: (وإنما خُصّ القوافي والفواصلُ بالحذف في أكثر الأمر؛ لأنها مما يوقف عليها، والوقف موضع تغيير، فجُعل التغييرُ فيه الحذفَ، كما جُعل التغيير فيه الإبدالَ وتخفيف التضعيف، ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير)[15] .

---

(11) الكشف عن وجوه القراءات السبع 333/1.

(12) الكشف عن وجوه القراءات السبع 333/1.

(13) الحجة للقراء السبعة 114/2 – 155.

(14) الحجة للقراء السبعة 155/2، وينظر كذلك 285/2، 397، 8/3، 19، 64، 88، 12/4، 55، 117 – 121.

(15) الحجة للقراء السبعة 116/2.

والياءات المحذوفة في الفواصل على ثلاثة أقسام:[16]

1. علامة للضمير مسبوقة بنون الوقاية في الأفعـال مثـل: ﴿أَكۡرَمَنِ، أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: 15 – 16]. وقد اتصلت نون الوقاية بالفعل وهو:

أ. الفعل الماضي مثل ﴿كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: 117].

ب. الفعل المضارع المرفوع مثل ﴿يَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: 78].

ج. الفعل المضارع المنصوب مثل ﴿أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: 94] .

د. الفعل المضارع المجزوم مثل ﴿وَلَا تَقۡرَبُونِ﴾ [يوسف: 60] .

هـ. فعل الأمر مثل ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [آل عمران: 50] .

2. علامة للضمير متصلة بالأسماء (مضاف إليه) مثل: ﴿نَذِيرِ﴾ [الملـك: 17] ﴿نَكِيرِ﴾ [الملك: 18] ﴿عَذَابِ﴾ [ص: 8] ﴿عِقَابِ﴾ [الرعد: 32]

3. أصلية (لام الكلمة) وذلك:

أ. في الاسم المنقوص المعـرّف بـأل مثـل ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعـد: 9] ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: 32] ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: 15] ﴿بِٱلۡوَادِ﴾ [الفجر: 9].

ب. في الفعل المضارع الناقص المرفوع مثل ﴿يَسۡرِ﴾ [الفجر: 4].

وسنتناول أقسام الياء المحذوفة في الفواصل على أنها أربعة أقسام وهـي كما يأتي:

1. الياء التي هي ضمير مسبوقة بنون الوقاية في الأفعال

2. الياء التي هي ضمير متصلة بالأسماء (مضاف إليه).

(16) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 331/1، والنشر في القراءات العشر 181/2، والإتقان في علوم القرآن 297/3، ورسم المصحف/288.

3. الياء التي هي لام الكلمة في المنقوص المعرف بأل.
4. الياء التي هي لام الفعل المضارع الناقص المرفوع.

1) حذف الياء التي هي ضمير مسبوقة بنون الوقاية في الأفعال:

ذكر الفراء (ت 207 هـ) أن العرب أجازوا حذف هذه الياء،لأن كسرة النون تدل عليها[17]، وذكر في موضع آخر أن العرب لهم في مثل هذه الياء وغيرها أن يحذفوها مرة ويثبتوها مرة (فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلاً عليها؛ وذلك أنها كالصلة إذ سكنت وهي آخر الحروف[18]، واستثقلت فحذفت، ومن أثبتها فهو البناء والأصل)[19].

ومما حذفت فيه الياء قوله تعالى: ﴿...فَهُوَ يَهْدِينِ...وَيَسْقِينِ مَعِىَ..فَهُوَ يَشْفِينِ... ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: 78 – 81] لأن الآيات وردت في هذا السياق: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: 78 - 82]، فقد حذفت الياء؛ لأن الآيات بالنون – كما يقول الفراء –[20] وللحفاظ على الفاصلة. ودلالة ذلك أنها ثبتت فيما لم يكن فاصلة وهو ﴿خَلَقَنِى،،، يُطْعِمُنِى، يُمِيتُنِى﴾، وحذفت فيما هو فاصلة ﴿يَهْدِينِ﴾ [الشعراء:78] ﴿وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء:79] ﴿يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: 80] ﴿يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: 81]؛ لأن الآيات تنتهي بالنون المردفة بالياء أو الواو، وفي هذا دلالة واضحة على أن للوقف على

(17) ينظر: معاني القرآن 90/1.
(18) يريد بالحروف: الفواصل.
(19) معاني القرآن 200/1 – 201، وينظر: الكتاب 185/4 – 187.
(20) معاني القرآن 297/3، وينظر: الكتاب 186/4، وشرح شافية ابن الحاجب 300/2.

رؤوس الآيات وطلب التناسب فيها أثراً في عدم إثبات الياء، وأن الحذف إنما هو صدى لسقوطها في النطق[21].

وذكر النحاس (ت 338 هـ) أنها جاءت:(بغير ياء، لأنّ الحذف في رؤوس الآيات حسن، لتتفق كلها)[22]، ولذلك: (فقد حذفت يـاء المـتكلم فـي ﴿يَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: 78] ﴿وَيَسۡقِينِ﴾ [الشعراء: 79] ﴿يَشۡفِينِ﴾ [الشعراء: 80] ﴿يُحۡيِينِ﴾ [الشعراء: 81] محافظة على حرف القافية[23] مـع ﴿تَعۡبُدُونَ﴾[الـشعراء: 75] ﴿ٱلۡأَقۡدَمُونَ﴾ [الشعراء: 76] ﴿ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: 82])[24].

2) حذف الياء وهي ضمير متصل بالأسماء (مضاف إليه):

ذكر الفراء أن الياء تحذف وان لم يكن قبلها نون، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: 40]، وقوله تعـالى: ﴿... فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ۝١٧ مَن .. فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[الملك: 17 – 18]، وعلّل حذف الياء بقولـه: (وذلـك أنهن رؤوس الآيات، لم يكن في الآيات قبلهن ياء ثانية، فأجرين على ما قـبلهن، إذ كان ذلك من كلام العرب)[25].

وعند ملاحظة الفواصل في سورة إبراهيم نـرى أن اليـاء حـذفت مـن ﴿دُعَآءِ﴾ لتتفق مع ما قبلهـا ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ ،لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾[إبـراهيم: 38 – 39]

(21) ينظر: رسم المصحف/289.

(22) إعراب القرآن 184/3، وينظر: الجامع لأحكام القـرآن 75/13، والتوجيـه البلاغـي للقراءات القرآنية/509.

(23) يقصد بالقافية: الفاصلة.

(24) التصوير الفني في القرآن/89.

(25) معاني القرآن 201/1، وينظر: الكتـاب 185/4 – 186، وإعـراب القـرآن 471/4، والحجة للقراء السبعة 55/4.

وفي سورة (الملك) تنتهي الفواصل السابقة واللاحقة بحرف الراء ﴿تَمُورُ، نَذِيرِ، نَكِيرِ، بَصِيرٌ﴾ .

ومثل ذلك حذف الياء من كلمة ﴿دِينِ﴾ في قوله تعـالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6]، لأن الآيات تنتهي بالنون المسبوقة بالواو أو الياء[26]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[ص:8]، يقول النحاس: (والأصـل إثبـات الياء، وجاز الحذف لأنه رأس آية)[27]، ومثلـه قولـه تعـالى: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: 14].

يقول النحاس: (الأصل إثبات الياء، وحذفت لأنه رأس آية، والكسرة تـدل عليها)[28] وذلك أن هاتين الفاصلتين وقعتا بين فواصل مردفة بالألف وأكثرهـا متماثلة، وهي ﴿عُجَابٌ، يُرَادُ، ٱخْتِلَٰقٌ، عَذَابِ، ٱلْأَحْزَابِ، عِقَابِ، فَوَاقٍ، ٱلْحِسَابِ﴾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: 16]، إذ حذفت الياء من (نذر) والأصل (نذري) لوجود دليل عليها،ولأن الفواصل كلها جـاءت متماثلـة على حرف الراء (إذ كان حرف الروي (الراء) فـي الفاصـلة (نـذر) موائمـا لحروف الروي في فواصل السورة كلها، إذ كانت تنتهي بالراء، فإذا وقف عنـد التلاوة، على هذه الفاصلة، اتسقت في موسيقاها وإيقاعها مـع مـا قبلهـا مـن الفواصل)[29]. ويقول أبو علي الفارسي: (حذف الياء، لأنه فاصلة فيجري مجرى القافية في حذف الياء منها)[30].

(26) ينظر: معاني القرآن للفراء 297/3، والحجة للقراء السبعة 150/4.

(27) إعراب القرآن 455/3.

(28) إعراب القرآن 456/3، وينظر: معاني القرآن للأخفش 71/1، ورسم المصحف/289.

(29) الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/359.

(30) الحجة للقراء السبعة 12/4، وينظر: من وحي القرآن/136.

3) حذف الياء من المنقوص المعرّف بأل:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: 9]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، بإثبات الياء في الوصل والوقف، وحذف الباقون الياء في الوصل والوقف(31).

وذكر سيبويه سبب حذف الياء وهو أنه لغة لبعض العرب فقال: (ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن فيه الألف واللام)(32).

وعلل مكي حذف الياء في الوصل والوقف بقوله: (وذلك أنهم اتبعوا الخط، ولا ياء في الخط، وأيضاً، فإن الكسرة تدل عليها، ولما دلت الكسرة عليها في الوصل فحذفت، جرى الوقف على ذلك)(33).

وحذفت الياء من ﴿ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ لأنه رأس آية(34)، أو فاصلة وقعت في هذا السياق: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ﴿٨﴾ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴿٩﴾ سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۢ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ ﴾[الرعد: 8 – 10].

و (لقد جاء ﴿ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ في الآية، وهو منقوص حذفت ياؤه، لتشاكل سائر الفواصل في الآيات)(35)، وجاء الحذف أيضاً (لتناسق هذه الفاصلة موسيقياً مع ما

---

(31) ينظر: السبعة في القراءات/358، ومعاني القراءات/233، والحجة للقراء السبعة 7/3.

(32) الكتاب 183/4، وينظر: الحجة للقراء السبعة 8/3، وشرح شافية ابن الحاجب 300/2.

(33) الكشف عن وجوه القراءات السبع 24/2.

(34) ينظر: إعراب القرآن 353/2.

(35) من وحي القرآن/134، وينظر: فقه اللغة وأسرار العربية/218، إملاء ما من به الرحمن 62/2.

تقدمها من الفواصل مثل (مقدار)، وما تـأخر عنهـا مثـل (النهـار) و (وال) و(الثقال)، إذ كانت تلك الفواصل غير منتهية بالياء)[36].

ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: 15]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: 32]، قرأ ابن كثير بإثبات الياء فـي ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في الوصل والوقف، وحذف الباقون الياء فيهما في الوصل والوقف[37].

قال أبو علي الفارسي: (فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حسن الحذف كما حسن في القافية... في الوصل والوقف)[38]، وحذفت الياء من﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ لأنه رأس آية كما يرى ذلك النحاس[39]، وحذفت من ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ كذلك لأنه وقع في هذا السياق: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٢٩ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ ٣٠ مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ٣١ وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ٣٢ يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ﴾[غافر: 29 – 33]، (ألا ترى أنه لـم يجيء في الآية (التنادي) وهو الصحيح المتطلب، وعدل عنـه إلـى ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ بحذف الياء توخياً للمشاكلة بـين الفواصـل، فهـي: ﴿ٱلرَّشَادِ، ولِّلۡعِبَادِ، وٱلتَّنَادِ، وهَادٍ﴾)[40].

(36) الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/358.

(37) ينظر: السبعة في القراءات/568، ومعاني القراءات/425، 429، والحجة للقراء السبعة 346/3.

(38) الحجة للقراء السبعة 347/3.

(39) ينظر: إعراب القرآن 28/4.

(40) من وحي القرآن/135.

ومن المعروف أن ياء المنقوص المعرّف بأل تحذف فـي حـالتي الرفـع والجر. أما في حالة النصب فلا تحذف قال سيبويه: (أما في حالة النصب فلـيس إلا البيان؛ لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام ومع هـذا أنـه لمـا تحركت الياء أشبهت غير المعتلّ، وذلك قولك: رأيت القاضـي وقـال الله عـز وجل: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: 26])[41].

ولكن د. إبراهيم أنيس يرى أن القراءة المشهورة قد التزمت حذف اليـاء حتى في حالة النصب ولذلك يستغرب الوقف بإبقاء الياء وتفضيلهم إيـاه علـى حذفها، ثم يورد لفظة ﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾ محذوفة الياء ساكنة القاف ضمن سـياقها علـى هذه الصورة: (كلا إذا بلغت التراقْ * وقيل من راقْ * وظـن أنـه الفـراقْ * والتفت الساق بالساقْ * إلى ربك يومئذ المساقْ) علماً أن نص المـصحف هـو ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ ﴿٢٧﴾ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ ﴿٢٨﴾ وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ﴾ [القيامة: 26 – 30].

ويقول: (ألست ترى معي أن الفواصل هنا تبرز موسيقاها وتطمئن النفوس إليها، حين تقف على (القاف) في كل من هذه الآيات بالسكون ؟ وألست * تـرى معي أن تردد القاف كان لحكمة فنيـة أدبيـة، لتـستمتع الأذن بموسـيقى هـذه الفواصل، ولا تتحقق تلك الحكمة الفنية حين نقول ﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾ كما فعـل معظـم القراء)[42]، ولكنني لم أجد أحداً من القراء قرأ بحذف الياء وتسكين القاف فيمـا اطلعت عليه من المصادر.

(41) الكتاب 183/4 – 184.

(42) من أسرار اللغة/230.

4) حذف الياء من الفعل المضارع الناقص المرفوع:

ورد ذلك في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر:4]، إذ قرأ القراء بإثبات الياء وحذفها في ﴿يَسۡرِ﴾، فقرأ ابن كثير بالياء وصلاً ووقفـاً، وقرأ نافع بياء في الوصل وبغير ياء في الوقف، وقرأ ابـن عـامر، وعاصـم، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو، بغير ياء في الوصل والوقف(43).

وأشار سيبويه إلى هذا الحذف بقوله: (وجميع ما لا يحذف في الكلام ومـا يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي)(44)، وكانت هذه الآية أحد شواهده على الحذف في الفواصل، وجاء الحذف لقصد الانسجام والتوافـق بـين فواصل السورة السابقة لهذه الفاصلة واللاحقة لهـا وهـي﴿وَٱلۡفَجۡرِ ، عَشۡرٍ ، وَٱلۡوَتۡرِ ، يَسۡرِ ، حِجۡرٍ﴾ ومن الملاحظ أن نظام الفواصل قد احتمل التقاء الساكنين في رؤوس هذه الآيات(45).

وقد اختار الفراء حذف الياء مبّيناً سبب ذلك بقوله: (وحذفها أحـب إلـيّ؛ لمشاكلتها رؤوس الآيات؛ ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر مـا قبلهـا منها، أنشدني بعضهم:

كفاك كفّ ما تُليق درهمـا   جوداً، وأخرى تعط بالسيف الدما

وأنشدني آخر:

---

(43) ينظر: السبعة في القراءات/683 – 684، ومعاني القـراءات/543، والحجـة للقـراء السبعة 117/4، والكشف عن وجوه القراءات السبع 374/2.

(44) الكتاب 184/4 – 185.

(45) ينظر: شرح المفصل 71/9، ومن أسرار اللغة/234 – 235.

ليس تخفي يسارتى قدر يـوم   ولقد تخفِ شيمتي إعـساري)[46]

ويعلل النحاس حذف الياء بقوله: (والأصل يسرى، حذفت الياء في الخط، لأنها رأس آية، ومن أثبتها في الإدراج جاء بها على الأصل، وحذفها في الوقف اتباعاً للمصحف الذي لا يحل خلافه، وحسُن ذلك؛ لأن كل ما يوقف عليه يـسقط إعرابه)[47].

أما الثعالبي (ت 430 هـ)[48] فيرى أن العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثاراً له، وعدّ من ذلك هذه الآية وآيات أخر، وبيتين من الشعر هما قول لبيد:

إن تقوى ربنا خيـر نفـلْ   وبـإذن الله ربثـي وعجـلْ

أي عجلي، وقول الأعشى:

ومن شانىء كاسف وجهـه   إذا ما انتسبت لـه أنكـرنْ

أي أنكرني.

ويعبر سيد قطب عن هذا الحذف بالخطف فيقول: (ومثله خطـف اليـاء الأصلية في الكلمة نحو: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ٤ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ [الفجر: 1 – 5]، فياء (يسري) حذفت قصداً للانسجام مع: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ، وعَشۡرٍ، ووَٱلۡوَتۡرِ، وحِجۡرٍ﴾)[49].

(46) معاني القرآن 260/3، وينظر: العين 58/8 – 59، ومجاز القرآن 197/2، وإعـراب ثلاثين سورة/83، والبرهان في علوم القرآن 107/3، 213، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/503، والصوت اللغوي في القرآن/154.

(47) إعراب القرآن 219/5.

(48) ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية/217 – 218.

(49) التصوير الفني في القرآن/89، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب 302/2.

وعلى هذا يكون حذف الياء من الفاصلة ﴿يَسْرِ﴾ إنما هو: (لتُلحق التناسق الموسيقي بينها وبين الفواصل التي تقدمتها والفاصلة التـي تلتهـا، إذ إن مبنـى الفواصل على الوقف، وبقاء الياء يفوّت هذا التناسق)[50].

ثانياً: حذف المفعول به

ذكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية[51].

1) فهم يذكرونها تارة ومرادهم أنْ يقتصروا على إثبات المعاني التي اشـتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، وحينئذ يكون الفعـل المتعدي كغير المتعدي لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك كقولهم: فلان يحلّ ويعقد وهو يعطي ويجزل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]. المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يُقصد النصّ على معلوم .

2) أن يكون للفعل مفعول مقصود، إلاّ أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جليّ لا صنعة فيه، وخفي تدخله الصنعة. فمثال الجليّ قولهم: أصغيت إليه، وهم يريدون: (أذني)، وأغضيت عليه، والمعنى: (جفنـي). وأما الخفيّ الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع، ومثاله قول البحتري:

شجو حساده وغـيظ عـداه أن يرى مبصر ويـسمع واعٍ

أي: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه.

---

(50) الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/358، وينظر: البرهان في علوم القرآن 69/1.

(51) ينظر: دلائل الإعجاز/154 – 164.

3) الإضمار على شريطة التفسير، كقول البحتري:

لو شئت لم تفسد سماحة حاتمٍ كرما ولم تهدم مـآثر خالـد

أي: لو شئت ألاّ تفسد سماحته لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه. ومنـه قولـه تعـالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: 35]، أي: لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم.

وذكر الدكتور احمد الجنابي أنه وجد مواطن أخرى يحذف فيها المفعـول من أجل تحقيق الانسجام الموسيقي والتنغيم الصوتي غير التـي ذكرهـا عبـد القاهر، وهذا تلخيص ما ذكره:[52]

1) قد يحذف المفعول به في نهاية الفاصلة، ثم يذكر في الآيـة الأخـرى مـا يفسره، وهذا عكس الحالة التي ذكرها عبد القاهر.

من أمثلة ذلك قوله تعـالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الروم: 6 – 7]، فقد حذف المفعول في نهاية الآية الأولى ثم ذكر في الآية الأخرى ما يفسره، لينسجم الفعل المتعدي ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ مع الفاصلة التي تليه ﴿ غَٰفِلُونَ ﴾.

2) وقد يحذف المفعول به في نهاية الآية، ولا يذكر ما يفسره لحكمة مقـصودة غير الانسجام والتناسق الصوتي كما في قوله تعـالى: ﴿ فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[القلم: 44]، إذ حذف مفعـول ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ليفيد معنى عميقاً وهدفاً تصويرياً رائعاً وهو أنهم يؤخذون وهم سادرون في غيّهم يسيرون نحو مصيرهم المحتوم خطوة خطوة على تـؤدة، ولكـنهم لا يعلمون شيئاً، ولا يستفيدون من حواسهم.

(52) ينظر: السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها/55 – 57.

3) وقد يحذف المفعول به ليؤدي الحذف أكثر من غرض كقوله تعالى: ﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴾[الحجر: 3]، فقد حذف المفعول به وكانت نهاية الآية ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ ليؤدي السياق ثلاثة أغراض في آن واحد:

أ. انسجام الفواصل وتآلفها من حيث الجرس والتنغيم.

ب. ليؤدي السياق معنى التهديد، ويثير في نفوس الكفار الخوف من عذاب الآخرة .

ج. للإيغال في تعذيب الكفار وإقلاق راحتهم النفسية في الدنيا؛ لأن عدم وضوح الرؤية يؤدي إلى القلق والاضطراب.

وأشار الزملكاني (ت 651 ﻫ) إلى أن المفعول به كثيراً ما يعتريه الحذف في رؤوس الآي[53] كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾[البقرة: 102]، و﴿لِقَوۡمٍ يَشۡكُرُونَ﴾ [الأعراف: 58]، و ﴿أَفَلَا يَسۡمَعُونَ﴾[السجدة: 26]، و﴿أَفَلَا يُبۡصِرُونَ﴾ [السجدة: 27]، و﴿أَوَلَا يَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾[البقرة: 77].

ومن الحذف الذي وقع في الفاصلة حذف الكاف في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[الضحى: 3]، قال الفراء: (يريد: وما قلاك فألقيت الكاف كما تقول: قد أعطيتك وأحسنت، ومعناه: أحسنت إليك، فتكتفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى، ولأن رؤوس الآيات بالياء فاجتمع ذلك فيه)[54]. وقال النحاس: (العرب تحذف من الثاني لدلالة الأول، يقال: أعطيتك وأكرمت)[55].

(53) ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/239 – 240، والبرهان في علوم القرآن 164/3 – 165.

(54) معاني القرآن 273/3 – 274، وينظر: من وحي القرآن/136.

(55) إعراب القرآن 249/5.

وعلل الزركشي (ت 794 هـ) حذف المفعول بقوله: (فحذف المفعول؛ لأن فواصل الآي على الألف)[56]، ومثله قولـه تعـالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾[الضحى: 6 – 8]، فإنّـه (يـراد بـه: (فأغناك)، (فآواك) فجرى على طرح الكـاف؛ لمـشاكلة رؤوس الآيـات، ولأن المعنى معروف)[57].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾[الليل: 5]. عده شمس الدين بـن الصائغ (ت 776 هـ) من باب مراعاة الفاصلة[58]، واختلفوا في تقدير المحذوف. فقال ابن عباس: اتقى الله. وقال مجاهد: اتقى البخل. وقال قتادة: اتقى مـا نهـي عنه[59].

ومن ذلك حذف الضمير العائد إلى اسم الموصول في قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴾[يس: 42]، إذ: (الأصل: ما يركبونه. حذفت الهـاء لطـول الاسم، وأنه رأس آية)[60]، ومنه أيضاً قولـه تعـالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴾ [الواقعة: 68]، إذ (التقدير: تشربونه، حذفت الهاء لطول الاسم، وحسُن ذلك، لأنه رأس آية)[61].

ثالثاً: حذف المفعول به غير الصريح

درس أحد الباحثين ظاهرة حذف المفعول بـه غيـر الـصريح (الجـار والمجرور) في القرآن الكريم ووضع عنواناً لما يقع في (نهايات الآيات) وذكـر

(56) البرهان في علوم القرآن 167/3.
(57) معاني القرآن 274/3، وينظر: إعراب ثلاثين سورة/131.
(58) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 298/3.
(59) ينظر: البحر المحيط (م) 439/10.
(60) إعراب القرآن 396/3.
(61) إعراب القرآن 341/4.

شواهد على ذلك[62]، منها قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[يوسف: 45]، أي: فأرسلوني إليه[63]، إذ حذف مفعولان، احدهما: صريح وهو ياء المتكلم، والأخر غير صريح هو (إليه) ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلـى: 14]، أي: تزكى من الشرك[64]، ومنه قولـه تعـالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: 33]، إذ المعنى: (مما تشربون منه)[65].

ومن ذلك حذف متعلق (أفعل التفضيل) في قوله تعـالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: 7]، أي: وأخفـى مـن الـسر[66]، قـال د. إبـراهيم السامرائي: (وقد تلجئ رعاية الفاصلة إلى حذف ما لا يحذف إلا لأداء غرض فني كالذي نلقاه في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: 7] حـذف مفعول (أخفى) والتقدير – والله اعلم بمراده – وأخفى السرّ عن الخلق على تقـدير (أخفى) فعلاً، وعلى تقديره اسما فالمحذوف الجار والمجرور، أي: وأخفى منه)[67].

رابعاً: حذف المخصوص بالمدح أو الذم

قد يحذف المخصوص بالمدح أو الذم إذا دل عليه دليل من سياق الكـلام[68]، وقد جاء ذلك في الفاصلة القرآنية وفي غيرها.

---

(62) ينظر: معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصحيح في القرآن الكريم/16 – 18.

(63) ينظر: البحر المحيط/314، والمرجع السابق/17.

(64) ينظر: الكشاف 720/4، والجامع لأحكام القـرآن 21/20، والبحـر المحـيط 460/8، والمرجع السابق/17، 271.

(65) معاني القرآن للفراء 234/2، وإعراب القرآن 113/3.

(66) ينظر: مجاز القرآن 16/2، وفقه اللغة وأسرار العربية/222، وإملاء ما من به الرحمن 119/2، والإتقان في علوم القرآن 299/3، والمرجع السابق/103.

(67) من وحي القرآن/135.

(68) ينظر: البرهان في علوم القرآن 159/3، وجامع الدروس العربية 62/1.

فمما وقع فـي الفاصـلة قولـه تعـالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: 48]، أي: فنعم الماهدون نحن[69]، فحذف المخصوص بالمدح لتتفـق الفاصلة مع الفواصل السابقة واللاحقة لها التي تنتهي بالنون المردفة بالواو والياء وهي ﴿ فَٰسِقِينَ ، لَمُوسِعُونَ ، ٱلْمَٰهِدُونَ ، تَذَكَّرُونَ ، مُّبِينٌ ﴾، ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾[المرسلات: 23]، أي: نحن[70]، وحذف المخصوص بالمـدح أيضاً لتتفق الفواصل التي تنتهي بالنون أو الميم المردفين بالواو أو الياء وهي ﴿ مَّكِينٍ ، مَّعْلُومٍ ، ٱلْقَٰدِرُونَ ، لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾.

ومنه أيضاً قوله تعالى:﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: 30]، في المحـذوف وجهان[71]: الأول: لنعم دار المتقين الدنيا. والآخر: لنعم دار المتقـين الآخـرة. وقيل: التقدير: الجنة، أو دارهم[72].

وجاءت هذه الفاصلة أيضاً منسجمة مع الفواصل الأخرى المنتهية بـالنون المسبوقة بالواو أو الياء، ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾[الحج: 13]، أي: من ضره أقرب من نفعه[73]، وهـو الوثن[74].

(69) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 38/17، وجامع الدروس العربية 62/1.
(70) ينظر: البرهان في علوم القرآن 159/3.
(71) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 68/10.
(72) ينظر: البرهان في علوم القرآن 159/3.
(73) البرهان في علوم القرآن 160/3.
(74) الجامع لأحكام القرآن 17/12.

المبحث الثاني: الزيادة

أولاً: زيادة حرف المدّ (الألف)

زيدت الألف في الوقف في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[الأحزاب: 10] و ﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: 66] و ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[الأحزاب: 67]، واختلاف القراء في قراءة ذلك فقرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، بألف في الثلاثة في الوصل والوقف، وقرأ ابن كثير، والكسائي، وحفص عن عاصم، بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، بغير ألف في الوصل والوقف(75).

وقد وجهت القراءات الثلاث توجيهات متشابهة، من ذلك قول أبي علي الفارسي: (وجه قول من أثبت في الوصل الألف أنها في المصاحف كذلك، وهي رأس آية، ورؤوس الآي تشبه بالفواصل من حيث كانت مقاطع، كما كانت القوافي مقاطع.... فأما من طرح الألف في الوصل كابن كثير والكسائي، فإنهم ذهبوا إلى أن ذلك في القوافي، وليس رؤوس الآي بقواف، فتحذف في الوقف كما تحذف في غيرها مما يثبت في الوقف)(76).

وذكر أبو بكر بن الانباري حجج كل قراءة، (فمن أثبتهن في الوصل والوقف كانت له ثلاث حجج: إحداهن أن من العرب من يقف على المنصوب الذي فيه الألف واللام بألف فيقول: ضربت الرجلا، ويقولون في الرفع: هذا

---

(75) ينظر: السبعة في القراءات 519 – 520، وإيضاح الوقف والابتداء 375/1، ومعاني القراءات/383، والحجة للقراء السبعة 281/3، والكشف عن وجوه القراءات السبع 194/2 – 195.

(76) الحجة للقراء السبعة 281/3، وينظر: مجمع البيان 338/10، والنشر في القراءات العشر 347/2 – 348، وإتحاف فضلاء البشر 371/2.

الرجلو، وفي الخفض مررت بالرجلي، والحجة الأخرى: أنهـن رؤوس آيـات، فحسن إثبات الألف لأن رأس الآية موضع سكت وقطع للفصل بينها وبين الآيـة التي بعدها، الدليل على هذا أن العرب تزيـد الألفـات فـي قـوافي أشـعارها ومصاريعها لأنها مواضع سكت وقطع، ولا يفعلون ذلك في حشو الأبيات، قـال الشاعر:

أسائلة عميـرة عـن أبيهـا   خلال الجيش تعترف الركابا

والحجة الثالثة لأصحاب القراءة الأولى اتباع المصحف...)(77).

أما حجة من حذف الألف في الوصل والوقف فهي أن التنوين لا يدخل مع الألف واللام، فلما لم يدخل التنوين لم يدخل الألـف؛ لأن الألـف مبدلـة مـن التنوين(78)، وحجة من حذف الألف في الوصل وأثبتها في الوقـف أنـه قـال: (جمعتُ قياس العربية في أن لا يكون ألف في اسـم فيـه ألـف ولام، واتبـاع المصحف في إثبات الألف، فاجتمع لي الأمران)(79).

وذكر مكي أيضاً حجج كل فريق من القراء، فمن ذلك (حجة مـن أثبـت الألف في الوصل أنه اتبع الخط؛ فهي في المصحف بألف، وإنما كتبـت بـألف، لأنها رأس آية، فأشبهت القوافي من حيث كانت كلهـا مقـاطع الكـلام، وتمـام الأخبار)(80)، (وحجة من حذف الألف في الوصل أنه أتى به على الأصل، إذ لا أصل للألف فيه كله، وفرقُ ما بين هذا والقوافي، أن القـوافي موضـع وقـف وسكون، وهذا لا يلزم فيه الوقف والسكون) (81).

(77) إيضاح الوقف والابتداء 375/1 – 377.

(78) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 376/1 – 377.

(79) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 377/1.

(80) الكشف عن وجوه القراءات السبع 195/2.

(81) الكشف عن وجوه القراءات السبع 195/2.

(وحجة من أثبت الألف في الوقف أنه اتبع الخط، فوقف على ما في خط المصحف)[82]، (وحجة من حذف الألف في الوقف، أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، فحذف في الوقف كما حذف في الوصل، لأن الألفات منها لا أصل لها. إنما جيء بها على التشبيه بالقوافي والفواصل)[83].

والاختيار – عند مكي – إثبات الألف في الوصل والوقف اتباعاً للمصحف[84]، وليست هذه الألفات منقلبة عن التنوين لأن (أل) لا يجتمع فيها التنوين وإنما زيدت الألف (لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع وتناسب نهايات الفواصل)[85].

ويرى الفراء أن هذه الآيات الثلاث يوقف عليها بالألف: (لأنها مثبتة فيهن، وهي مع آيات بالألف... وأهل الحجاز يقفون بالألف، وقولهم أحبّ إلينا لاتباع الكتاب)[86]، وعلل الأخفش (ت 215 هـ) هذه الزيادة بقوله: (والعرب تلحق الواو والياء والألف في أواخر القوافي، فشبهوا رؤوس الآي بذلك)[87].

---

(82) الكشف عن وجوه القراءات السبع 195/2، وينظر: الحجة للقراء السبعة 281/3.

(83) الكشف عن وجوه القراءات السبع 195/2.

(84) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 195/2.

(85) البرهان في علوم القرآن 61/1، وينظر: ضرورة الشعر/38، وضرائر الشعر/14، والصوت اللغوي في القرآن 152 – 153، والجرس والإيقاع في تعبير القرآن/359 – 360، ومن وحي القرآن 136 – 137.

(86) معاني القرآن 350/2، وينظر: البحر المحيط 217/7.

(87) معاني القرآن 442/2، وينظر: 72/1، وسر صناعة الإعراب 135/2، 157، ورصف المباني/11، 14، 29.

أما سيبويه[88]، فيرى أن أحرف المد الثلاثة تلحق القوافي ما ينون منهـا، وما لا ينوّن، لأنهم أرادوا مدّ الصوت.

وسبب زيادة الألف عند النحاس هو: (لأن العرب تثبت هذه الألـف فـي القوافي وتثبتها في الفواصل؛ ليتفق الكلام)[89]، أما الثعالبي فعدّ زيادة الألف مـن باب حفظ التوازن حين قال: (والعرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثـاراً لـه. أما الزيادة فكما قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[الأحزاب: 10] وكمـا قـال. ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: 67])[90].

ويرى ابن جني (ت 392 هـ)[91] أن الوقف على ما فيه لام المعرفـة فـي موضع النصب بالألف نحو قولنا: (ضربت الرجلا) جاء على لغة شاذة قليلة، أما قوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ فإنما ذلك على إشباع الفتحة للوقف علـى رؤوس الآي، وأن هذا مشبّه بوقوفهم على القوافي في نحو قول جرير:

أقلي اللوم عـاذل والعتابـا وقولي إنْ أصبت لقد أصـابا

أما الزجاج (ت 311 هـ) فينقل لنا أن الذي عليه حذاق النحويين والمتبعون للسنة من حذاقهم أن يقرأوا ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ وهم يقفون على الألف ولا يصلون (وإنما فعلوا ذلك لأن أواخر الآيات عندهم فواصل، ويثبتون في أواخرها في الوقف ما

---

(88) ينظر: الكتاب 204/4 – 206.

(89) إعراب القرآن 305/3، وينظر: 327/3، والحجة للقراء الـسبعة 281/3، وضـرورة الشعر/38 – 39، والبيان في غريب إعراب القرآن 265/2، وإملاء ما من به الرحمن 191/2، وضرائر الشعر/14.

(90) فقه اللغة وأسرار العربية/217.

(91) ينظر: سر صناعة الإعراب 135/2 – 137، 315، ورصف المباني/11 – 14، 29، وارتشاف الضرب 399/1.

قد يحذف مثله في الوصل... ومثل هذا من كلام العرب في القوافي " أقلي اللوم لما عاذل والعتابا " فأثبت الألف لأنها في موضع فاصلة وهي القافية)[92].

وفي قوله تعالى ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ يقول: (الاختيار ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ بـألف وأن يوقف عليها؛ لأن أواخر الآي وفواصلها يجري فيها ما يجري في أواخر الأبيات من الشعر والفواصل؛ لأنه خوطب العرب بما يعقلون في الكلام المؤلف فيُدل بالوقف في هذه الأشياء وزيادة الحروف فيها نحو: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ – أنّ الكلام قد تم وانقطع وأن ما بعده مستأنف)[93].

ولاحظ أحد المحدثين: (أن لتناسب الوقف على رؤوس الآي أثراً في إثبات وحذف رموز الحركات الطويلة، ونجد هذه الظاهرة هنا في أمثلة معدودة حين تأتي أواخر الآيات منتهية بألف هي عوض التنوين عند الوقف، فتثبت الألف في كلمات وقعت في أواخر الآيات بالرغم من اتصال (أل) المعرّفة بها، والتي لا يجتمع معها التنوين في اسم واحد، وذلك لأن القراءة جاءت بإثبات الألف فيها، حرصاً على التناسب الصوتي عند وقوف القارئ على رؤوس الآيات المنتهية بالألف التي تخاف التنوين عند الوقف)[94].

وهذه الآيات هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[الأحزاب: 64 - 68].

---

(92) معاني القرآن وإعرابه 218/4.

(93) معاني القرآن 237/4، وينظر: إعراب القرآن 305/3، والكشاف 527/3، 562، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/505.

(94) رسم المصحف/267.

ومثله قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[الأحزاب: 10]، وقد جاءت الألف ثابتة في (الظنون والرسول والسبيل) مع كون هـذه الألفـاظ مقترنة بـ (أل) التعريف (ولا شك في أن هذه الألف ليست عوضاً من تنـوين، وإنما جاءت لتجري القراءة على سنن واحد في كل رؤوس آي السورة، خاصـة إذا عرفنا أن كل رؤوس آيها وعددها (73) تنتهي بالألف التـي هـي عـوض التنوين إلا آية واحدة، وهي قوله سـبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4]، فقد جاءت كلمة ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ من غير ألف، وقد كان من المحتمل أن تأتي مرسومة – إن صح القياس هنا – بالألف أيضاً مثل الكلمـات الـثلاث الأخرى، لكن مجيئها بدونها دليل على أن هذه الألف ليست لازمة، وإنمـا هـي مزيدة)[(95)]، وزيادتها إنما هي: (لتحقيق التناغم الصوتي الـذي درجـت عليـه فواصل السورة، بالإضافة إلى تقرير الوقف عليها والاستئناف بمـا بعـدها)[(96)]، فالزيادة هنا توفر التناسب أو المشاكلة بين الفواصل السابقة واللاحقة[(97)].

(ومن المعلوم أن التعريف والتنوين لا يجتمعان على اسم واحـد، ولكـن بعض الأوجه القرائية قد عدلت عن ذلك الظاهر إلى زيادة الألف فيـه، حرصـاً على التناسب الصوتي عند الوقوف على رؤوس الآيات المنتهية بالألف في مثل ﴿ٱلظُّنُونَا۠، وَٱلرَّسُولَا۠ ، وَٱلسَّبِيلَا۠﴾)[(98)].

---

(95) رسم المصحف/267 – 268، وينظر: الكشاف 527/3 – 562.

(96) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنيـة/505، وينظـر: الجـرس والإيقـاع فـي تعبيـر القرآن/359 – 360.

(97) ينظر: من وحي القرآن/136 – 137.

(98) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/505.

ثانياً: صرف ما لا ينصرف

عده ابن عصفور (ت 669 هـ) مما فيه زيادة حرف، وهو التنـوين الـذي يرده إلى أصله من الصرف[99]؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، والـضرورة ترد الأشياء إلى أصولها. ونقل عن الأخفش أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وأن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب[100].

ومما جاء منصرفاً في الفاصلة القرآنية ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[الإنسان: 15 - 16].

قرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع، والكسائي (قواريراً * قواريراً مـن فضة) منوّنة في الوصل، وبالألف في الوقف، وقرأ حفص مثـل (سلاسـلاْ) لا ينوّن في الوصل ويقف بالألف على الأولى، وعلى الثانية بغير ألف، وقرأ حمزة، وابن عامر (قواريرَاْ * قواريرَاْ) بغير تنوين، ووقف حمزة بغير ألف فيهما، وقرأ ابن كثير (كانت قواريراً) منوّنة (قواريرَ من فضة) غير منونة، وقرأ أبو عمرو (كانت قواريراْ) غير منوّنة ووقف بألف (قواريراْ من فضة) غير منونـة أيـضاً ووقف بغير ألف[101].

---

(99) ينظر: ضرائر الشعر/22، والأصول في النحو 435/3.

(100) ينظر: ضرائر الشعر/25، والأصول في النحـو 436/3، وإعـراب القـرآن 97/5، والضرورة الشعرية/39 – 41، والبحر المحيط 342/8، 394، واللهجات العربية في القراءات القرآنية/225.

(101) ينظر: السبعة في القراءات 663 – 664، وإيضاح الوقف والابتداء 367/1، ومعـاني القراءات/518، والحجة للقراء السبعة 80/4، والكشف عن وجوه القـراءات 354/2، والجامع لأحكام القرآن 84/19 – 85.

يقول الفراء: (أثبت الألف في الأولى، لأنها رأس آية، والأخـرى ليـست بآية، فكان إثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجـة)[102]، وحكـى الرؤاسـي والكسائي عن العرب أنهم يقفون على المنصوب الذي لا يجرى بالألف فيقولون: رأيت سلاسلا وقواريرا، ورأيت يزيدا، وذلك لبيان الفتحة، فإذا وصـلوا حـذفوا الألف[103].

وذكر السيرافي (ت 368 هـ) أنهم شبهوا مقاطع الكلام المـسجّع، وإن لـم يكن موزوناً وزن الشعر، بالشعر في زيادة هذه الحروف حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن وعدّ منـه قولـه تعـالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[الأحـزاب: 67]، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحـــزاب: 10] و﴿قَوَارِيرَا۠، قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنـــسان:15–16] وذكر أن ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ لا ينصرف، وثبت الألف فـي الوقـف، لأنهـا رأس آيـة، وبعضهم ينوّن ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ الأولى تشبيهاً بتنوين القوافي على مذهب من ينـشدها منوّنة[104]، ومن المعروف أن فواصل الآيات في سورة الإنسان تنتهي بـالألف المنقلبة عن التنوين في حالة الوقف.

وذكر أبو بكر بن الانباري أن من قرأ (قواريراً * قـواريراً) بإجرائهمـا جميعاً كانت له ثلاث حجج[105]:

الحجة الأولى: أنه نوّن الأولى لأنها رأس آية، ورؤوس الآيـات جـاءت بالتنوين كقوله ﴿مَّذْكُورًا﴾، ﴿بَصِيرًا﴾ فنوّن الأول ليوافق بين رؤوس الآيـات، ونوّن الثاني على الجوار للأول.

---

(102) معاني القرآن 214/3.

(103) ينظر: معاني القرآن للفراء 214/3، وإعراب القرآن 97/5، وإيضاح الوقف والابتداء 364/1، والبحر المحيط (م) 360/10.

(104) ينظر: ضرورة الشعر/39.

(105) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 369/1.

والحجة الثانية: إتباع المصاحف وذلك أنهما جميعاً في مصاحف أهل مكة والمدينة والكوفة بألف.

والحجة الثالثة: أن العرب تجري ما لا يجرى في كثير من كلامها. وذكر ثلاثة شواهد شعرية على صرف ما لا ينصرف[106].

أما أبو علي فذكر حجة من صرف (قواريراً) في الوصل والوقف وذلك لأمرين:[107]

أحدهما: أن أبا الحسن قال: سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف.

والآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد، لأنهم قد قالوا: صواحبات يوسف، فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جمع الآحاد المنصرفة جعلوه في حكمها، فصرفوها. ثم قال: (وإلحاق الألف في (سلاسل، وقوارير) كإلحاقها في قوله: ﴿ٱلظُّنُونَا۠، وَٱلسَّبِيلَا۠، وَٱلرَّسُولَا۠﴾ ويشبه ذلك بالإطلاق في القوافي من حيث كانت مثلها في أنها كلام تام...)[108].

أما القرطبي (ت 671 هـ) فذكر أن ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ الأول نوّنه نافع، وابن كثير، والكسائي، وأبو بكر، عن عاصم، ولم ينون الباقون. ووقف فيه يعقوب، وحمزة بغير ألف، والباقون بالألف.

---

(106) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 369/1 – 370، وينظر: معاني القرآن للفراء 214/3، ومعاني القرآن وإعرابه 260/5، وإعراب القرآن 105/5، والكشف عن وجوه القراءات السبع 352/2 – 354، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/504.

(107) ينظر: الحجة للقراء السبعة 80/4 – 81، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 352/2 – 354.

(108) الحجة للقراءات السبعة 82/4.

وأما ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثانية فنوّنه أيضاً نافع، والكسائي، وأبوبكر، ولـم ينـوّن الباقون، فمن نوّن قرأها بالألف، ومن لم ينوّن أسقط منها الألف، (فمن صـرف فله أربع حجج:[109]

إحداها: أن الجموع أشبهت الآحاد فجمعت جمع الآحاد، فجعلت في حكـم الآحاد فصرفت.

الثانية: أن الأخفش حكى عن العرب صرف جميع ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وكذا قال الكسائي والفراء: هو على لغة من يجري الأسماء كلها إلا قولهم: هو أظرف منك، فإنهم لا يجرونه...

والثالثة: أن يقول نوّنت ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الأول؛ لأنه رأس آيـة، ورؤوس الآي جاءت بالنون كقوله عز وجل ﴿ مَّذْكُورًا ، سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ فنوّنا الأول ليوافـق بـين رؤوس الآي ونوّنّا الثاني على الجوار للأول.

والرابعة: إتباع المصاحف، وذلك أنهما جميعاً في مصاحف مكة والمدينـة والكوفة بالألف .

ويقول الزجاج: (ومن قرأ ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ فصرف الأول؛ فلأنـه رأس آيـة، وترك صرف الثاني، لأنه ليس بآخر آية، ومن صرف الثاني أتبع اللفظ اللفـظ، لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفـظ اللفـظ)[110]، ويقـول أحـد المحدثين: (ومعنى هذا أن قراءة المنع من الصرف قد جاءت جارية على مألوف الاستعمال ومعياريّة اللغة، أما قراءة الصرف وإثبات الألف فقد عدلت عن ذلـك

(109) الجامع لأحكام القرآن 84/19 – 85، وينظر: البحر المحيط (م) 360/10.

(110) معاني القرآن وإعرابه 260/5، وينظر: معاني القرآن للفراء 214/3، 218، وإعراب القرآن 101/5، والكشف عن وجوه القراءات السبع 354/2، والبرهان في علوم القرآن 66/1.

المألوف لتحقق الإيقاع الصوتي بين رؤوس الآي، وعضدَ هذا الوجـه موافقـة قراءته للسواد من رسم المصحف)[111] .

ويرى الزركشي (ت794 هـ) أن ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ الثاني جاز صرفه، وان لم يكن آخر الآية (لأنه لما نـوّن ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ الأول ناسـب أن ينـوّن ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ الثـاني ليتناسب، ولأجل هذا لم ينوّن ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ الثاني الا من نوّن ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ الأول)[112].

والمعروف أن من نوّن ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ فصرفها يقف عليها بالألف المنقلبة عن التنوين، ولذلك ما يصرف للتناسب في قوله ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ إنما (يعنـي إذا قـرىء منوّناً، لا إذا وقف عليه بالألف؛ لأن الألف حينئذ، كما تحتمل ان تكون بدلاً مـن التنوين، تحتمل أن تكون للإطلاق، كما في قولـه تعـالى: ﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ، وَٱلسَّبِيلَا۠ ، وَٱلرَّسُولَا۠ ﴾ فلا تكون نصاً فيما استشهد له من صرف غير المنـصرف، وإنمـا صرف ليناسب الآي في هذه السورة، لأن أواخر الآي كالقوافي، يعتبر توافقهـا وتجانسها)[113].

ثالثاً: زيادة هاء السكت

اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل وإسقاطها فيه من قوله تعالى: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [الحاقة: 28 – 29]، وقوله تعـالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾[القارعة: 10]، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف، فقرأ ابن كثير، ونـافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، هذه الكلمات كلها بإثبات الهاء في الوصـل، وكان حمزة يحذفهن في الوصل[114]، وكلهم يقف على الهاء، ولم يختلفـوا فـي

(111) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/504.
(112) البرهان في علوم القرآن 66/1.
(113) شرح الرضي على الكافية 108/1.
(114) ينظر: السبعة في القراءات/188 – 189، والحجة للقراء السبعة 464/1 – 465، والكشف عن وجوه القراءات السبع 307/1، والكشاف 602/4، والبحر المحيط (م) 260/10.

﴿كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة: 19]، و ﴿حِسَابِيَهۡ ﴾[الحاقة: 20]، أنهما بالهاء فـي الوصـل والوقف[115]، ولا اختلاف في ذلك لثباتها في الخط[116]، ويشير ابن جني إلى ذلك بقوله: (وذلك أن هذه الهاء إنما هي أحد لواحق الوقف، والخط إنما وضع علـى الوقف دون الوصل... فلما كان موضوع الخط إنما هو على الوقف، وكانت هذه الهاء إنما هي من أغراض الوقف ثبتت في الخط)[117].

أما ابن خالويه (ت 370 هـ) فذكر اختلاف القراء في هذه الهاءات وعلـة ذلك الاختلاف بقوله: (والقراء كلهم يقفـون عليهـا بالهـاء إن وقفـوا إتباعـاً للمصحف، وإذا أدرجوا اختلفوا، فكان حمزة يسقطها درجاً، والكـسائي يـسقط بعضا ويثبت بعضاً وسائرهم يثبتها وصلاً ووقفـاً، فمـن أثبـت كـره خـلاف المصحف، وبنى الوصل على الوقف، ومن حذفها في الدرج، وهو الاختيار عند النحويين، قال: إنما هذه الهاء للوقف، فمتى وصلت حذفت.... ومن أثبت بعضا دون بعض أعلمك أن القراءتين جائزتان قال الشاعر:

مهما لي الليلة مهما ليـه   أودى بنعليّ وسر باليـهْ

وقال آخر:

تبكي هم دهماءُ معولـة   وتقول سلمى وارزيتيهْ)[118]

ويرى أبوعلي الفارسي[119]، أن إثبات هذه الهـاء فـي الوصـل للتـشبيه بالقوافي، وليس لمراعاة إثباتها في المصحف، ولذلك فالكتابة: (ليست معتبرة في

---

(115) ينظر: السبعة في القراءات/189، والحجة للقراء السبعة 265/1.

(116) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 307/1.

(117) سر صناعة الإعراب 154/2، وينظر: رسم المصحف/82 – 83، 264.

(118) إعراب ثلاثين سورة/177.

(119) ينظر: الحجة للقراء السبعة 469/1.

الوقف على هذه الهاءات، وإذا لم تكن معتبرة، علمت أنه للتشبيه بـالقوافي)[120]، ويقول الزمخشري (ت 538 هـ): (وحق هذه الهاءات أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وقد استحب إيثار الوقف إيثاراً لثباتها في المصحف)[121].

ووجه أبوعلي الفارسي إثبات الهاء بقوله: (ووجه الإثبات أن ما كان مـن ذلك فاصلة أومشبهاً للفاصلة في أنه كلام تام يشبه بالفاصلة فيجعل في الوصـل مثله في الوقف، كما تفعل ذلك في القافيـة، فيجعـل فـي الوصـل مثلـه فـي الوقف)[122].

ووجه مكي حذف الهاء في الوصل بقوله: (وحجة من حذف الهـاء فـي الوصل أن الهاء إنما جيء بها للوقف لبيان حركة ما قبلها؛ ولذلك سـميت هـاء السكت، فلما كانت إنما يؤتى بها في الوقف لبيان الحركة التي هـي فـي يـاء الإضافة، استغني عنها في الوصل، لأن الحركة في الياء ثابتة)[123].

وذكر حجة من أثبتها في الوصل بقوله: (وحجة من أثبتهـا أنـه وصـل الكلام، ونيته الوقف عليها، لكنه لم يسترح بالوقف عليها، بل وصل ونيّته الوقف، كما يفعل ذلك في القوافي، يوصل البيت بما بعده من الأبيات، ولا تحذف الصلة التي للوقف...)[124].

وذكر في موضع آخر أن من أثبت هاء السكت في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ ونحوه فـي الوصل فقد لحن[125]، وإنما دخلت هاء السكت لتبيّن بها حركة مـا قبلهـا عنـد

(120) الحجة للقراء السبعة 469/1.

(121) الكشاف 602/4 – 603، وينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/506.

(122) الحجة للقراء السبعة 469/1، وينظر كذلك 138/4، وإعراب ثلاثين سورة/177.

(123) الكشف عن وجوه القراءات السبع 307/1 – 308.

(124) الكشف عن وجوه القراءات السبع 308/1.

(125) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 94/1، 130.

الوقف[126]، (وموضعها أن تقع بعد حركة موغلة فـي البنـاء نحـو: حـسابيه وكتابيه)[127]، ودخلت كذلك لأن ما دخلت عليه هو: (رأس آية)[128]، وذلك (لتتفق رؤوس الآي)[129]، وهي أيضاً: (لنظم رؤوس الآي، وهي هاء الاستراحة)[130].

وأشار الزركشي إلى قيمة هاء السكت بقوله: (وهذه الهاء عـدلت مقـاطع الفواصل في هذه السورة، وكان للحاقها في هذا الموضـع تـأثير عظـيم فـي البلاغة)[131]، وأشار أحد المحدثين[132]، الى أثر تناسـب رؤوس الآي وطلـب التناسق الصوتي بينها في إثبات هاء السكت، عندما نجد آيات تنتهي بالتاء التـي تتحول إلى هاء عند الوقف كما في قوله تعـالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[الحاقة: 18 – 29].

نرى هذه الفواصل جمعت بين المرفوع والمنصوب والمجرور، وعنـدما نقف عليها تنقلب التاء الى هاء ساكنة، لأن مبنى الفواصل على الوقف كما ذكـر

---

(126) ينظر: الكتاب 161/4، وإعراب ثلاثين سورة/177، وسر صناعة الإعـراب 219/2، والكشف عن وجوه القراءات السبع 129/1، والبيان فـي غريـب إعـراب القـرآن 458/2، وإملاء ما من به الرحمن 268/2.

(127) شرح المفصل 2/10.

(128) معاني القرآن للأخفش 543/2، وينظر: الفاصلة القرآنية/23 – 24.

(129) إملاء ما من به الرحمن 268/2.

(130) مجمع البيان 346/10.

(131) البرهان في علوم القرآن 61/1.

(132) ينظر: رسم المصحف/276 – 277.

الزركشي[133]، فتكون الفواصل كلها منتهية بالهاء على هذه الصورة: (خافيـهْ * كتابيهْ * حسابيهْ * راضيهْ * عاليهْ * دانيهْ * الخاليهْ * كتابيـهْ * حـسابيهْ * القاضيهْ * ماليهْ * سلطانيهْ)، وهذه الهاء (كان للحاقها تأثير عظيم في الفـصاحة ووقع لطيف على مجرى السمع)[134].

ومثل ذلك قولـه تعـالى: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ [القارعة: 9 - 11]، تحولت (هي) إلى ﴿ هِيَهۡ ﴾ لتنسجم مع ما قبلهـا وما بعدها عند الوقف بالهاء بهذه الصورة: (هاويهْ * ماهيهْ * حاميـهْ) ويـأتي التناسب هنا من الوقف بالسكون ومن قلب التاء القصيرة هاء.

ونلاحظ أن هاء السكت تجاوزت وظيفة المحافظة على الحركة وبيانها كمـا في ﴿ يَتَسَنَّهۡ ﴾[البقرة: 259] ﴿ ٱقۡتَدِهۡ ﴾[الأنعام: 90] و﴿ هِيَهۡ ﴾ [القارعة: 10]: (إلى وظيفة صوتية تنغيمية في الكلمات الأخرى حين تتآلف مع ذلك الوقع الـذي يتصاعد مع رؤوس الآيات على طول السورة كلها)[135]، وهذا الإيقـاع يُـسهم بدوره عند التلاوة في تشكيل الجو الذي ترسمه معاني كلماتها في مقامي التبـشر والإنذار[136].

ويروى أنه: (أنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيات:

إن الحوادث بالمدينـة قـد   أوجعنني وقرعنَ مروتيـهْ

(133) ينظر: البرهان في علوم القرآن 69/1.

(134) الفاصلة القرآنية/24.

(135) رسم المصحف/277، وينظر: من وحي القرآن/100، 137، والصوت اللغـوي فـي القرآن/153، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/506.

(136) ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/507.

فانتهره أبو عمرو، فقال مالنا ولهذا الشعر الرخو ؟ إن هذه الهاء لم توجـد في شيء من الكلام إلا أرختْه. فقال المديني: قاتلك الله ! مـا أجهلـك بكـلام العرب! قال الله – عز وجل فـي كتابـه: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [الحاقة: 28 - 29] وقال ﴿ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ۝٢٥ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ﴾ [الحاقة: 25 – 26] فانكسر أبو عمرو انكسارا شديداً...

وأنشد هذا الشعرَ عبدَ الملك بن مروان، فقال: أحسنت يا ابن قيس، لـو لا أنك خنثْتَ قافيته فقال: يا أمير المؤمنين، ما عدوت قول الله – عز وجل – فـي كتابه ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [الحاقة: 28 – 29] فقال عبد الملـك: أنت في هذا أشعر منك في شعرك)[137].

ويعلل المحدثون وجود هاء السكت في آخر الكلمات المذكورة بأن العربي ينفر من الوقف على المقطع المفتوح، فيطيل نفسه بعد هذه الحركة بحيث تتولـد هاء فيكون ذلك أمارة على أن الحنجرة قد لفظت آخر أصـواتها الكلاميـة[138]، وتكون وظيفة هذه الهاء – كما ذكرنا – تبيين الحركة التي قبلها[139].

---

(137) الخصائص/3/293.

(138) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/78، ورسم المصحف/275.

(139) ينظر: الكتاب 161/4، وإيضاح الوقف والابتداء 306/1، وإعراب ثلاثين سورة /177.

الخاتمة

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي:

1) تأتي الفاصلة القرآنية لتؤدي غرضاً صوتياً ومعنوياً في آن واحد وتحقق الانسجام والتلاؤم بين ما قبلها وما بعدها من الفواصل.

2) يتحقق ذلك الانسجام والتلاؤم بوسائل متعددة، منها الحذف والزيادة في الفاصلة القرآنية.

3) شمل الحذف حذف الياء، وحذف المفعول به، وحذف المفعول به غير الصريح (الجار والمجرور)، وحذف المخصوص بالمدح أو الذم، أما الزيادة فشملت زيادة الألف، وزيادة هاء السكت، وزيادة التنوين فيما لا ينصرف.

4) تتمثل ظاهرة الحذف بأوسع صورها في حذف الياء، إذ كانت الياءات المحذوفة في الفواصل على أربعة أقسام:

أ. الياء التي هي ضمير مسبوقة بنون الوقاية في الأفعال.

ب. الياء التي هي ضمير متصلة بالأسماء (مضاف إليه).

ج. الياء التي هي لام الكلمة في المنقوص المعرّف بأل.

د. الياء التي هي لام الكلمة في الفعل المضارع الناقص المرفوع.

5) تمثل ظاهرة الحذف والزيادة أسلوباً من أساليب العربية في التعبير، وتمثل بذلك لهجة من اللهجات العربية.

6) مسائل الحذف والزيادة أكثرها يتطلبها الوقف على الفواصل القرآنية، وهي مبنّية على المشابهة القائمة بين القوافي الشعرية والفواصل القرآنية.

مراجع الفصل الثالث

1. إتحاف فضلاء البشر/الدمياطي، احمد بن محمد البنا، (ت1117 هـ)، حققه وقدم له: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1987/1 م.

2. الإتقان في علوم القرآن/جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمـال (ت911 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 198 م.

3. ارتشاف الضرب من لسان العرب/أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسـف (ت745 هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعـة المـدني، ط1/ 1984 م

4. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ابن خالويه، الحسين بـن احمـد (ت370 هـ) دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

5. إعراب القرآن/النحاس، احمد بن محمد، (ت338 هـ) تحقيق: د. زهيـر غازي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1988/3 م.

6. إملاء ما من به الرحمن/أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، (ت616 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1969/2 م.

7. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل/أبو بكر بـن الانبـاري، محمد بن القاسم (ت328 هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة التعاونية بدمشق/1971هـ

8. البحر المحيط/أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف (ت745 هـ) طبعتان:

أ. طبعة مكتبة مطابع النصر الحديث، الرياض

ب. طبعة جديدة منقحة مصححة بعناية صدقي محمد جميـل، دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع/1992، ورمزت لها بالحرف (م).

9. البرهان في علوم القرآن/الزركشي، محمد بـن عبـد الله، (ت794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/1988 م.

10. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/الزملكاني، عبد الواحد بن عبد الكريم (ت651 هـ) تحقيق: د. خديجة الحديثي و د. احمد مطلـوب، رئاسـة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي (9)، مطبعة العاني بغـداد، ط1/ 1974.

11. البيان في غريب إعراب القرآن/أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بـن محمد (ت577 هـ) تحقيق، د. طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربـي للطباعة والنشر بالقاهرة/1969 – 1970 م.

12. التصوير الفني في القرآن/سيد قطب، دار المعارف بمصر، ط3.

13. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنيـة/د. احمـد سـعد محمـد، مكتبـة الآداب/القاهرة، ط2/2000 م.

14. جامع الدروس العربية/مصطفى الغلاييني، (ت1364 هـ) ضبطه: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/2000 م.

15. الجامع لأحكام القرآن/القرطبي، محمد بن احمد، (ت671 هـ)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/2002 م.

16. الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/د. كاصد ياسر حـسين، مجلـة آداب الرافدين، العدد التاسع – أيلول 1978 م.

17. الحجة للقراء السبعة/أبو علي الفارسي، الحسن بن احمـد، (ت377 هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1 م.

18. الخصائص/أبو الفتح عثمان بن جني، (ت392 هـ)، تحقيق: محمد علـي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت/ط2 .

19. دلائل الإعجاز/الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت471 هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني.

20. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية/د. غانم قدوري الحمد، ط1982/1م.

21. رصف المباني في شرح حروف المعاني/المالقي، أحمد بن عبـد النـور (ت702 هـ)، تحقيق: احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة زيد بن ثابت/1975.

22. السبعة في القراءات/ابن مجاهد، احمد بن موسى (ت324 هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

23. سر صناعة الإعـراب/أبـو الفـتح، عثمـان بـن جنـي (ت392 هـ)، تحقيق:محمد حسن محمد حسن إسماعيل، واحمد رشدي شحاته عـامر، دار الكتب العلمية، بيروت ج 2.

24. السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره فـي بنائهـا/د. احمـد نـصيف الجنابي، مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع لسنة 1979 م.

25. شرح شافية ابن الحاجب/رضي الدين الاستربادي، محمد بـن الحـسن، (ت686 هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيـي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت/1975 م.

26. شرح الرضي على الكافية/رضي الدين الاستربادي، محمد بن الحـسن، (ت686 هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمـر، منـشورات مؤسـسة الصادق – طهران/1978 م.

27. شرح المفصل/ابن يعيش، يعيش بن علـي (ت643 هـ)، عـالم الكتـب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.

28. الصوت اللغوي في القرآن/د. محمد حسين علي الصغير، دار المـؤرخ العربي/بيروت، ط 1 2000م.

29. ضرائر الشعر/ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669 هـ) تحقيق: الـسيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والتوزيع، بيروت ط 1982/2 م.

30. ضرورة الشعر/السيرافي، الحسن بن عبـد الله (ت368 هـ) تحقيـق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعـة والنـشر، بيـروت، ط1985/1.

31. العين/الفراهيدي، الخليـل بـن احمـد، (ت175 هـ) تحقيـق: د. مهـدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر/1980 – 1985م.

32. الفاصلة القرآنية/د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض.

33. فقه اللغة وأسرار العربية/الثعالبي، عبد الملك بـن محمـد (ت430 هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

34. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/د. عبد الصبور شـاهين، دار القلم بيروت 1966 و.

35. الكتاب/سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبـر، (ت180 هـ) تحقيـق: عبـد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط 1977/2 – 1983 م.

36. الكـشاف/الزمخـشري، محمـود بـن عمـر (ت538 هـ) دار الكتـاب العربي/1986 م.

37. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت437 هـ) تحقيق، د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمـع اللغة العربية بدمشق/1974.

38. مجاز القرآن/أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت210 هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، نشره: محمد سامي أمين في مصر، ط 1/ 1954 – 1963 م.

39. مجمع البيان في تفسير القرآن/الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت548 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/1379 هـ.

40. معاني القراءات/الأزهري، محمد بن احمد (ت370 هـ) حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1999/1 م.

41. معاني القرآن/الاخفش، سعيد بن مسعدة، (ت215 هـ)، تحقيق: د. فـائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت ط1981/2 م.

42. معاني القرآن/الفراء، يحيى بن زياد، (ت207 هـ)، عالم الكتب، بيـروت، ط1983/3 م.

43. معاني القرآن وإعرابه/الزجاج، إبراهيم بن السري (ت311 هـ)، تحقيـق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط 1988/1 م.

44. معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم/د. عبد الفتاح الحموز، دار الفيحاء، ودار عمّار، عمّان ط1/1986 م.

45. من أسرار اللغة/د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1985/7م.

46. من وحي القرآن/د. إبراهيم السامرائي، ط1/1981 م.

47. النشر في القراءات العشر/ابن الجزري، محمد بـن محمـد الدمـشقي، (ت833 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت .

الفصل الرابع
الحمل على المعنى

ويتضمن خمسة مباحث هي:

- المبحث الأول: جمع ما حقه الإفراد
- المبحث الثاني: إفراد ما حقه الجمع
- المبحث الثالث: جمع ما حقه التثنية
- المبحث الرابع: إفراد ما حقه التثنية
- المبحث الخامس: تثنية ما حقه الإفراد

الفصل الرابع
الحمل على المعنى

توطئة

من المعروف أن الآيات القرآنية الكريمة تنتهي بفواصل منسجم بعضها مع بعض. ومن الملاحظ أن القرآن الكريم يعنى بهذا الانـسجام الموسـيقي عنايـة كبيرة، لما لذلك من تأثير كبير في السمع ووقع مؤثر في النفس[1]؛ وكأن القرآن نزل – كما يقول الفراء – (ت 207 هـ) على ما يستحب العـرب مـن موافقـة المقاطع[2]؛ ولذلك يعدل القرآن من أسلوب إلى أسلوب آخر ويخرج عن مـألوف الكلام في مواضع ذكر منها الزركشي (ت 794 هـ) اثني عشر موضعاً[3].

وأوصلها شمس الدين بن الصائغ (ت 776 هـ) إلى أربعـين موضـعاً[4]. (غير أن الذي نريد أن نؤكده هنا أن القرآن الكريم راعى في كل ذلك أيضاً مـا يقتضيه التعبير والمعنى، ولم يفعل ذلك للانسجام الموسيقي وحده)[5].

ان هذا البحث لا يعني أن القرآن الكريم يُعنى بالناحية اللفظية أو الصوتية ويترك الناحية المعنوية، بل يعني أن الفاصلة تأتي منسجمة مع المعنـى المـراد حتى إنه لا يمكن أن تحل فاصلة أخرى محلها.

---

(1) ينظر: التعبير القرآني/195.

(2) معاني القرآن 224/3.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن 1/ 60 – 67.

(4) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 296/3 – 301.

(5) التعبير القرآني/196، وينظر: ص 211.

لقد جاءت الفاصلة منسجمة مع ما قبلها وما بعدها من الفواصل في المواضع التي حمل فيها على المعنى. ولا يعني هذا أن الحمل على المعنى ورد في الفاصلة فحسب، بل إنه ورد في الفاصلة وغير الفاصلة.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن نتناوله في خمسة مباحث متفاوتة في الطول والقصر مرتبة بحسب أهميتها وهي:

- المبحث الأول: جمع ما حقه الإفراد.
- المبحث الثاني: إفراد ما حقه الجمع.
- المبحث الثالث: جمع ما حقه التثنية.
- المبحث الرابع: إفراد ما حقه التثنية.
- المبحث الخامس: تثنية ما حقه الإفراد.

المبحث الأول: جمع ما حقه الإفراد

عبرّ عنه الزركشي (ت 794 هـ) بـ (جمع ما اصله أن يفرد)[6]، وهو عند شمس الدين بن الصائغ (ت 776 هـ) من باب (الاستغناء بالجمع عن الإفراد)[7]، ونحن نذكر المواضع التي وقع فيها الجمع محمولاً على المعنى، ولم يأت مفـرداً محمولاً على اللفظ وذلك في النقاط الآتية:

أولاً: الجمع على معنى الأدوات: كل، ومن، وما، والذي

1) الجمع على معنى (كلّ):

لفظ (كلّ) من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة والجمع، قال ابـن قـيّم الجوزية (ت 751 هـ): ((كل) لفظ دال على الإحاطة بالشيء، وهو اسم واحد في لفظه جمع في معناه)[8]. ولذلك ورد الجمع محمولاً على المعنى مناسباً للفواصل القرآنية سواء أكانت (كلّ) مضافة إلى النكرة أم مقطوعة عن الإضافة.

أما (كلّ) المضافة إلى المعرفة فلم أجدلها شواهد في الحمل على المعنـى في القرآن الكريم، وإن كان النحويون قد أجازوا ذلك[9]، نحـو قـولهم: كلهـم ضربته، وضربتهم، وكلهم ذاهب، وذاهبون.

فمن الحمل على معنى (كلّ) المضافة إلى النكرة في الفواصل القرآنية قوله تعـــالى: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[الجاثيـــة: 22]،

(6) البرهان في علوم القرآن 64/1.

(7) الإتقان في علوم القرآن 300/3.

(8) بدائع الفوائد 211/1 ، وينظر: المخصص 130/17 – 131.

(9) ينظر: مجاز القرآن 380/1 ، والخصائص 336/3، والبيان في غريب إعـراب القـرآن 187/1، و 137/2، والبحر المحيط 220/6.

وقوله تعالى: ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[النحل: 111]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: 32] ، ويجوز أن يكون الحمل على المعنى قد جاء مراعاة للمضاف إليه، ولذلك يرى أبو حيّان(10)، (ت 745 ه) أنه إذا أضيفت (كل) إلى النكرة وجب مراعاة معناها بحسب ما تضاف إليه.

ومن الشواهد على (كلّ) المقطوعة عن الإضافة قوله تعالى: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ۚ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: 54]، قال أبو حيّان: (واختير هنا مراعاة المعنى لأجل الفواصل، إذ لو كان التركيب: وكل كان ظالماً، لم يقع فاصلة)(11).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿... وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: 87]، قال أبو عبيدة (ت 210 ه): (كلّ) لفظه لفظ واحد ومعناه جميع، فهذه الآية في موضع جميع)(12). ومنه قوله تعالى: ﴿...كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: 26]، قال أبو عبيدة: ((كلّ) لفظه لفظ الواحد، ويقع معناه على الجميع فهو هاهنا جميع)(13).

وعلل أبو حيان مراعاة الجمع بقوله: (وإنما حسنت مراعاة الجمع، لأنها فاصلة رأس آية، ولان الأكثر في لسانهم أنه إذا قطعت عن الإضافة كان مراعاة المعنى أحسن واكثر)(14). وورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33]، وقوله: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[يس: 40].

(10) ينظر: البحر المحيط 299/8 – 230، ومغني اللبيب 198/1.

(11) البحر المحيط 508/4، وينظر: النهر الماد من البحر المحيط 508/4، والفتوحات الإلهية 251/2.

(12) مجاز القرآن 96/2، وينظر: البحر المحيط 100/7.

(13) مجاز القرآن 121/2.

(14) البحر المحيط 363/1.

قال سـيبويه (ت 180 هـ): (وأمـا ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾ [يـس: 40] و﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: 4]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾[النمل: 18]، فزعم – أي الخليل (ت 175 هـ) – أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لمّا ذكـرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه كما تحدّث عـن الأناسـيّ. وكذلك (في فلك يسبحون) لأنها جعلت... بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور)[15].

أما الفراء (ت 207 هـ)فعلّل قوله ﴿يَسۡبَحُونَ﴾ لغير الآدميـين بقولـه: (وذلك أن السباحة من أفعال الآدميين فقيلت بالنون كمـا قيـل: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] لأن السجود من أفعال الآدميين)[16].

وقال أبو عبيدة: (و (كلّ) تقع صفته وخبره وفعله على لفـظ الواحـد لأن لفظه لفظ الواحد، والمعنى يقع على الجميع لأن معناه معنى الجميع)[17]، وقـال في موضع آخر: (مجاز هذا مجاز الموات الذي أجري مجـرى النـاس...)[18]، وهذا ما يعبر عنه بـ (إجراء غير العاقل مجرى العاقل)[19]، وعده ابن الـصائغ من باب مراعاة المناسبة في الفواصل. كما يعبر عنه بـ ـ (خطـاب الجمـادات خطاب من يعقل)[20].

---

(15) الكتاب 47/2.

(16) معاني القرآن 201/2.

(17) مجاز القرآن 38/2.

(18) مجاز القرآن 162/2.

(19) الإتقان في علوم القرآن 300/3، وينظر: البحر المحيط 280/5.

(20) البرهان في علوم القرآن 246/2.

أما أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) فذكر أنه لم يقل يـسبحْن ولا يـسْبح. وذكر لذلك ثلاثة أقوال[21]: قول الخليل الذي نسبه إلى سيبويه وقول الفراء – وقد سبق ذكرهما – وقول الكسائي (ت 189 هـ): (يسبحون لأنه رأس آية كما قـال ﴿نَحۡنُ جَمِيعٞ مُّنتَصِرٞ﴾ [القمر: 44]، ولم يقل: منتصرون)[22]، وقال أبو حيان: (وجاء هنا بضمير الجمع في قوله ﴿يَسۡبَحُونَ﴾ رعياً للفواصل)[23].

وعلل جمع الضمير وعدم تثنيته بقوله: (وجاء الـضمير مجموعـاً – وإن كان عائداً على الشمس والقمر – باعتبار مطالعهما لكثرة المطالع)[24].

ويرى الزركشي أن لحاق النون فـي ﴿يَسۡبَحُونَ﴾ و ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ فـي قوله تعالى: ﴿فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: 65]، ينبغي أن يحمل علـى أنه من باب (إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل). (فإنّ مـن مآخـذ الفـصاحة ومذاهبها ان يكون ورود هذه النون في مقاطع هذه الأنحاء للآي راجح الأصـالة في الفصاحة، لتكون فواصل السور الوارد فيها ذلك قد استوثق فيما قبل حروفها المتطرفة وقوع حرفي المدّ واللين)[25].

2) الجمع على معنى (مَنْ):

(مَنْ) هو اسم للعاقل مبهم يقع على الواحد والاثنـين والجمـع والمـذكر والمؤنث بلفظ واحد، فيحمل الكلام على لفظه أو على معناه. وقـد ورد الجمـع

---

(21) ينظر: إعراب القرآن 69/3 – 70.

(22) إعراب القرآن 70/3.

(23) البحر المحيط 308/6، والنهر الماد من البحر المحيط 308/6.

(24) النهر الماد من البحر المحيط 308/6، وينظر: الكشاف 115/3.

(25) البرهان في علوم القرآن 61/1.

على معنى (مَنْ) كثيراً في القرآن الكريم[26]، في الفواصل وفي غير الفواصـل فجعلها متسقة ومتناسبة بعضها مع بعض.

فمـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: 8][27]، فقد حمل على اللفظ في ﴿يَقُولُ﴾ وعلى المعنـى فـي ﴿ءَامَنَّا﴾ ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ ولو حمل على اللفظ لقال: (آمنـت... ومـا هـو بمؤمن) وهذا يؤدي إلى اختلاف الفواصل المنتهية بالنون والمردفة بالواو أوالياء.

ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 112]، قال سـيبويه: (أجـرى الأول على لفظ الواحد، والآخر على المعنى) [28]، وقال تعالى: ﴿... وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة: 121]، قال أبو عبيدة: (وقع على الجميع)[29].

وقـال تعـالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: 178]، فقد حمل على معنى ﴿ مَن ﴾ في قوله:﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ وحسنه كونه فاصلة رأس آية[30].

يقول د. إبراهيم السامرائي: (وكأن الآية حين حمل الجزء الأخيـر منهـا على المعنى، فجاء قوله ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ كان ذلك مراعاة للسياق الـذي درجت عليه السورة، فالفواصل كلها بالنون، ومن اجل ذلك حمل على المعنى)[31].

---

(26) ينظر على سبيل المثال سورة البقرة الآيات: 38، 62، 217، 229، 275.

(27) وينظر: معاني القرآن للأخفش 35/1، ومجمع البيان 46/1، والبيان في غريب إعـراب القرآن 54/1.

(28) الكتاب 65/1، وينظر: الخصائص 314/3.

(29) مجاز القرآن 53/1.

(30) ينظر: البحر المحيط 426/4.

(31) من بديع لغة التنزيل/114 – 115.

ومنه قولـه تعـالى: ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ﴾ [الروم: 44]، قال أبو عبيدة: ((مَنْ) يقع على الواحد والاثنين والجميع من المذكر والمؤنث ومجازها هاهنا مجاز الجميع)[32].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم ﴾ [محمد: 14]، قال الفراء: (ولم يقل: واتبع هواه، وذلك أن (مَنْ) تكون في معنـى واحـد وجميـع، فردّت أهواؤهم على المعنى)[33]، وذلك لتكون متناسبة مـع الفواصـل الـسابقة واللاحقة لها المنتهية بحرف الميم، ولو قال: (واتبع هواه) لما حدث هذا الانسجام والتناسب.

3) الجمع على معنى (ما):

(ما) هو اسم لغير العاقل مبهم يقع على المفرد والمثنى والجمع والمـذكر والمؤنث بلفظ واحد فيحمل الكلام على لفظه أو على معنـاه، وممـا جـاء فـي الفواصل القرآنية مجموعاً على المعنى قوله تعالى: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴾ [النحل: 73].

حمل على اللفظ في ﴿ يَمۡلِكُ ﴾، وجمع على المعنى في ﴿ يَسۡتَطِيعُونَ ﴾ قال الفراء: (وقال في أول الكلام ﴿ يَمۡلِكُ ﴾ وذلك أن ﴿ مَا ﴾ في مذهب جمع لآلهتهم التي يعبدون، فوحد ﴿ يَمۡلِكُ ﴾ علـى لفـظ ﴿ مَا ﴾ وتوحيـدها، وجُمـع فـي ﴿ يَسۡتَطِيعُونَ ﴾ على المعنى)[34].

---

(32) مجاز القرآن 124/2.

(33) معاني القرآن 59/3، وينظر: إعراب القرآن 183/4.

(34) معاني القرآن 110/2، وينظر: تفسير البيضاوي 551/1.

وذكر أبو حيّان[35]، أن قوله ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ يعود على ﴿ مَا ﴾ أو على فاعل ﴿ وَيَعْبُدُونَ ﴾، وقد جاءت هذه الفاصلة موافقة للفواصل السابقة واللاحقة لها التي تنتهي بحرف النون ولو قال (ولا يستطيع) لذهب ذلك التوافق الصوتي الذي بنيت عليه فواصل هذه السورة.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ [الأعراف: 191 – 192]. ذكر أبو حيّان[36]، أنه روعي اللفظ في ﴿ يَخْلُقُ ﴾ وروعي المعنى في ﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾.

أما الزمخشري فيرى ان سبب الجمع هو أنه: (أجريت الأصنام مجرى أولي العلم في قوله ﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ بناء على اعتقادهم فيها وتسميتهم إياها آلهة)[37]، أي هو من باب (إجراء غير العاقل مجرى العاقل) ومن المعروف أن فواصل هذه السورة مبنية على حرف النون المردف بالواو أو الياء فجاءت هذه الفاصلة منسجمة مع الفواصل السابقة واللاحقة لها.

4) الجمع على معنى (الذي):

(الذي) اسم موصول موضوع للمفرد المذكر فهو من الموصولات الخاصة، ولكن وردت شواهد تدل على أنه يحمل معنى الجمع، فقد عاد إليه الضمير بصيغة الجمع. وجاء ذلك في الفاصلة القرآنية وفي غيرها، وما يهمنا هنا هو ما جاء في الفاصلة محمولاً على المعنى.

---

(35) ينظر: البحر المحيط 517/5، والكشاف 621/2.

(36) ينظر: البحر المحيط 441/4.

(37) الكشاف 188/2.

فمن ذلك قولـه تعـالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]، علل الفراء الجمع في قوله تعالى ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ فِى فِى.﴾ فقال: (لأن المعنى ذهب إلى المنـافقين فجمـع لذلك، ولو وحد لكان صواباً)[38].

ويرى الأخفش (ت 215 هـ)[39] أن هذه الآية مما جاء علـى المعنـى لأن (الذي) يكون للجميع؛ ولذلك وحّد الكلام في أول الآية على اللفظ، وجمعـه فـي آخرها على المعنى[40].

وهناك من يرى[41] أن (الذي) اسم مبهم كـ (مَنْ) و (مـا) يفيـد الكثـرة فيجوز الحمل على معناه في الجمع. ومنهم من يرى[42] أن أصل (الـذي) هـو (الذين) فحذفت النون حين طال الكلام؛ لأن الموصول مع الصلة بمنزلة الاسـم الواحد.

ومنهم من يرى[43] أن (الذي) باق على إفراده، وأنه نعـت لاسـم جمـع محذوف، فيكون التقدير في قوله تعـالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾ [البقـرة: 17]: كمثل الجمع أو الفوج أو الفريق الذي استوقد، فيعود الضمير جمعاً حمـلاً علـى معنى الاسم المحذوف؛ لأنه يفيد الجمع.

---

(38) معاني القرآن 15/1.

(39) ينظر: معاني القرآن للأخفش 38/1، 49.

(40) ينظر: دقائق التصريف/544.

(41) ينظر: معاني القرآن للأخفش 456/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 59/1، وإمـلاء ما منّ به الرحمن 20/1.

(42) ينظر: الكشاف 73/1، وإملاء ما من به الرحمن 20/1، وشرح الكافية 41/2.

(43) ينظر: الكشاف 73/1، وشرح الكافية 40/2، والبحر المحيط 76/1، 79، 428/7.

وأيا كان التوجيه فإن الجمع جاء مناسباً لتنسجم الفاصـلة مـع الفواصـل الأخرى التي تنتهي بالنون، ولو قال: (ذهب الله بنوره وتركـه فـي ظلمـات لا يبصر) لما حدثت هذه المناسبة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: 33]، فقد جاء قوله ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ مجموعاً على المعنى عندما وقعت لفظة ﴿ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ فاصلة لتوافق الفواصل الأخرى السابقة واللاحقة لها المبنية على حرف النون. وقد وجهت هذه الآية كتوجيه الآية الأولى التي سـبق ذكرها[44].

ثانياً: الجمع على معنى اسم الجمع

وهو اسم يتضمن معنى الجمع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحـده من غير لفظه كقوم ورهط وأمة وطائفة. وسنتناول الجمع على معنى أسماء الجموع الآتية:

1) الجمع على معنى (شرذمة):

وهي الطائفة وكل بقية قليلـة[45]، قـال تعـالى: ﴿ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء: 54]، فقد وصف الشرذمة وهي مفرد بالجمع حملاً على المعنى لأنهـا تدل على الجماعة[46]، فلقد (ذكرهم بالاسم الدال على القلة، ثـم جعلهـم قلـيلاً

(44) ينظر في ذلك: معاني القرآن للفراء 419/2، ومعاني القرآن للأخفش 38/1، و 456/2، والمقتضب 143/2، 196/3، ودقـائق التـصريف/ 544، ومجمـع البيـان 54/1، و 498/8، والبيان في غريب إعراب القرآن 59/1، 2/ 323/، والكشاف 128/4، وإملاء ما منّ به الرحمن 21/1، وشرح المفصّل 156/3، والبحر المحيط 428/7.

(45) ينظر: مجاز القرآن 86/2، ولسان العرب (شر ذم) 322/12.

(46) ينظر: مجاز القرآن 86/2، ومعاني القرآن للفراء 280/2، وإملاء ما منّ بـه الـرحمن 167/2.

بالوصف، ثم جمع القليل فجعل كل حزب منهم قليلاً، واختار جمع السلامة الذي هو للقلة)[47].

ويعلّل أبو البركات الانباري (ت 577 هـ) الجمع بقوله: (وإنما جمع – وان كان لفظ الشرذمة لفظ المفرد – إلا انه[48]، حمله على المعنـى لأن (الـشرذمة) جماعة من الناس فوافق لرؤوس الآي، ولو أفرد لكان جائزاً حملاً على اللفـظ)[49]، فنقول: شرذمة قليلة (غير أن مجيء الوصف جمع مذكر سالماً في الآية شـيء اقتضاه نظام الفواصل، فلقد وردت الفواصل كلها بالنون، وليس من حسن الأداء أن تشذ (شرذمة) في وصفها عن هذا النظم البليغ الرائق، ولم تشذ، وهـو فـي الأصل مقبول وحسن)[50].

2) الجمع على معنى (أمّة):

قال تعـالى: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴾ [الحجـر: 5]، قـال الفراء: (ولم يقل: (تستأخر)؛ لأن الأمة لفظها لفظ مؤنث فأخرج أول الكلام على تأنيثها وآخره على معنى الرجال)[51]، وقال أبو حيان: (وأنث أجلها علـى لفـظ ﴿أُمَّةٍ ﴾ وجمع وذكر في ﴿وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴾ حملاً على المعنى)[52]، وفي هـذا محافظة على سياق الفواصل.

---

(47) الكشاف 314/3.

(48) قوله: (إلا أنه) الصواب: لأنه.

(49) البيان في غريب إعراب القرآن 214/2، وينظر: من بديع لغة التنزيل/245، و مـشاكلة اللفظ والنظر إلى المعنى/43.

(50) مشاكلة اللفظ والنظر إلى المعنى/43.

(51) معاني القرآن 84/2، وينظر: الكشاف 571/2.

(52) البحر المحيط 466/5.

وقال تعـالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: 34]، حمل ﴿ أَجَلُهُمْ ﴾ على معنى الجماعة وكـذلك ﴿ لَا يَسْتَأْخِرُونَ... وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾؛ لأن الأمة تدل على الجماعة ولو حمل الكلام على اللفظ لقال: فإذا جاء اجلها لا تستأخر ساعة ولا تستقدم. وفي هذا إلغاء لنظام الفواصل التي تنتهي بالنون.

3) الجمع على معنى (قرن):

مما ورد من ذلك في الفاصلة القرآنية قوله تعـالى: ﴿... وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴾ [الأنعام: 6]، قال أبو حيان: (ووصف قرنا بآخرين وهو جمع حملاً على معنى قرن، وكان الحمل على المعنى أفصح لأنها فاصـلة رأس آيـة)(53)، وعلل ذلك أيضاً بقوله: (وقرن مفرد وصف بالجمع مراعاة لمعناه إذ كان تحتـه أفراد كثيرون، ولو وصف في غير القرآن لقيل: قرنا آخر على اللفـظ، ولكـن روعي المعنى فجمع مراعاة للفواصل)(54)، ومن المعروف أن اغلـب فواصـل سورة الأنعام تنتهي بالنون فوقعت كلمة ﴿ ءَاخَرِينَ ﴾ فاصلة متفقة مع ما قبلها وما بعدها بحرف النون.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿... ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴾ [المؤمنـون: 31]، إذ وقعت كلمة ﴿ ءَاخَرِينَ ﴾ وصفاً لـ ﴿ قَرْنًا ﴾ وهو اسم جمع؛ لأنها فاصلة تشترك مع الفواصل الأخرى بحرف النون.

(53) البحر المحيط 77/4، وينظر: الفتوحات الإلهية 7/2.

(54) النهر الماد من البحر المحيط 75/4.

4) الجمع على معنى (فريق):

من ذلك قولـه تعـالى: ﴿ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: 33]، فقوله: ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ فيه مراعاة معنى فريق(55)، لأن (الفريق) اسـم جمع مفرد لفظاً مجموع معنى فجمع على معناه لتتفق الفواصل المنتهية بحـرف النون.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل: 54]. وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال: 5].

5) الجمع على معنى (جند):

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [الصافات: 173]، فقولـه ﴿ لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ جاء على المعنى ولو كان على اللفظ لكان: هو الغالب، مثل قوله: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ [ص: 11]، وقال الكسائي: (جاء هاهنا على الجمع من أجل أنه رأس آية)(56)، وذلك لأن الفواصل السابقة واللاحقة لها تنتهي بالنون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴾ [يس: 75]، فقد وصف كلمة ﴿ جُندٌ ﴾ بالجمع ﴿ مُّحْضَرُونَ ﴾ لأنها اسم جمع على المعنى مراعاة للفواصل المنتهية بالنون. ومثله قوله تعـالى: ﴿ وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴾ [الدخان: 24].

(55) ينظر: الفتوحات الإلهية 391/3.

(56) إعراب القرآن 447/3.

ومما يلفت الانتباه أن حرف النون هو الحرف الأثير في الفواصل القرآنية إذ بلغ عدد الفواصل المنتهية بالنون أي حرف الروي(*) (3152) مـن مجمـوع الفواصل القرآنية البالغة (6236) أي ما يعادل نصف الفواصل.

أما عدد الفواصل المردوفة(**) – ما عدا فواصل الضمائر – فبلغ (5165) فاصلة من مجموع فواصل القرآن(57).

وعلل الزركشي هذه الظاهرة تعليلاً صوتياً حين قال:(قد كثر في القـرآن الكريم ختم كلمة المقطع من الفاصلة بحروف المدّ واللين والحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك)(58)، وأشار سيبويه إلى ذلك بقولـه: (أمـا إذا ترنموا فانهم يلحقون الألف والواو والياء، ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت)(59).

6) الجمع على معنى (جميع):

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: 32]، قال أبـو حيّان: (و ﴿ جَمِيعٌ ﴾ (فعيل) بمعنى (مفعول) ويدل علـى الاجتمـاع. (وجميـع محضرون) هنا على المعنى كما أفرد ﴿ مُّنتَصِرٌ ﴾(60) على اللفظ وكلاهمـا بعـد

(57) ينظر: الفاصلة في القرآن/296.

(*) الروي: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ويلزم في كل بيت منها. القوافي للأخفش/10

(**) الرّدف: هو أحد حروف المد الذي يسبق حرف الروي مثل: مؤمنون ينظـر: القـوافي للاخفش/14.

(58) البرهان في علوم القرآن 68/1.

(59) الكتاب 206/4.

(60) من الآية 44 في سورة القمـر وتمامهـا ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾ [القمر: 44] قـال النحاس في إعراب القرآن 299/4، (على اللفظ ولو كان على المعنى قيل: منتـصرون) وينظر: معاني القرآن للفراء 285/1، ومجمع البيان 193/9.

﴿جَمِيعٌ﴾ يراعى فيه الفواصل)[61]، وجاء الحمل على معنى ﴿جَمِيعٌ﴾ لتتفق الفواصل المنتهية بحرف النون. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56][62].

ثالثاً: الجمع على معنى اسم الجنس الجمعي

وهو كل جمع يفرّق بينه وبين واحده بالتاء أو بياء النسب، وهو واحد في اللفظ مجموع في المعنى ولذلك جاز الحمل على لفظه وعلى معناه. ومما ورد من ذلك في الفاصلة القرآنية قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: 12]، حمل على المعنى ولو جاء على اللفظ لقال السحاب الثقيل (والسحاب في الآية يفيد الجمع بدلالة الوصف ﴿الثِّقَالَ﴾)[63]، قال الفراء: (السحاب وان كان لفظه واحداً فهو جمع واحدته سحابة، جُعل نعته على الجمع)[64]، وقد جاءت لفظة ﴿الثِّقَالَ﴾ للمحافظة على نظام الفواصل المنتهية بحرف اللام المردف بالألف ولو حمل على اللفظ فقال (الثقيل) لاختل هذا النظام.

رابعاً: الجمع على معنى المعرّف بـ (أل) الجنسية

إنّ (أل) الجنسية تشمل جميع الجنس والاسم الذي تدخل عليه يكون مفرد اللفظ مجموع المعنى. ومما جاء في الفواصل مجموعاً على المعنى قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: 2]، قال الفراء: (قيل ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾، وإنما هي علقة؛ لأن الإنسان في معنى جمع، فذهب بالعلق إلى الجمع لمشاكلة رؤوس الآيات)[65].

---

(61) البحر المحيط 334/7، وينظر: الكتاب 115/2.

(62) ينظر: معاني القرآن للفراء 285/1.

(63) من بديع لغة التنزيل/175، ومشاكلة اللفظ والنظر إلى المعنى/40.

(64) معاني القرآن 60/2.

(65) معاني القرآن 278/3، وينظر: الكشاف 775/4.

وأورد ابن خالويه (ت 370 هـ) سؤالاً هو: (لِمَ قال تعالى في موضع آخر ﴿ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ ﴾ [الحج: 5]، وقال هنا ﴿ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ؟ فالجواب في ذلك أن أواخر آيات هذه السورة على القاف)[66].

وعلل محمد الطاهر بن عاشور ذلك بأنه: (لما كان الإنسان مراداً به الجنس كان في معنى الجمع؛ فلذلك جاء لفظ ﴿ عَلَقٍ ﴾ بصيغة اسم الجمع، فلم يقل: علقة؛ لأن كل إنسان خلق من علقة فمجموع الأفراد خلقوا من جميع العلق، فهذا من مقابلة الجمع بالجمع المقتضي توزيع الأفراد على الأفراد)[67].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾ [التين: 5]، قال الفراء: (ولو كانت: أسفل سافل، لكان صواباً؛ لأن الإنسان واحد. وقيل: ﴿ سَٰفِلِينَ ﴾ على الجمع؛ لأن الإنسان في معنى جمع)[68].

خامساً: الجمع على معنى النكرة في سياق النفي

إذا وقعت النكرة في سياق النفي أفادت العموم والجمع وصارت غير مختصة بفرد معين، ولذلك جاز الحمل على معناها في الجمع، وقد جاء ذلك في الفاصلة القرآنية ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[البقرة: 48].

قال أبو حيان: (أتى بالضمير مجموعاً على معنى ﴿ نَفْسٌ ﴾ لأنها نكرة في سياق النفي فتعم ... وأتى به مذكراً لأنه أريد بالنفوس الأشخاص ... وجعل حرف النفي منسحباً على جملة اسمية ليكون الضمير مذكوراً مرتين فيتأكد ذكر

(66) إعراب ثلاثين سورة/145.

(67) التحرير والتنوير (المقدمات وتفسير جزء عمّ)/306.

(68) معاني القرآن 3/277.

المنفي عنه النصر لذكره مرتين، وحسّن الحمل على المعنى كون ذلك في آخـر فاصلة فيحصل بذلك التناسب في الفواصل بخلاف أن لو جاء: (ولا تنـصر) إذ كان يفوت التناسب)[69].

ومن ذلك قولـه تعـالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: 281]، قال أبو حيان: (وأعاد الضمير أولا فـي ﴿ كَسَبَتۡ ﴾ على لفظ ﴿ نَفۡسٖ ﴾ وفي قوله ﴿ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ على المعنى لأجل فاصلة الآي؛ إذ لو أتى (وهي لا تظلم) لم تكن فاصلة)[70].

ومما يفيد العموم لفظة ﴿ أَحَدٍ ﴾ إذا سبقت بنفي كقوله تعـالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾[الحاقة: 47]، فكلمة ﴿ حَٰجِزِينَ ﴾ نعت لأحد على المعنى وذلك لأن ﴿ أَحَدٍ ﴾ في معنى الجماعة[71]، وهنـاك مـن يـرى أن ﴿ حَٰجِزِينَ ﴾ خبـر مـا الحجازية[72]، وأياً كان إعراب ﴿ حَٰجِزِينَ ﴾ فإنها وقعت فاصلة متفقة مع الفواصل المنتهية بحرف النون.

سادساً: الجمع على معنى المصدر

المصدر يدل على الجنس فيقع على القليل والكثير فيدل على المفرد والمثنى والمذكر والمؤنث، ولذلك يحمل على معناه في الجمع. وقد جاء الجمع على معنـاه في الفاصلة القرآنية فـي قولـه تعـالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴾

---

(69) البحر المحيط 191/1.

(70) البحر المحيط 341/2، وينظر: الفتوحات الإلهية 230/1، وينظر الآيـة/161 مـن آل عمران والبحر المحيط 101/3 والآية/111 من النحل، والآية/22 من الجاثية.

(71) ينظر: مجاز القرآن 268/2، وإعراب القرآن 125/5، والكشاف 607/2.

(72) ينظر: جامع البيان 68/29، والبيان في غريب إعراب القرآن 458/2 – 459، والبحـر المحيط 8/ 339 .

[الذاريات: 24]، إذ وصف ﴿ضَيۡفِ﴾ وهو مفرد بـ ﴿ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ وهو جمـع مذكر سالم؛ لأنه (مثل خصم يقع على الواحد والجميع)[73]، وقد وقعـت كلمـة ﴿ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ فاصلة متفقة مع الفواصل الأخرى المنتهية بحرف النـون، وقـد وردت كلمة ﴿ضَيۡفِ﴾ في غير الفواصل خبراً لـ (إنّ) غير مطـابق لاسـمها الدال على الجمع في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ﴾ [الحجر: 68]، قال الزركشي: (ولم يقل: ضيوفي، لأنه مصدر)[74].

سابعاً: الجمع على معنى المضاف المحذوف

قد يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه فيراعي المحذوف ويحمـل الكلام على معناه. ومما جاء في الفاصلة القرآنية من ذلك قوله تعـالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: 4]، المراد: وكم من أهل قرية ثم حذف المضاف وذكر وجمع في قوله ﴿هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ ملاحظة للمحذوف؛ لأن المراد بالقرية أهلها[75].

قال الزركشي: (وقد جاء في آية واحدة مراعاة التأنيث والمحذوف ... أنث الضمير في ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ و ﴿فَجَآءَهَا﴾ لاعادتهما على القرية المؤنثة[76]، وهـي

---

(73) مجاز القرآن 226/2، وينظر: معاني القرآن للفـراء 54/2، ودقـائق التـصريف/80، والمخصص 30/17، والكشاف 401/4.

(74) البرهان في علوم القرآن 233/2.

(75) ينظر: شرح المفصّل 26/3، و 133/4، والكشاف 87/2، وشرح الكافية 292/1.

(76) هناك من منع أن يكون الضمير في (أهلكناها) عائداً إلى القرية لأن خبر المبتدأ إذا كـان جملة فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره لأن (كم) مفسّرة بالقريـة، ينظر: شرح المفصل 133/4.

الثابتة، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ فأتى بضمير من يعقل حملاً على (أهلها) المحذوف)[77].

وقال الفراء: (ولم يقل: أهلكناهم فجاءهم، ولو قيل كان صواباً. ولم يقل قائلة، ولو قيل لكان صوابا)[78]، وقال أيضاً: (فإذا قال: ﴿قَآئِلُونَ﴾ ذهب إلى الرجال، وإذا قال: (قائلة) فإنما يعني أهلها)[79].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: 112]، فقوله ﴿كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ جمع على معنى الرجال، أو أهل القرية فراعى المحذوف ولو جاء على لفظ القرية لكان السياق (بما كانت تصنع) وبذلك يختل نظام الفواصل المبنية على حرف النون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: 13]، قال: ﴿أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ على المعنى مراعاة للمحذوف لأن المراد من القرية أهلها[80].

ولو جاء على لفظ القرية لكان السياق: (أهلكناها فلا ناصر لها) وبذلك يختل نظام الفواصل المبنية على حرف الميم.

ثامناً: الجمع على معنى المضاف إليه:

جاء الجمع على معنى المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: 4]، كان القياس أن يقول:

(77) البرهان في علوم القرآن 151/3.

(78) معاني القرآن 372/1، وينظر: 59/3.

(79) معاني القرآن 114/2.

(80) ينظر: جامع البيان 48/26.

خاضعة[81]، ولكنه عدل عن ذلك إلى ﴿خَٰضِعِينَ﴾ وقد فسّرت الأعنـاق بأنهـا: (جماعاتهم)[82]، و (الرجال الكبراء)[83]، و (الطوائف)[84].

قال الزمخشري (ت538 هـ): (فان قيل: كيف صح مجـيء ﴿خَٰضِعِينَ﴾ خبراً عن الأعناق ؟ قلت: اصل الكلام فظلوا لها خاضعين فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع وترك الكلام على اصله كقوله: ذهبت أهل اليمامة، كأن الأهل غير مذكور.

أو لما وصفت بالخضوع الذي هو للعقلاء قيل: ﴿خَٰضِعِينَ﴾ كقوله تعالى: ﴿لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: 4]. وقيل: أعناق الناس: رؤساؤهم ومقدموهم... وقيل: جماعات الناس)[85]، وقال الزركشي: (فأخبر بـ ﴿خَٰضِعِينَ﴾ عن المضاف إليه، ولو أخبر عن المضاف لقال: (خاضعة))[86].

ويرى د. إبراهيم السامرائي[87]، أن في القراءة المثبتـة فـي المـصحف مراعاة للتناسب بين فواصل الآيات، فقد بنيت هذه الفواصـل علـى ان تنتهـي بالنون في كلمات موزونة على بناء واحد أو متشابه وهي: مؤمنين، خاضـعين، معرضين، يستهزئون، كريم، رحيم، مؤمنين.

---

(81) قرأ بذلك عيسى بن عمر وابن أبي عبلة: ينظر: الكشاف 299/3، والبحر المحيط 6/7.

(82) ينظر: العين 168/1، ومعاني القرآن للأخفش 424/2، ومعاني القرآن وإعرابـه 82/4، والكشاف 299/3.

(83) ينظر: معاني القرآن للفراء 277/2، ومعاني القرآن وإعرابه 83/4.

(84) ينظر: معاني القرآن للفراء 277/2.

(85) الكشاف 299/3، وينظر: مجاز القرآن 12/1، و 83/2 – 84، ومعاني القرآن للفـراء 277/2، ومعاني القرآن للأخفش 424/2، ومعـاني القـرآن وإعرابـه 82/4 – 83، والأصول في النحو 479/3.

(86) البرهان في علوم القرآن 39/4.

(87) ينظر: من بديع لغة التنزيل/243 – 244.

ويقول أيضاً: (ولو وقفت على الفواصل في سورة الشعراء لوجدت أن ﴿خَٰضِعِينَ﴾ فاصلة يسبقها ﴿مُّبِينٌ﴾ و﴿مُّؤۡمِنِينَ﴾ ويتلوها ﴿مُعۡرِضِينَ﴾ وبسبب من هذا آثر الحق – سبحانه – أن تأتي ﴿خَٰضِعِينَ﴾ ليكمل بها نظام الشكل، ولهذا نظائر كثيرة في كلام الله العزيز)(88).

تاسعاً: الجمع على المعنى في الأشخاص:

جاء الجمع مراداً به المفرد من باب وضع الجمع موضع المفرد في الأشخاص، ولعل السبب في ذلك هو أهمية الشخص وكونه يؤدي عن غيره من الجماعة ويقوم مقامهم.

وجاء ذلك في الفاصلة القرآنية في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: 35]، قالوا إن الرسول كان واحداً(89)، ولذلك قال: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُم بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: 37].

وردّ الزركشي ذلك بقوله: (وفيه نظر، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم، فإن العادة جارية لا سيّما في الملوك ألا يرسلوا واحداً)(90)، وتقوي رأي الزركشي قراءة ابن مسعود: (ارجعوا إليهم): أراد الرسول ومن معه(91)، وسواء أكان ﴿ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ جمعاً حقيقياً أم مجازياً أريد به المفرد، فانه وقع فاصلة متفقا مع الفواصل المنتهية بحرف النون.

---

(88) مشاكلة اللفظ والنظر إلى المعنى/46.

(89) ينظر: معاني القرآن للفراء 293/2، وتأويل مشكل القرآن/219، والصاحبي في فقه اللغة/212.

(90) البرهان في علوم القرآن 237/2 – 238.

(91) ينظر: البرهان في علوم القرآن 238/2.

عاشراً: الاستغناء بالجمع عن الإفراد

ورد ذلـك فـي قولـه تعـالى: ﴿... مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم: 31]، قال الزركشي: (فان المراد (ولا خلة) بدليل الآية الأخرى، لكـن جمعه لأجل مناسبة رؤوس الآي)[92].

وعدّ الآية في موضع آخر من باب (خطاب الواحد بلفظ الجمـع) فقـال: (والمراد (خلة) بدليل الآية الأخرى، والموجب للجمع مناسبة رؤوس الآي)[93].

والآية الأخرى هي قولـه تعـالى: ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾ [البقرة: 254]، وأجاز الأخفش[94] أن يكون ﴿ خِلَٰلٌ ﴾ جمع خلـة، أو يكون مصدراً لأنها من خاللت مثل: قاتلتُ، ومصدر هذا لا يكون إلا الفِعـال أو المفاعلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [آل عمران: 22] ، فقد جمع ﴿نَّٰصِرِينَ ﴾ لغرض الفاصلة وغرض معنوي آخر قال أبـو حيـان: (مجـيء الجمع هنا احسن من مجيء الإفراد لأنه رأس آية، ولأنه بإزاء مَنْ للمؤمنين من الشفعاء الذين هم الملائكة والأنبياء وصالحو المؤمنين، أي لـيس لهـم كأمثـال هؤلاء، والمعنى بانتفاء الناصرين انتفاء ما يترتب على النـصر مـن المنـافع والفوائد، وإذا انتفت من جمع فانتفاؤها من واحد أولى، وان كان جمع لا ينـصر فأحرى أن لا ينصر واحد)[95].

---

(92) البرهان في علوم القرآن 64/1، وينظر: الإتقان في علوم القرآن 300/3.

(93) البرهان في علوم القرآن 238/2.

(94) ينظر: معاني القرآن 376/2، ومجاز القرآن 78/1، و 341، ولـسان العـرب (خلـل) 217/11، والبحر المحيط (المحقق) 439/6.

(95) البحر المحيط 414/2 – 415.

المبحث الثاني: إفراد ما حقه الجمع

عبرّ عنه الزركشي بـ (إفراد ما أصله أن يجمع)[96]، وهو عند شمس الدين بن الصائغ من باب (الاستغناء بالإفراد عن الجمع)[97]، ونحن نذكر المواضع التي وقع فيها المفرد فاصلة وهو يحمل معنى الجمع، فمن ذلك:

أولاً: قوله تعالى: ﴿... وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74]، أي أئمة وقد اختلف المفسرون واللغويون في سبب إفراد كلمة ﴿إِمَامًا﴾، فقال الفراء: (ولم يقل: أئمة، وهو واحد، يجوز في الكلام أن تقول: أصحاب محمد أئمة الناس وإمام الناس ... ومعناه: اجعلنا أئمة يُقتدى بنا)[98].

أما الأخفش[99]، فيرى أن الإمام هاهنا جماعة كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ [الشعراء: 77]، أي أعداء، وكما قال الشاعر:

يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ... إن العواذل ليس لي بأمير[100]

أي بأمراء.

وأما أبو البركات الأنباري[101]، فيرى في إفراد ﴿إِمَامًا﴾ وجهين: الأول: أن يكون ﴿إِمَامًا﴾ واحداً أريد به الجمع، أي أئمة كثيراً واكتفى بالواحد عن الجمع للعلم به.

(96) البرهان في علوم القرآن 63/1.

(97) الإتقان في علوم القرآن 299/3.

(98) معاني القرآن 274/2.

(99) ينظر: معاني القرآن 423/2.

(100) ينظر: مجاز القرآن 45/2، و 261، والخصائص 174/3.

(101) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 210/2.

والآخر: أن يكون جمع (آمّ) واصله (آمم) على وزن فاعل وفاعل تجمـع على فعال نحو: قائم وقيام، وصاحب وصحاب.

وأجاز الزمخشري[(102)]، أن يكون أراد: أئمة فاكتفى بالواحد لدلالته علـى الجنس ولعدم اللبس، أو أراد: واجعل كل واحد منـا إمامـاً، أو أراد: جمـع آمّ كصائم وصيام، أو أراد: واجعلنا إماماً واحداً لاتحادنا واتفاق كلمتنا.

أما أبـو البقـاء العكبـري (ت 616 هـ) فـذكر فـي إفـراد ﴿إِمَامًا ﴾ أربعةأوجه[(103)]:

- الأول: أنه مصدر مثل قيام وصيام فلم يجمع لذلك.
- والثاني: أنه جمع إمامة مثل قلادة وقلاد.
- والثالث: أنه جمع آمّ من آمّ يؤم مثل حالّ وحلال.
- والرابع: أنه واحد اكتفى به عن أئمة.

وأضاف الزركشي[(104)] وجهاً هو أنه (يحتمل أن يكـون محمـولاً علـى المعنى، كقولهم: دخلنا على الأمير وكسانا حلة؛ والمراد: كل واحد منـا حلـة، وكذلك هو (واجعل كل واحد منا إماماً). وقد ذكر الزمخشري هذا الوجه.

أما أبو حيان فيرى أنه (أفرد ﴿إِمَامًا ﴾ إما اكتفاء بالواحـد عـن الجمـع وحسّنه كونه فاصلة، ويدل على الجنس ولا لبس، وإما لأن المعنى واجعل كـل واحد إماماً.

(102) ينظر: الكشاف/3 296 ، وينظر: لسان العرب (أمم) 26/12.

(103) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن 165/2.

(104) ينظر: البرهان في علوم القرآن 239/2.

وإما أن يكون جمع (آمّ) كـ (حالّ) و (حِلال)، وإما لاتحادهم واتفاق كلمتهم، قالوا: واجعلنا إماماً واحداً[105]، ولعل الصحيح هو أن كلمة (إمام) مفرد يراد بها الجمع وأفردت حتى تنسجم مع الفواصل السابقة واللاحقة.

يقول سيبويه: (وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع)[106].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: 45]، أي الأدبار قال الفراء: (وقال: الدبر فوحدّ، ولم يقل: الأدبار، وكل جائز صواب أن تقول ضربنا منهم الرؤوس والأعين، وضربنا منهم الرأس واليد، وهو كما تقول: إنه لكثير الدينار والدرهم، تريد: الدينار والدراهم)[107]، وفسر الزمخشري[108]، الدبر بالأدبار وهو عنده كقول الشاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعفّوا   فان زمانكم زمن خميص

ويبدو أنها ليست من هذا الباب؛ فان (البطن) اكتسب معنى الجمع من إضافته إلى ضمير الجمع، أما الدبر فاكتسب معنى الجمع من تعريفه بـ (أل) الجنسية؛ (وإفراده لارادة الجنس، أو لأن كل واحد يولي دبره)[109].

---

(105) البحر المحيط 517/6، وينظر: مسائل الرازي وأجوبتها/247.

(106) الكتاب 209/1، وينظر: المقتضب 172/2 – 173.

(107) معاني القرآن 110/3، وينظر: 224/3، ومعاني القرآن للأخفش 489/2، وجامع البيان 108/27.

(108) ينظر: الكشاف 440/4.

(109) تفسير البيضاوي 449/2.

وقال أبو حيان: (والدبر هنا اسم جنس ... وحسّن اسم الجنس هنا كونه فاصلة)(110)، ولذلك قرىء: الأدبار(111)، بالجمع على الأصل.

وجاء في مواضع أخرى على الأصل عندما لم يقع فاصلة كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر: 12].

وقوله: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[آل عمران: 111]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ..﴾ [الأحزاب: 15] ، لكنه وقع فاصلة في قوله تعالى: ﴿... جَعَلَهُ .. إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: 15].

ومن المعروف أن فواصل سورة القمر تنتهي بحرف الراء فجاءت لفظة (الدبر) مفردة تحمل معنى الجمع الذي تدل عليه (أل) الجنسية وذلك لتناسب الفواصل السابقة واللاحقة لها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: 184]، قال أبو حيان: (وكان ذكر الكتاب مفرداً وان كان مجموعاً من حيث المعنى لتناسب الفواصل ولم يلحظ فيه أن يجمع كالمعطوف عليهما لذلك)(112).

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[القمر: 54]، أي أنهار قال الفراء: (معناه أنهار، وهو في مذهبه كقوله ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾[القمر: 45]،

---

(110) البحر المحيط 138/8، وينظر: النهر الماد من البحر المحيط 183/8، والفتوحات الإلهية 250/4.

(111) ينظر: الكشاف 440/4، والبحر المحيط 183/8.

(112) البحر المحيط 133/3.

وزعم الكسائي أنه سمع العرب يقولون: أتينا فلاناً فكنا في لحمه ونبيـذه فوحـد ومعناه الكثير)[113].

ونسب الزركشي إلى الفراء قوله: (الأصل (أنهار)، وإنما وُحّد لأنـه رأس آية فقابل بالتوحيد رؤوس الآي)[114].

ويرى أحد الباحثين المحدثين[115]، أن الفراء لاحظ أن اصل الكلام (فـي جنات وأنهار) وهذا السياق يشبه – عند الفراء – سياق الآية ﴿وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ أي الأدبار.

ولكنه وجد لتناسب الفواصل موسيقياً وان لم يصرح الفراء بـذلك وجـاء إفراد كلمة (نهر) لتؤدي غرضاً هو المحافظة على السياق الموسيقي للفواصـل التي تنتهي بحرف الراء.

أما الطبرسي (ت 548 هـ) فيرى أنه: (وُضع نهر في موضع أنهار لأنـه اسم جنس يقع على القليل والكثيـر. والأولـى أن يكـون إنمـا وحـدّ لوفـاق الفواصل)[116]، وقال أبو حيان: (والمراد به الجنس وحسنه كونه فاصـلة)[117]، وقيل معنى نهر[118]: الضياء من النهار والسعة في الأرزاق والمنازل.

(113) معاني القرآن 111/3.

(114) البرهان في علوم القرآن 63/1 – 64.

(115) ينظر: السياق الموسيقي وأثره في بناء الجملة العربية/59.

(116) مجمع البيان 195/9، وينظر: الكشاف 442/4، وتفسير البيضاوي 450/2.

(117) النهر الماد من البحر المحيط 182/8.

(118) ينظر: معاني القرآن للفراء 111/3، والكشاف 442/4، والبحر المحيط 184/8، وتفـسير البيضاوي 450/2، ولسان العرب (نهر) 237/5، والبرهان في علوم القرآن 64/1.

وقد قرئت (نُهُر) بضم النون والهاء[119]، وذهب ابـن جنـي (ت 392 هـ) إلى أنهار (جمع نهر، كما جاء عنهم من تكسير فَعَل على فُعُل، كأسَدَ وأُسُد ووثن ووثن ... وأنّس بذلك أن ما قبل الراء في أواخر هذه الآي وهي (سـقر وقـدر ونكر ومدكر، وزبر ومستطر) محرك، فكأن الرغبة في استواء هذه الفواصل هو الذي زاد في الأنس بتثقيل (النهر) على هذا التأويل الذي في (نهر) كما يختـار ترك همز (الشان) في سورة الرحمن، لتوافـق رؤوس الآي فيهـا: (تكـذبان)، ونحوها، واليه ذهب الفراء)[120].

رابعاً: قوله تعالى: ﴿.. وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: 69]، أي رفقـاء، اختلف المفسرون واللغويون في سبب إفراد كلمة ﴿رَفِيقًا ﴾ فقال أبـو عبيـدة: (أي رفقاء، والعرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع)[121].

وقال الفراء: (إنما وحّد الرفيق وهو صفة لجمـع؛ لأن الرفيـق والبريـد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد والى الجمـع ...)[122]، وقـال الأخفـش: (والرفيق واحد في معنى جماعة، مثل: هم لي صديق)[123].

والرفيق – عند الزمخشري – [124]، كالصديق والخليط في استواء الواحد والجمع فيه، وأجاز أن يكون مفرداً بيّن الجنس في باب التمييـز. وأجـاز أبـو البركات الانباري في نصبه وجهين[125]:

(119) هي قراءة زهير الفرقبي والأعمش ينظر: المحتسب 300/2.

(120) المحتسب 301/2، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية /508.

(121) مجاز القرآن 131/1، وينظر: تأويل مشكل القرآن/219.

(122) معاني القرآن 268/1.

(123) معاني القرآن 242/1.

(124) ينظر: الكشاف 531/1.

(125) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 258/1، و: إملاء ما منّ به الرحمن 186/1.

الأول: أن يكون منصوباً على التمييز، ويراد به هنا الجمع فوحّد كما يوحّد التمييز في نحو: عشرون رجلاً. والثاني: أنه منصوب على الحال.

وعلل ابن يعيش[126] (ت 643 هـ) مجيء التمييز مفرداً نكرة بأنه لبيان الجنس فيغني فيه الواحد عن الجمع كما أن النكرة أخف وبه يحصل الغرض فلم يعدل عنه إلى ما هو اثقل منه. وقال في موضع آخر: (وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع)[127].

وعلل أبو حيان مجيء ﴿رَفِيقًا﴾ مفرداً بأنه[128]: إمّا لأن الرفيق مثل الخليط والصديق يكون بلفظ واحد للمفرد والجمع، وإما لإطلاق المفرد في باب التمييز اكتفاء ويراد به الجمع، ويحسّن ذلك هنا كونه فاصلة. وذلك لأن الفواصل السابقة واللاحقة تنتهي بالألف عند الوقف ولو جمع فقال (رفقاء) لفات التناسب بين فواصل الآيات والله اعلم.

خامساً: قوله تعالى: ﴿... وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: 4]، أي ظهراء. فقد اخبر عن الجمع بالمفرد، وعد ابن قتيبة (ت 276 هـ)[129] ذلك من باب وصف الجمع بالمفرد. ويقول أبو عبيدة : (العرب قد تجعل فعل الجميع على لفظ الواحد، قال: * إن العواذل ليس لي بأمير *)[130]، أي أمراء.

وذكر ابن فارس (ت 395 هـ) أن العرب تصف الجميع بصفة الواحد وعدّ منه هذه الآية[131]، وقال ابن الشجري (ت 542 هـ):

---

(126) ينظر: شرح المفصل 21/6.

(127) شرح المفصل 70/2.

(128) ينظر: البحر المحيط 288/3 ، و: البرهان في علوم القرآن 233/2، 288.

(129) ينظر: تأويل مشكل القرآن/220.

(130) مجاز القرآن 261/2 ، وينظر: 9/1، و 45/2.

(131) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة/213.

(وفعيل كثيراً ما تستعمله العرب في معنى الجماعة)[132]، وهو عنـد الطبرسـي (من الواحد الذي يؤدي معنى الجمع)[133]، أما أبو البركات الانباري[134]، فعلـل إفراد ﴿ظَهِيرٌ﴾ بأنه على (فعيل) و (فعيل) يكون للواحد والجمع.

ويرى الزمخشري أن المعنى: (فوج مظاهر له، كأنهم يد واحدة على مـن يعاديه)[135]. وقدر أبو حيان موصوفاً محذوفاً والأصل: فوج ظهير[136].

والصحيح أن صيغة (فعيل) تكون للواحد والجمع وجاءت هنا مراداً بهـا الجمع لتؤدي غرضاً صوتياً هو الانسجام والتوافق بين الفواصل.

سادساً: قوله تعالى: ﴿... وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهـف: 51]، أي أعضاداً، قال ابـن منظـور(ت 711 هـ)، (وإنمـا أفـرد لتعتـدل رؤوس الآي بالإفراد))[137].

أما أبو البقاء العكبري فعلل عدم الجمع بقوله: (... ولم يجمع لأن الجمـع في حكم الواحد إذ كان المعنى أن جميع المـضلين لا يـصلح ان ينزلـوا فـي الاعتصام بهم منزلة الواحد، ويجوز أن يكون اكتفى بالواحد عـن الجمـع)[138]، ولقد جاءت لفظة ﴿عَضُدًا﴾ مفردة لأنها وقعت فاصلة لتنـسجم مـع الفواصـل الأخرى المنتهية بالألف في حالة الوقف ولو جاءت (اعضاداً) بالجمع لما حـدث هذا الانسجام.

---

(132) الامالي الشجرية 174/1.

(133) مجمع البيان 316/10، وينظر: البرهان في علوم القرآن 288/2.

(134) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 447/2.

(135) الكشاف 566/4.

(136) ينظر: البحر المحيط 291/8، واللسان (ظهر) 225/4.

(137) لسان العرب (عضد) 293/3، والبرهان في علوم القرآن 64/1.

(138) إملاء ما منّ به الرحمن 104/2 وينظر: مجاز القرآن 406/1.

سابعاً: قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [طه: 8]، وصف الجمع بالمفرد المؤنث؛ لأن الحسنى (تأنيث الأحسن) يقال: الاسم الأحسن، والأسماء الحسنى؛ ولو قيل في غير القرآن الحُسْن لجاز، ومثله قوله تعالى: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى ﴾ [طه: 23]، لأن الجماعة مؤنثة[139].

وقال الطبرسي: (وإنما قال: الحسنى بلفظ التوحيد ولم يقل: الاحاسن؛ لأن الأسماء مؤنثة تقع عليها هذه كما تقع على الجماعة هذه كأنه اسم واحد للجمع)[140]، وقال أبو حيان: (والحسنى تأنيث الأحسن، وصفة المؤنثة المفردة تجري على جمع التكسير، وحسّن ذلك كونها وقعت فاصلة)[141].

ومن المعروف أن فواصل سورة طه تنتهي بالألف، ولذلك وقعت لفظة ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ في موقعها المناسب، ولكنّ الصفة جاءت مطابقة للموصوف في الجمع لما وقعت فاصلة كما في قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ﴾ [طه: 4]، وهو جمع العليا تأنيث الأعلى[142]، وكذلك قدّم الأرض في هذه الآية لتستقيم رؤوس الآيات[143]، ولو قال: خالق السموات العلى والأرض لاختل نظام الفواصل المبنية على الألف، لأنه في غير هذه الآية يقدم السموات على الأرض كقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ... عَلَيۡكُمۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [لقمان: 26].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَلَهُمۡ وَلَهُمۡ. ﴾ [الأعراف: 180]، يقول أبو حيان: (فـ ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ تأنيث (الأحسن)، ووصف الجمع الذي لا يعقل بما

(139) ينظر: لسان العرب (حسن) 116/13.

(140) مجمع البيان 3/7.

(141) البحر المحيط 227/6، وينظر: النهر الماد من البحر المحيط 223/6.

(142) ينظر: تفسير لبيضاوي 43/2.

(143) ينظر: مجمع البيان 2/7.

توصف به الواحدة كقوله: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: 18]، وهو فصيح، ولو جاء على المطابقة للجمع لكان التركيب (الحُسَن) على وزن (الأخر) كقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة: 184]، لأن جمع ما لا يعقل يخبر عنه ويوصف بجمع المؤنثات؛ وان كان المفرد مذكراً، وقيل: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ مصدر وصف به)(144).

ثامناً: قوله تعالى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: 18]، ولم يقل أخر، قال الفراء: (جعل ﴿أُخْرَىٰ﴾ نعتاً للمآرب وهي جمع، ولو قال: أخر جاز، كما قال: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة: 184])(145)، وقال العكبري: (أخرى على تأنيث الجمع، ولو كان أخر لكان على اللفظ)(146).

ويرى ابن منظور أن لفظ ﴿أُخْرَىٰ﴾ في الآية (جاء على لفظ صفة الواحد؛ لأن مآرب في معنى جماعة أخرى من الحاجات، ولأنه رأس آية)(147)، أما أبو حيان فيرى أنه: (عامل المآرب وان كانت جمعاً معاملة الواحدة المؤنث فأتبعها صفتها في قوله ﴿أُخْرَىٰ﴾ ولم يقل: أخر؛ رعياً للفواصل، وهو جائز في غير الفواصل فكان أجود وأحسن في الفواصل)(148).

ومن المعروف – كما ذكرنا سابقاً – أن فواصل سورة طه تنتهي بالألف فجاء وصف ﴿مَآرِبُ﴾ بالمفرد المؤنث ﴿أُخْرَىٰ﴾ لتتفق الفواصل في انتهائها بهذا الحرف.

---

(144) البحر المحيط 429/4، وينظر: البرهان في علوم القرآن 451/2.

(145) معاني القرآن 177/2.

(146) إملاء ما منّ به الرحمن 120/2.

(147) لسان العرب (أخر) 13/4.

(148) البحر المحيط 235/6، وينظر: 429/4، وينظر: البرهان في علوم القرآن 451/2.

تاسعاً: قوله تعالى: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾ [طه: 23]، والكبرى تأنيث الأكبر والجمع: الكبر[149]. قال الفراء: (وقوله: ﴿ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾، ولو قيل: الكبر كان صواباً وهي بمنزلة ﴿ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه: 8] و ﴿ مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾)[150].

ورأى أبو عبيدة أن في الآية تقديماً وتأخيراً فقال: (مجازها مقدم ومؤخر أي لنريك الكبرى من آياتنا)[151]، وأجاز العكبري[152]، أن تكون ﴿ ٱلْكُبْرَى ﴾ صفة لآيات وحكمها حكم ﴿ مَـَٔارِبُ ﴾ [طه: 18] ولو قال: الكبر لجاز، ويجوز – عنده – أن تكون ﴿ ٱلْكُبْرَى ﴾ منصوبة بـ﴿ لِنُرِيَكَ ﴾ و﴿ مِنْ ءَايَٰتِنَا ﴾ حال منها، والأصل لنريك الآية الكبرى من آياتنا.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم: 18]، فقد (قيل: ﴿ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ مفعول ﴿ رَأَىٰ ﴾، أي رأى الآيات الكبرى... وقيل: ﴿ مِنْ ءَايَٰتِ ﴾ هو في موضع المفعول، و ﴿ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ صفة لآيات ربه، ومثل هذا الجمع لا يوصف بوصف الواحدة. وحسّن ذلك هنا كونها فاصلة كما في﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾[طه: 23] عند من جعلها صفة لـ ﴿ ءَايَٰتِنَا ﴾)[153].

---

(149) ينظر: لسان العرب (كبر) 130/5.

(150) معاني القرآن 178/2.

(151) مجاز القرآن 18/2.

(152) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن 121/2.

(153) البحر المحيط 160/8، وينظر: النهر الماد من البحر المحيط 156/8.

المبحث الثالث: جمع ما حقه التثنية

الأصل في المثنى أن يدل على اثنين، ولكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنيـة ومعناه الجمع إذا دلت على ذلك قرينة، قال الفراء: (وربّما ذهبت العرب بالاثنين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع)(154)، وقد ورد المثنى مجموعـاً حمـلاً على المعنى في الفواصل القرآنية وفي غير الفواصل، ونقتصر هنا على ما وقع في الفواصل القرآنية فيما يأتي:

أولاً: المثنى اسم جمع

يوضع الجمع موضع المثنى إذا كان المثنى اسم جمع يقع تحـت مفـرده أفراد كثيرون، جاء ذلك في قولـه تعـالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: 45]، فقـد جـاء ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ صفة لـ ﴿فَرِيقَانِ﴾ على المعنى لأن الفريق اسم جمع يقع تحته أفراد كثيرون.

ولو جاء على اللفظ لقال يختصمان قال النحاس: (﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ علـى المعنى و (يختصمان) على اللفظ)(155)، وقال أبو حيان: (وجاء ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ على المعنى لأن الفريقين جمع ... وأوثر﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ على (يختـصمان) – وإن كان من حيث التثنية جائزاً فصيحاً – لأنـه مقطعفـصل)(156)، وذلـك لأن فواصل هذه السورة تنتهي بالنون المردفة بالواو أو الياء.

ويبدو أن أبا البركات الانباري وقع في وهم عندما قال: (و ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ جملة فعلية في موضع نصب من وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع نـصب

(154) معاني القرآن 391/2.

(155) إعراب القرآن 214/3.

(156) البحر المحيط 82/7.

على الحال من الضمير في (فريقين). والثاني: أن يكون في موضع نصب لأنه وصف لـ (فريقين)) [157]، والصواب أن جملة ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ في موضع رفع لأنها نعت لمرفوع، ولم يعربها أحد حالاً لأن ﴿ فَرِيقَانِ ﴾ لا ضمير فيها حتى يكون صاحب الحال، كما أن ﴿ فَرِيقَانِ ﴾ لا يجوز أن يكون صاحب حال؛ لأنه نكرة لا مسوّغ لها.

ثانياً: المثنى بمعنى الجماعتين أو الصنفين

يوضع الجمع موضع المثنى عندما تكون التثنية على معنى الجماعتين أو الصنفين. ورد على ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: 11]، قال الفراء: (ولم يقل: طائعتين ولا طائعات، ذهب به إلى السموات ومن بينهن، وقد يجوز ان تقولا وان كانتا اثنتين: أتينا طائعتين، فيكون كالرجل لما تكلمتا) [158]، وقال النحاس: (ولم يقل: طائعات، ففي هذا ثلاثة اوجه:

الكسائي قال: يكون أتينا بمن فينا طائعين. يكون لما خبّر عنهن بالإتيان أجرى عليهن ما يجرى على من يعقل من الذكور. والجواب الثالث: أنه رأس آية) [159]، وقال ابن الشجري: (فالسماء والأرض هاهنا تجريان مجرى الفرقتين أو الفريقين، تقول: الفرقتان أو الفريقان قالا، ولو قلت: الفرقتان قالوا، كان حسناً ... وجاء قوله: ﴿ طَآئِعِينَ ﴾ جمعاً منصوباً على الحال من السماء والأرض حملاً على المعنى كما تقول جاء الفريقان متسلحين، وجاء الجيش متفرقين) [160].

---

(157) البيان في غريب إعراب القرآن 223/2

(158) معاني القرآن 13/3.

(159) إعراب القرآن 51/4.

(160) الامالي الشجرية 211/1 – 312.

ووضع الزركشي هذه الآية تحت باب (خطاب الجمادات خطاب من يعقل) وتقدير ﴿طَآئِعِينَ﴾ عنده طائعة وعلل الجمع بقوله: (لما كانت ممن يقول، وهي حالة عقل، جرى الضمير في ﴿طَآئِعِينَ﴾ عليه)[161].

ولقد جاءت لفظة ﴿طَآئِعِينَ﴾ مؤدية أغراضاً عدة منها المحافظـة علـى نظام الفواصل المبنية على حرف النون.

ثالثاً: المثنى شيئان منفصلان

يوضع الجمع موضع المثنى في كل شيئين مما في بدن الإنسان منه شيء واحد[162]، وذلك كقوله تعـالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التحـريم: 4]، جمع (القلوب) والمراد بها قلبان فلم يقل: قلباكما؛ وذلك بشرط أن يكون الجمـع مضافاً إلى ضمير المثنى.

وقد جاء الجمع في الشيئين المنفصلين المفردين غير مضاف إلى ضـمير المثنى في قولـه تعـالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١١٤﴾ وَنَجَّيْنَٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١١٥﴾ وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الصافات: 114 – 116]، فالآيات بصدد الحديث عن موسى وهارون (ع) ولذلك عاد الضمير عليهما مثنى، ولكـن الضمير جاء جمعاً في قوله ﴿وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾، لأن الجمع جاء لهما ولاتباعهما كما يقول الفراء: (فجعلهما كالجمع ، ثم ذكرهما بعد اثنين وهذا مـن سعة العربية أن يذهب بالرئيس: النبي والأمير وشبهه إلى الجمع لجنوده واتباعه والى التوحيد لأنه واحد في الأصل)[163]، ونلاحظ أنه لو جاء على التثنية لكـان: (ونصرناهما فكانا هما الغالبْين) فيذهب المدّ الذي بنيت عليه فواصل هذه السورة.

(161) البرهان في علوم القرآن 246/2، وينظر: الكتاب 47/2، ومجاز القرآن 10/1 – 11، ومن بديع لغة التنزيل/276.
(162) ينظر: الكتاب 621/3 – 623، ومعاني القرآن للأخفش 229/1 – 231.
(163) معاني القرآن 390/2 – 391.

المبحث الرابع: إفراد ما حقه التثنية

جاء المفرد دالاً على المثنى، وعبّر عنه ابن الصائغ بـ (الاستغناء بالأفراد عن التثنية)[164]، ومما ورد في الفاصلة القرآنية ما يأتي:

أولاً: إسناد فعل الاثنين إلى الواحد

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه:117]، قال الفراء: (ولم يقل: فتشقيا؛ لأنّ آدم هو المخاطب وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة)[165].

وعلل العكبري ذلك بقوله: (أفرد بعد التثنية لتتوافق رؤوس الآي مع أن المعنى صحيح لأن آدم (عليه السلام) هو المكتسب وكان أكثر بكاء على الخطيئة منها)[166].

أما أبو حيان فعلل ذلك بقوله: (واسند الشقاء إليه وحده بعد إشراكه مع زوجه في الإخراج من حيث كان هو المخاطب أولاً والمقصود بالكلام، ولأن في ضمن شقاء الرجل شقاء أهله وفي سعادته سعادتها، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها مع المحافظة على الفاصلة)[167]، وعد الزركشي هذا الأسلوب من باب (خطاب الاثنين بلفظ الواحد)[168].

وقد جاء بـ ﴿ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ لينسجم السياق مع الآيات الأخر قبل هذه الآية وبعدها (ولو جرى الكلام على النسق المعتاد لقيل: (فتشقيا) وما أثقل الأسلوب في

---

(164) الإتقان في علوم القرآن 299/3.

(165) معاني القرآن 193/2، وينظر: إعراب القرآن 58/3، والبرهان في علوم القرآن 240/2.

(166) إملاء ما منّ به الرحمن 128/2.

(167) البحر المحيط 284/6 ، وينظر: الكشاف 91/3 – 92.

(168) البرهان في علوم القرآن 240/2.

تلك الحال ! وما أبعده عن موطن الإعجاز الفني ! مع كونه لا يـؤدي الغـرض الموسيقي المقصود)[169].

ثانياً: دلالة (فعيل) على الاثنين

ورد ذلك في قوله تعـالى: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق:17]، قال الفراء: (اكتفى بالقعيد من صاحبه لأن المعنى معروف)[170]، وعدّ منه قـول الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ، والـرأي مختلـف[171]

وقول الفرزدق:

إني ضمنتُ لمن أتاني ما جنى وأبى، وكان وكنت غير غدور[172]

ولم يقل: غدورين. وذكر الفراء أنه (يقال: قعيد، ولم يقـل قعيـدان)[173]، ونقل عن ابن عباس قوله: (قعيد عن اليمين وعن الشمال يريد – قعود، فجعـل القعيد جمعاً)[174]، ويرى سيبويه[175]، أن ﴿ قَعِيدٌ ﴾ مثل فريق وصـديق يكـون للجماعة.

(169) السياق الموسيقي للجملة العربية/ 58.

(170) معاني القرآن 193/2، و 77/3، وينظر: معاني القرآن للأخفـش 2/ 483، ومعـاني القرآن وإعرابه 5 /44.

(171) ينظر: معاني القرآن 363/2، و 77/3، والكتاب 75/1، 76.

(172) ينظر: المصدران السابقان في المواضع نفسها.

(173) معاني القرآن 77/3.

(174) معاني القرآن 77/3.

(175) ينظر: الكتاب 36/3.

وذكر النحاس[176]، أنه لم يقل: قعيدان ووجّه ذلك أربعة توجيهات هي:

1. مذهب سيبويه والكسائي أن المعنى: عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، ثم حذف.
2. مذهب الأخفش والفراء أن ﴿قَعِيدٌ﴾ واحد يؤدي عن اثنين والكثر منهما.
3. يرى المبرّد أنه من باب التقديم، أي عن اليمين قعيد ثم عطف عليه: ﴿وَعَنِ ٱلشِّمَالِ﴾.
4. أن يكون ﴿قَعِيدٌ﴾ بمعنى الجماعة كما يستعمل العرب (فعيل) في ذلك.

ويرى الزمخشري[177]، أن القعيد: القاعد كالجليس بمعنى الجالس وتقديره: عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد من المتلقيين فترك أحدهما لدلالة الثاني عليه.

أما الرازي (ت 666 هـ) فذكر لذلك ثلاثة أجوبة هي:[178]

1. حذف أحدهما اكتفاء بالآخر.
2. لأنه صيغة (فعيل).
3. إنما لم يقل: قعيدان، رعاية لفواصل السورة.

(176) ينظر: إعراب القرآن 224/4.

(177) ينظر: الكشاف 384/4 – 385، و: مجمع البيان 144/9، واللسان (قعد) 360/3 وفيه أن القعيد (فعيل بمعنى مفاعل).

(178) ينظر: مسائل الرازي وأجوبتها 113/2.

ثالثاً: دلالة (أفعل التفضيل) على الاثنين

في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ١١ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾[الشمس: 11 –12]، قال الفراء: (يقال: إنهما كانا اثنين: فلان ابن دهر، والآخر قـدار، ولـم يقـل: أشقياها، وذلك جائز لو أتى؛ لأن العرب إذا أضافت (أفعل) التي يمـدحون بهـا وتدخل فيها (من) إلى أسماء وحّدوها في موضع الاثنـين والمؤنـث والجمـع، فيقولون للاثنين: هذان افضل الناس وهذان خير الناس، ويثنون أيضاً، أنـشدني في تثنيته أبو القمقام الأسدي:

ألا بكّر الناعي بخيري بنـي أسـد بعمرو بن مسعود وبالسّيد الصمد

... وأنشدني آخر في التوحيد وهو يلوم ابنين له:

يا أخبث الناس كل الناس قد علمـوا لو تستطيعان كنا مثل مِعْـضادِ

فوحّد، ولم يقل يا اخبثي، وكل صواب)[179].

ورد النحاس على الفراء قائلاً: (هذا الذي حكاه خلاف مـا قـال الله جـلّ وعزّ، وقاله رسول الله (ص)، وقاله أهل التأويل: قال الله: أشـقاها فخبّـر عـن واحد، فحكى أنهما اثنان، وقال رسول الله (ص): انتدب لها رجـل، ولـم يقـل رجلان، وقال أهل التأويل: انتدب لها قُدار بن سالف)[180].

ونسب السيوطي (ت 911 هـ) إلى الفراء قوله: (فانهما رجلان: قُدار وآخر معه، ولم يقل: (أشقياها) للفاصلة)[181]. والفراء قال: (يقال: انهما كانـا اثنـين) فاسند القول إلى غيره وقال وذلك (جائز لو أتى) لأن اسم التفضيل المضاف إلى

(179) معاني القرآن 268/3.

(180) إعراب القرآن 238/5.

(181) الإتقان في علوم القرآن 299/3.

معرفة يجوز فيه وجهان: إفراده، ومطابقته لما قبله فنقـول: المحمـدان أفـضل الرجال، وأفضلا الرجال، وجاء بشاهد لكل وجه.

أما ما نقله السيوطي عنه بأنه لم يقل (أشقياها) للفاصلة فهـو لـم يـذكر الفاصلة كما ورد في نصه المتقدم، وقال الكرمـاني (ت 500 هـ): (قيـل: همـا رجلان: قدار بن سالف، ومصدع بن زهير، فوحّد لـروي الآيـة)[182]، وعلـق المحقق على العبارة الأخيرة قائلاً: (كل توجيه من هذا القبيل لا يعتدّبه)[183].

أما الزمخشري فذكر أن المراد بـ ﴿أَشۡقَىٰهَا﴾: (قُدارُ بن سالف، ويجوز أن يكونوا جماعة، والتوحيد لتسويتك في أفعل التفضيل بـين الواحـد والجمـع والمذكر والمؤنث)[184].

وذكر البيضاوي (ت 791 هـ) أن المراد به: (أشقى ثمود وهو قـدار بـن سالف، أو هو ومن ما لأه على قتل الناقة، فان أفعل التفضيل إذا أضـفته صـلح للواحد والجمع)[185]، وعلى رأي الزمخشري والبيضاوي يجوز أن يكون المراد بـ ﴿أَشۡقَىٰهَا﴾ واحداً أو جماعة.

ويجوز أن يكون (أفعل) لا يراد به اسم التفضيل وانما يكون مؤولاً باسـم الفاعل أو الصفة المشبهة فيكون ﴿أَشۡقَىٰهَا﴾ بمعنى (الشقي منهـا)[186]. كمـا فسره ابن قتيبة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى﴾ [الليـل:15]، إذ فـسره الفراء بأنه: (من كان شقياً في علم الله)[187].

---

(182) البرهان في متشابه القرآن/362.

(183) البرهان في متشابه القرآن/362 (2هـ).

(184) الكشاف 760/4.

(185) تفسير البيضاوي 600/2.

(186) تفسير غريب القرآن/530.

(187) معاني القرآن 272/3.

وأجاز أبو عبيدة ذلك في الآية وقال (والعرب تضع أفعـل فـي موضـع الفاعل)[188]، وذكر من شواهد ذلك قول طرفة:

تمنى رجال أن أموت وإن أمتْ فتلك سبيل لست فيهـا بأوحـد

أي بواحد[189].

المبحث الخامس: تثنية ما حقه الإفراد

عبرّ عنه ابن الصائغ بـ (الاستغناء بالتثنية عن الإفراد)[190]، وقد أشـار الفراء إلى هذه الظاهرة عند الوقوف على قوله تعالى: ﴿ وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن:46]، فقال: (ذكر المفسرون: أنهما بستانان من بساتين الجنة، وقد يكون في العربية جنّة تثنيها العرب في أشعارها؛ أنشدني بعضهم:

ومهمهين قذفين مـرتينْ قطعته بالأم لا بالـسمتينْ

يريد: مهمهاً وسمتا واحداً، وأنشدني آخر:

يسعى بكيداءَ ول هذمين قد جعل الارطاة جنتـين

وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا يحتملـه الكلام)[191].

ونسب الزركشي إلى الفراء قوله: (هذا مذهب العرب فـي تثنيـة البقعـة الواحدة وجمعها كقوله (ديار لها بالرقميتين) وقوله (بطن المكتين) وأشير بـ ذلك

(188) مجاز القرآن 302/2، وينظر: المقتضب 245/3 – 246.

(189) ينظر: مجاز القرآن 121/2.

(190) الإتقان في علوم القرآن 299/3.

(191) معاني القرآن 118/3.

إلى نواحيها، أو للإشعار بأن لها وجهين، وأنك إذا أوصلتها ونظرت إليها يميناً وشمالاً رأيت في كلتا الناحيتين ما يملأ عينك قرة، وصدرك مسرة)[192].

ونسب الزركشي إلى الفراء تعليل ذلك بقوله: (وإنما ثناهما لأجل الفاصلة؛ رعاية للتي قبلها والتي بعدها على هذا الوزن. والقوافي تحتمل في الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام)[193].

وقد ردّ ابن قتيبة على الفراء فقال: (وهذا من اعجب ما حمل عليه كتاب الله ونحن نعوذ بالله من أن نتعسف هذا التعسف، ونجيز على الله – جل ثناؤه – الزيادة والنقص في الكلام، لرأس آية. وإنما يجوز في رؤوس الآي: أن يزيد هاء السكت ... وألفاً ... أو يحذف همزة من الحرف ... أو ياء ... لتستوي رؤوس الآي، على مذاهب العرب في الكلام ... فأما أن يكون الله عز وجل وعد جنتين، فيجعلها جنة واحدة من أجل رؤوس الآي فمعاذ الله)[194].

وردّ الدكتور أحمد الجنابي[195] على ابن قتيبة بأنه ألزم الفراء ما لم يقله، لأن الفراء قال: قد تكون في العربية جنة تثنيها العرب في أشعارها لأن الشعر يحتمل هذا، ولم يقل: لأن الكلام يحتمل ذلك. وفرق كبير ما بين التعبيرين.

وقد أطلق صاحب هذا الكلام رأي الفراء وقيّده صاحبه بالشعر، هذا من جهة، والشيء الآخر الذي نواجه به ابن قتيبة هو أن القرآن نزل بلغة العرب فإذا جاء في القرآن ما يوافق أساليب العرب فهذا من طبيعة الأشياء وتتفق اتفاقاً تاماً مع كونه عربياً.

---

(192) البرهان في علوم القرآن 64/1.

(193) البرهان في علوم القرآن 65/1.

(194) تفسير غريب القرآن/440، وينظر: البرهان في علوم القرآن 65/1.

(195) ينظر: السياق الموسيقي للجملة العربية/62.

ولكن الجنابي يرى أن الجنتين في الآية تعني الجنان الكثيرة وذلك بدليلين[196]:

أحدهما: قياسي وهو أن العرب تطلق المثنى وتريد الجمع.

والآخر: سماعي أو نقلي وهو أن القرآن وعد المؤمنين جنات كثيرة.

وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن الصائغ ونسبه إلى الفراء نفسه[197]، فنقل عن الفراء أنه أراد (جنات) فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة، ثم قال: وهذا غير بعيد، وإنما عاد الضمير بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للّفظ.

وعلل الزمخشري قوله تعالى: ﴿ جَنَّتَانِ ﴾ فقال:((الخطاب للثقلين؛ فكأنه قيل: لكل خائفين منكما جنتان: جنة للخائف الإنسي، وجنة للخائف الجنيّ. ويجوز أن يقال: جنة لفعل الطاعات، وجنة لترك المعاصي، لأن التكليف دائر عليهما، وأن يقال: جنة يثاب بها، وأخرى تضم إليها على وجه التفضيل))[198]، فعلى قول المفسرين أن التثنية في ﴿ جَنَّتَانِ ﴾ حقيقية وليست مجازية يراد بها جنة واحدة.

196 – ينظر: السياق الموسيقي للجملة العربية/63.

197– ينظر: الإتقان في علوم القرآن 299/3.

198– الكشاف 445/4، وينظر: مجمع البيان 207/9، وتفسير البيضاوي 455/2.

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحث (الحمل على المعنى في الفاصلة القرآنية) يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي:

1) ورد الحمل على المعنى في القرآن الكريم كثيراً سواء أكان ذلك في الفاصلة أم في غيرها، واقتصر هذا البحث على ما ورد منه في الفاصلة.

2) هناك أسماء يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى المعنى، لأنها تدل على العموم والكثرة والجنس والإبهام مثل: كل، ومن، وما، والذي، وهذه ورد الحمل على معناها في الفاصلة القرآنية.

3) هناك أسماء مفردة تحمل معنى الجمع يجوز الحمل على لفظها وعلى معناها، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، والمعرف بـ (أل) الجنسية ، والمصدر، والنكرة في سياق النفي، وهذه ورد الحمل على معناها في الفاصلة القرآنية.

4) وردت أسماء مفردة أدت معنى الجمع لأنها وقعت فواصل، مثل: إمام ، ونهر، والدبر، ورفيق، وظهير، وغير ذلك.

5) ورد المثنى بمعنى الجمع، فحمل على معناه، وذلك عندما كان المثنى اسم جمع، أو كان بمعنى الجماعتين، أو كان شيئين منفصلين.

6) اسند فعل الاثنين إلى الواحد، ودلت صيغة (فعيل) على المثنى والجمع.

7) أدى الحمل على المعنى في الفاصلة القرآنية إلى إيجاد إيقاع صوتي متناغم بين فواصل الآيات القرآنية.

مراجع الفصل الرابع

1. الإتقان في علوم القرآن/جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمـال (ت 911 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1988.
2. الأصول في النحو/ابن السراج، أبو بكر محمد بـن سـهل (ت 316 هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3/1987.
3. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ابن خالويه، الحسين بـن احمـد (ت370 هـ) دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.
4. إعراب القرآن/النحاس، احمد بن محمد، (ت 338 هـ) تحقيق: د. زهيـر غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،ط3 /1988.
5. الأمالي الشجرية/ابن الشجري، هبـة الله بـن علـي، (ت 542 هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
6. إملاء ما منّ به الرحمن/أبو البقاء العكبـري، عبـد الله بـن الحـسين، (ت 616 هـ)، تحقيق:، إبراهيم عطوه عوض، شركة ومطبعة مـصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2/1969.
7. البحر المحيط/أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، مكتبـة ومطابع النصر الحديث، الرياض.
8. البرهان في علوم القرآن/الزركشي، محمد بـن عبـد الله، (ت 794 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/1988.
9. البرهان في متشابه القرآن/الكرماني، محمود بن حمـزة، (ت 500 هـ)، تحقيق أحمد عز الدين عبد الله، دار صادر، بيروت، ط2/1996.

10. بدائع الفوائد/ابن قيّم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي، (ت 751 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

11. البيان في غريب إعراب القرآن/أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577 هـ) تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة/1969 – 1970.

12. تأويل مشكل القرآن/ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، (ت 276 هـ) تحقيق: السيد احمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

13. التحرير والتنوير (المقدمات وتفسير الفاتحة وجزء عمّ)/محمد الطاهر بن عاشور، دار الكتب الشرقية، تونس/1956.

14. التعبير القرآني/ د. فاضل السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة/1988

15. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)/البيضاوي، عبد الله بن عمر، (ت 791 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ط1/1988.

16. جامع البيان عن تأويل القرآن/الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت 310 هـ)، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2/1954.

17. الخصائص/ابو الفتح عثمان بن جني، (ت392 هـ) تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت/ط2.

18. درة التنزيل وغرة التأويل/الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 430 هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط1/1973.

19. دقائق التصريف/المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. احمد ناجي القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي/1987.

20. السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها/د. احمد نصيف الجنابي، مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع، لسنة 1979.

21. شرح الكافية/رضي الدين الاسترابادي، محمد بن الحسن، (ت 686 ھ)، دار الكتب العلمية، بيروت/1985.

22. شرح المفصّل/ابن يعيش، يعيش بن علي (ت 643 ھ) عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.

23. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/احمد بن فارس (ت 395 ھ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت/1963.

24. العين/الفراهيدي، الخليل بن احمد، (ت 175 ھ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر/1980 – 1985.

25. الفاصلة في القرآن/محمد الحسناوي، المكتب الاسلامي، بيروت، دار عمار – عمان، ط2/1986.

26. الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية/الجمل، سليمان بن عمر (ت 1204 ھ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة الاستقامة.

27. القوافي/الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت 215 ھ) تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق/1970.

28. كتاب سيبويه/سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180 هـ)، تحقيـق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط1977/2 – 1983.

29. الكشاف/الزمخـشري، محمـود بـن عمـر (ت 538 هـ) دار الكتـاب العربي/1986.

30. لسان العرب/ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711 هـ) دار صـادر، دار بيروت/1955.

31. مجاز القرآن/أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت 210 هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، نشره: محمد سامي امين في مصر، ط1954/1 – 1963.

32. مجمع البيان في تفسير القرآن/الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت 548 هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت/1379 هـ.

33. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها/ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبـد الحلـيم النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسـلامي، القاهرة 1386 – 1389 هـ.

34. المخصص/ابن سيده، علـي بـن إسـماعيل (ت 458 هـ) دار الفكـر، بيروت/1978.

35. مسائل الرازي وأجوبتها/الرازي، محمد بن ابي بكـر بـن عبـد القـادر (ت 666 هـ) تحقيق وتصحيح: إبراهيم عطوه عوض، ملتزم الطبع والنشر شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1961/1م.

36. مشاكلة اللفظ والنظر إلى المعنى/د. إبراهيم السامرائي، مجلـة الـضاد، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الأول، شباط/1988.

37. معاني القرآن/الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت 215 هـ) تحقيق: د. فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت ط1981/2.

38. معاني القرآن/الفراء، يحيى بن زياد، (ت 207 هـ) عالم الكتب بيروت ، ط1983/3.

39. معاني القرآن وإعرابه/الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت 311 هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط1988/1 م.

40. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب/ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت 761 هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة المدني بالقاهرة.

41. المقتضب/المبرّد، محمد بن يزيد، (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

42. ملاك التأويل/ابن الزبير، احمد بن ابراهيم (ت 708 هـ)، تحقيق: سعيد الفلاّح، دار الغرب الإسلامي، ط1983/1 م.

43. من بديع لغة التنزيل/د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان ط1984/1 م.

44. من وحي القرآن/د. إبراهيم السامرائي، ط1981/1.

45. النهر الماد من البحر المحيط/أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ) مطبوع بهامش البحر المحيط، طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

الفصل الخامس
الوقف على الفواصل القرآنية

ويتضمن مبحثين هما:

- المبحث الأول: مفهوم الوقف وأقسامه وأحكامه
- المبحث الثاني: وجوه الوقف على الفواصل القرآنية

الفصل الخامس
الوقف على الفواصل القرآنية

توطئة

هذا بحث من البحوث التي تتعلق بالفاصلة القرآنية يدرس جانباً مهماً من جوانبها وهو كيفية الوقف على الفاصلة وما يتركه هذا الوقف من أثر جمالي ومن تناغم صوتي بين الفواصل، وما يحدث لها من تغيير، إذ إن الوقف موضع تغيير، والوصل يرد الأشياء إلى أصولها.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يتضمن مبحثين تتلوهما خاتمة وثبت المصادر والمراجع:

- المبحث الأول: مفهوم الوقف وأقسامه وأحكامه.
- المبحث الثاني: وجوه الوقف على الفواصل القرآنية.

المبحث الأول: مفهوم الوقف وأقسامه وأحكامه

أولاً: تعريف الوقف:

الوقف لغة:

جاء في العين: (الوقف: مصدر قولك وقفْتُ الدابة، ووقفْتُ الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً، قلت: وقفتُ وقوفاً، فإذا وقّفتَ الرجل على الكلمة قلتَ: وقّفتُهُ توقيفاً)[1].

وذكر ابن فارس (ت 395 هـ) أنّ الواو والقاف والفاء (أصلٌ واحدٌ يدل على تمكّث في شيء، ثم يقاس عليه. منه: وقفتُ أقف وقوفاً. ووقفتُ وقفي. وموقف الإنسان وغيره: حيث يقفُ)[2].

وجاء في المصباح المنير: (وقفت الدابةُ تقفُ وقفاً ووقوفاً: سكنت، ووقفتها أنا، يتعدى ولا يتعدى، ووقفتُ الدار وقفاً: حبستُها في سبيل الله، وشيء موقوف ووقف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقاف... ووقفتُ الرجل عن الشيء وقفاً: منعتُه عنه)[3].

ويظهر أنّ الوقف استعمل لمعان لغوية منها: السكون، والحبس والمنع، والكفّ عن الفعل والقول، والترك، والقطع[4].

---

(1) العين (قفو) 223/5.

(2) مقاييس اللغة 135/6.

(3) المصباح المنير 922/2، وينظر: الصحاح (وقف) 1440/4.

(4) تنظر: المصادر أنفسها، والتحديد في الإتقان والتجويد/171، والنشر في القراءات العشر 120/2.

الوقف اصطلاحاً:

عرّفه الرضيّ (ت 686 هـ) بأنه: (السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام)[5]، وعرّفه أبو حيان (ت 745 هـ) بأنه: (قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة)[6].

أمّا ابن الجزري (ت 833 هـ) فعرّفه بأنه: (عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً – يتنفّس فيه عادة – بنيّة استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله)[7]، ويشترك مع الوقف مصطلحان قريبان منه في المعنى هما القطع والسكت[8]، فأما القطع فهو: (عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارىء كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة)[9]، وأما السكت فهو: (عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف من غير تنفّس)[10].

وهذه المصطلحات أو العبارات – الوقف والقطع والسكت – جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلاّ

(5) شرح شافية ابن الحاجب 271/2، وينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 61/1.

(6) ارتشاف الضرب 392/1، وينظر: جامع الدروس العربية 85/2.

(7) النشر في القراءات العشر 240/1، وينظر: إتحاف فضلاء البشر 313/1، وحق التلاوة/82.

(8) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (التمهيد)/8.

(9) النشر في القراءات العشر 239/1، وينظر: حق التلاوة/81، والتجويد وآداب التلاوة/49.

(10) النشر في القراءات العشر 240/1، وينظر: حق التلاوة/82، والتجويد وآداب التلاوة/49.

مقيّدة[11]، ويأتي الوقف في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً في المصحف، ولا بدّ من التنفس معه[12].

ثانياً: أقسام الوقف في القرآن الكريم

قسّم العلماء مواضع الوقف في القرآن الكريم على أربعة أقسام هي[13]:

1) الوقف التام: هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ لأن ما بعده لا يتعلق به لفظاً ولا معنى. وأكثر ما يكون في رؤوس الآي كقوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة:5]، ويكون أيضاً بعد انقضاء القصص، وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل:34]، وقد يكون وسط الآية كقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ﴾[الفرقان:29]، وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ﴾[الصافات: 137– 138].

2) الوقف الكافي: وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، ويكثر في الفواصل وغيرها كقوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:3]، وكذلك قوله: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة:4]، و ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[البقرة:5]، و﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[البقرة:9]، و ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[البقرة:11]، فالكلام هنا مفهوم، وما بعده مستغن عمّا قبله لفظاً وإن اتصل به معنى.

---

(11) ينظر: النشر في القراءات العشر 238/1 – 239.

(12) تنظر: المصادر والمراجع السابقة أنفسها.

(13) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا/107 –111، والتجديد في الإتقان والتجويد/176 – 177، والبرهان في علوم القرآن 350/1 – 353، والنشر في القراءات العشر 226/1 – 229، والتمهيد في علم التجويد/179 – 189، والإتقان في علوم القرآن 232/1 – 234، وحق التلاوة/86 – 98، والتجويد وآداب التلاوة/53 – 55.

3) الوقف الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً، نحو الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، وعلى﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وعلى ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وعلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، وعلى ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ ، فالوقف على ذلك وما أشبهه حسن؛ لأن المراد من ذلك مفهوم، ولكن الابتداء بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ و ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ و ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لا يحسن لتعلقه لفظاً؛ فإنه تابع لما قبله إلاّ ما كان من ذلك رأس آية؛ إذ الوقف على رؤوس الآيات سنة.

4) الوقف القبيح: هو الذي لا يفهم معه المعنى لعدم تمام الجملة، وذلك كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ وعلى ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ وعلى﴿رَبِّ﴾ وعلى ﴿مَٰلِكِ﴾، فكل هذا لا يتم به كلام ولا يفهم منه معنى.

ثالثاً: أوجه الوقف في القرآن الكريم

ذكر ابن الجزري وغيره من العلماء أنّ للوقف في كلام العرب أوجهاً متعددة، وأنّ المستعمل منها عند أئمة القراء تسعة، وهي[14]: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق. وهذا تعريف موجز لكل واحد من هذه الأوجه[15]:

---

(14) ينظر: في هذه الأوجه المصادر والمراجع الآتية في أول صفحة منها وما يليها من الصفحات: الكتاب 168/4، وشرح المفصل 67/9، وشرح شافية ابن الحاجب 271/2، والنشر في القراءات العشر 120/2، والإتقان في علوم القرآن 248/1، وجامع الدروس العربية 87/2، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 61/1، واللهجات العربية في التراث 480/2، والتجويد وآداب التلاوة/49 .

(15) تنظر: المصادر والمراجع المذكورة أنفسها.

1. **السكون**: وهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف: الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن، لا يوقف على متحرك، وهو اختيار كثير من القراء.

2. **الروم**: وهو عند القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقيل هو: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، ويختص بالمرفوع والمجرور.

3. **الإشمام**: وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا لفظت بالضمة. وفائدة الوقف بالروم والإشمام بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، ليظهر للسامع أو الناظر كيفية تلك الحركة الموقوف عليها.

4. **الإبدال**: أما الإبدال فيتحقق في الاسم المنصوب المنوّن بالوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين، وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء في الوصل بالوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء.

5. **النقل**: ويكون فيما آخره همزة بعد ساكن؛ فإنه يوقف عليه – عند حمزة – بنقل حركتها إليه، فيحرك بها، ثم تحذف هي نحو: دفْء وخبْء، تصبحان في الوقف بعد حذف الحركة: دفْ وخبْ [16].

6. **الإدغام**: ويكون فيما آخره همزة بعد ياء أو واو زائدتين، فإنه يوقف عليه – عند حمزة – أيضاً بالإدغام بعد إبدال الهمزة من جنس ما قبلها، نحو: النسيء وقروء، تصبحان في الوقف: نسيّ وقروّ.

7. **الحذف**: ويكون في الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلاً ويحذفها وقفاً.

---

(16) ينظر: إتحاف فضلاء البشر 229/1، و 326/2.

8. **الإثبات**: ويكون في الياءات المحذوفات وصلاً عند من يثبتها وقفاً كما في (هاد – وال – واق – باق).

9. **الإلحاق**: وهو ما يلحق آخر الكلمة من هاءات السكت عند من يلحقها في: عمّ، وبم، ولم، وغير ذلك.

رابعاً: حكم الوقف على الفواصل القرآنية

اتفق العلماء على أن الوقف على فواصل الآيات سنةٌ، ما عدا فواصل معيّنة اختلفوا فيها: فمنهم من أجاز الوقف عليها، ومنهم من منع ذلك؛ لأن مراعاة المعنى هي الأصل في الوقف والابتداء[17].

ورجّح العلماء الوقف على رؤوس الآي عملاً بالسنة؛ فإن الرسول (ص) كان يقف عند كل آية فيقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: 2] ويقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: 3]، وهكذا روت أم سلمة (رض)، ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآيات[18]، وأكثر الوقف على أواخر الآي في القرآن وقف تام أو كاف[19].

وذكر صاحب (حق التلاوة)[20] أن العلماء اختلفوا في ذلك: فمنهم من اختار الوقف عليها والابتداء بما بعدها لحديث أم سلمة (رض)، ومنهم من أجاز الوقف على الفاصلة، ولم يجوّز الابتداء بما بعدها، ومنهم من أجاز السكت على رأسكل آية.

---

(17) ينظر: حق التلاوة/75 – 76.

(18) ينظر: القطع والائتناف/27.

(19) ينظر: القطع والائتناف/27، والمكتفى في الوقف والابتدا/110 – 111، و 116، والبرهان في علوم القرآن 350/1، و النشر في القراءات العشر 226/1، والفاصلة في القرآن /179، وعلم التجويد (دراسة صوتية) /162.

(20) ينظر: حق التلاوة/75 – 76.

وتكلم ابن الجزري على أصول مذاهب القـراء فـي الوقـف والابتـداء، وأوضحها كما يأتي[21]:

1. كان نافع يراعي الوقف والابتداء بحسب المعنى.
2. وكان ابن كثير يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً.
3. أما أبو عمرو فكان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول: هو أحبّ إليّ.
4. وكان عاصم والكسائي يطلبان الوقف حيث يتمّ الكلام .
5. أما حمزة فكان يقف عند انقطاع النفس.
6. وكان الباقون يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً.

ويتلخص لنا من ذلك ما يأتي[22]:

1. أنّ هناك من صرّح بالوقف على الفواصل كابن كثيـر، وأبـي عمـرو، والأخفش الصغير، وأبي بكر البيهقي والزركشي[23].
2. هناك من صرّح بالوقف بحسب المعنى كنافع.
3. هناك من جمع بين النوعين.

أما صاحب (الفاصلة في القرآن) فانه رجّح الوقف علـى الفواصـل مـن وجهين[24]:

الأول: مدلول الحديث الذي روته أم سلمة (رض).

---

(21) ينظر: النشر في القراءات العشر 238/1، والفاصلة في القرآن/187 – 188.

(22) ينظر: الفاصلة في القرآن/188.

(23) ينظر: البرهان في علوم القرآن 350/1.

(24) ينظر: الفاصلة في القرآن 188/2 – 189، وينظر كذلك: إيضاح الوقف والابتداء 258/1، والنشر في القراءات العشر 226/1 – 228، وعلى هدى الفواصل القرآنية/108.

والثاني: معطيات الوقف الأربعة المعتمدة المستمدّة من الوقف على المعنى، فالوقف التام والوقف الكافي مألوفان في الفواصل. فأما الوقف التام فأكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص. وأما الوقف الكافي فيكثر في الفواصل وغيرها.

وقال أبو عمرو الداني (ت 444 هـ) بعد كلامه على سورة الفاتحة: (وإن وقف على رأس كل آية من هذه السورة على مراد التقطيع والترتيل فحسنٌ. وقد وردت السنة بذلك عن رسول الله (ص))[25]، ثم ذكر حديث أم سلمة (رض) وهو أن النبي (ص) كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية.

أما ابن الجزري فيرى أن التعلق إذا كان من جهة اللفظ، فإنه لا يجوز الابتداء بما بعده (للتعلق اللفظي إلاّ أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي (ص) في حديث أن سلمة (رض) أن النبي كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:1] ثم يقف ثم يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:2]، ثم يقف ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:3 – 4])[26]، وتابع قائلاً: (وكذلك عدّ بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنة حسنة .

وقال أبو عمرو: وهو أحبّ إليّ، واختاره البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات وان تعلقت بما بعدها. قالوا: وإتباع هدى رسول الله (ص) وسنته أولى)[27].

---

(25) المكتفى في الوقف والابتدا/116.

(26) النشر في القراءات العشر 226/1.

(27) النشر في القراءات العشر 226/1، ويراجع: البرهان في علوم القرآن 350/1، فإنه أوضح ذلك أحسن إيضاح.

خامساً: أهمية الوقف على الفواصل القرآنية

أشار العلماء – قدماء ومحدثين – إلى أهمية الوقف والحاجة إليـه، يقـول النحاس (ت 338 هـ): (وهو علم يحتاج إليه جميع المسلمين؛ لأنهم لا بد لهم من قراءة القرآن، ليقرؤوه على اللغة التي أنزله الله – جل وعز – بها)[28].

وأشار ابن الجزري إلى الفائدة من معرفة الوقف والابتداء بقولـه: (ففـي معرفة الوقف والابتداء، الذي دوّنه العلماء، تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفوائده)[29].

ويؤكد د. إبراهيم أنيس أهمية الوقف على الفواصل بقوله: (فـلا شـك أن نظام الفواصل القرآنية يتطلب الوقوف على رؤوس الآيات لتبـرز موسـيقاها، وتستريح الآذان إلى سماعها كما تستريح إلى القـوافي الـشعرية، ولا تتـضح موسيقى الآيات إلاّ بالوقوف على رؤوسها)[30].

ويقول في موضع أخر: (وقد عني المحققون من القراء كل العناية بعـدد آيات القرآن، وحددوا نهاية كل آية تحديداً دقيقاً، واعتبروا هـذا مـن المـسائل التوقيفية في القرآن مّما يدل على أن الوقف على رؤوس الآيات يتطلبه الترتيـل القرآني، ولا يتم حسن الترتيل إلاّ به، وأن موسيقى الفواصل القرآنية هدف سام، ومن واجب القارىء الحرص عليه)[31]، وتتصل موسـيقى الفواصـل القرآنيـة اتصالاً وثيقاً بطرائق الوقف وأحكامه، تلك التي عرض لها كل من القراء والنحاة في كتبهم بالإسهاب والتفصيل[32].

---

(28) القطع والائتناف/19.

(29) التمهيد في علم التجويد/178، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء 225/1.

(30) من أسرار اللغة/227، وينظر: على هدى الفواصل القرآنية/108، واللهجات العربية في التراث 481/2.

(31) على هدى الفواصل القرآنية/108 – 109.

(32) ينظر: على هدى الفواصل القرآنية/107.

ويشير الزركشي (ت 794 هـ) إلى حكمة ختم الفواصل بحروف المدّ واللين فيقول: (قد كثر في القرآن الكريم ختم كلمة المقطع من الفاصلة بحروف المدّ واللين، وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك)[33]، ثم يشير إلى قول سيبويه (ت 180 هـ): (أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو، ما ينوّن، وما لا ينوّن؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت)[34].

وذكر الحيدرة اليمني (ت 599 هـ) فائدتين للوقف هما[35]:

1. تبيان الفروق بين المعاني المختلفة.
2. إراحة النفْس عند انقطاع النَّفَس.

وبين الزركشي فائدة الوقف على الفاصلة بقوله: (وتقع الفاصلة عند الاستراحة، لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين بها القرآن سائر الكلام)[36]

أما تمام حسّان فيشير إلى تلك الفوائد التي يؤديها الوقف على الفاصلة بقوله: (ولأمرٍ ما كان الوقف على رؤوس الآي سنة إلاّ أن يفسد به المعنى، ذلك أن الوصول بالقراءة إلى فاصلة الآتية يتفق – في الأغلب الأعم – مع طاقة النَّفَس الواحد لدى القارئ، فيقف القارئ عند الفاصلة، ليتزود بزاد نَفَس جديد، وليحس عند الفاصلة بأنه يقف لدى معلم من معالم السياق المتصل تحف به روائق الإيقاع وروائع من كل جانب)[37].

---

(33) البرهان في علوم القرآن 68/1.

(34) الكتاب 204/4.

(35) ينظر: كشف المشكل في النحو 206/2، والوقف في العربية/17 – 18.

(36) البر هان في علوم القرآن 54/1.

(37) البيان في روائع القرآن 196/1.

وبيّن أحد المحدثين فوائد الوقف بقوله: (وللوقف أكثر من فائـدة، منهـا: استراحة القارئ، وتدبره لما يقرأ، وإفهام السامع، ثم الإيقاع الموسيقي)(38).

المبحث الثاني: وجوه الوقف على الفواصل القرآنية

كان في النية أن يقتصر البحث على الوجوه الشائعة التي يظهر أثرها فـي تغيير حركة الفاصلة أو تغيير بنيتها، وأن يترك ما سوى ذلك مما لم يـرد فـي الفواصل القرآنية كالوقف بنقل الحركة، وتضعيف الحرف. وكذلك مـا يـسمى بالروم الذي هو الإشارة إلى الحركة بصوت ضعيف أو اختلاسها تنبيهـاً علـى حركة الأصل، وما يسمى بالإشمام الذي هو الإشارة إلـى الحركـة مـن غيـر تصويت؛ لأن هذين الضربين من الوقف مخالفان لقاعدة الوقف بالـسكون علـى المتحرك ولكون أثرهما غير واضح في الوقف، وأن يتجاوز كذلك الوقف علـى المنقوص المنوّن بإثبات الياء في نحو (هاد، وواق، ووال) المنسوب إلـى ابـن كثير من القراء السبعة؛ لكون ذلك لغة لبعض العرب لم تلتزم بها اللغة الفصحى التي تميل إلى حذف الياء؛ ولأن ذلك يؤدي إلى عدم التوافـق والانـسجام بـين الفواصل القرآنية بخلاف الحذف الذي أجمع عليه القراء.

ولكن الحرص على أن تبدو الصورة واضحة جعلني أعرض هذه الأوجه، وإن لم تكن مستعملة في الوقف على الفواصل القرآنية.

أولاً: الوقف من غير تغيير

ما كان ساكن الآخر وقفت عليه بسكونه من غير أن تحدث في نهاية الكلمة تغييراً صوتياً من أي نوع كان. قال الرضي: (وان كان آخر الكلمة سـاكناً فقـد

(38) الفاصلة في القرآن/179، وينظر: اللهجات العربية في التراث 518/2.

كفيت مؤونة الإسكان، نحو كَمْ ومَنْ، فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف، بـل تقف بالسكون)[39]، ولا يكون ذلك إلا في الفواصل الساكنة الآخر.

وجاء ذلك في سورة التكوير، حينما وقعت الفاصلة فعلاً ماضياً اتصلت به تاء التأنيث الساكنة في أربع عشرة فاصلة في النص القرآني الآتـي: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴿٣﴾ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴿٥﴾ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴿٦﴾ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴿٧﴾ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴿١٠﴾ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ﴿١١﴾ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ﴿١٢﴾ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ﴿١٣﴾ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير:1 – 14].

وجاء كذلك في خمس فواصل من سورة الانفطار هـي: ﴿ٱنفَطَرَتْ، ٱنتَثَرَتْ، فُجِّرَتْ، بُعْثِرَتْ، وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: 1 – 5] مثلها في سورة الانـشقاق فـي هـذه الفواصل: ﴿ٱنشَقَّتْ، وَحُقَّتْ، مُدَّتْ، وَتَخَلَّتْ، وَحُقَّتْ﴾[الانشقاق: 1 – 5]، ومن ذلـك الوقف على الفعل المجزوم في قولـه تعـالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[الضحى: 9 – 10] .

ومن ذلك ما ورد في فواصل سورة محمد (ص) التي ينتهي أغلبهـا[40]، بضمير الغائبين المتصل (هُمْ) أو ضمير المخاطبين المتصل (كُـمْ) ومـن هـذه الفواصل ﴿أَعْمَٰلَهُمْ، بَالَهُمْ، أَمْثَٰلَهُمْ، أَعْمَٰلَهُمْ، بَالَهُمْ، لَهُمْ، أَقْدَامَكُمْ﴾[محمد: 71] .

(39) شرح شافية ابن الحاجب 272/2 – 273، وينظر: ارتشاف الضرب 392/1، وجـامع الدروس العربية 85/2.

(40) ست وثلاثون فاصلة تنتهي بالضميرين المذكورين واثنتان منها تنتهيان بضمير المؤنثـة الغائبة (ها) وردا في الآيتين (10، 24) هما: (أمثالها، وأقفالها).

ومن الوقف من غير تغيير الوقف على ضمير المؤنثة الغائبة في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[الزلزلة:1 – 4][41].

ثانياً: الوقف بالسكون

الوقف على المتحرك له خمسة أوجه[42]: (السكون، والروم، والإشمام، والتضعيف، ونقل الحركة). يقول الرضي عن السكون: (والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل)[43]، والوقف بالسكون على آخر الكلام أسلوب عدولي عن الإعراب، له ما للأصل الإعرابي من تقعيد، وله ما له من اطّراد[44].

والوقف بالسكون هو الأصل في الوقف، يقول أبو عمرو الداني: (اعلموا أن الأصل أن يوقف على الكلم المتحركة في الوصل إذا كانت حركاتهن إعراباً أو بناء بالسكون؛ لأن الوقف ضد الوصل، ولأنّ معنى الوقف أن يوقف عن الحركة أي تترك)[45]، أما ابن الجزري فيعلل ذلك بقوله: (فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع، من قولهم: وقفت عن كلام فلان، أي: تركته وقطعته، ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون، فهو عبارة

(41) ينظر: على هدى الفواصل القرآنية/109.

(42) ينظر: أسرار العربية/412، وشرح المفصّل 67/9، وجامع الدروس العربية 87/2، واللهجات العربية في التراث 480/2.

(43) شرح شافية ابن الحاجب 272/2.

(44) ينظر: البيان في روائع القرآن 98/2، وينظر كذلك: شرح شافية ابن الحاجب 271/2.

(45) التحديد في الإتقان والتجويد/71.

عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وذلك لغة أكثر العرب، وهـو اختيـار جماعة من النحاة وكثير من القراء)[46].

والواقف في الغالب يطلب الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ فـي تحـصيل الراحة[47]، ووصفه ابن يعيش (ت 643 هـ) بأنه: (هو الأصل والأغلب الأكثـر؛ لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة)[48]. وذكر د. علـم الدين الجندي أن المراد بأكثر العرب هم الحجازيون، ولهجتهم هذه هي الـشائعة في فواصل القرآن الكريم[49].

ويعلل ابن عصفور (ت 669 هـ) امتناع الوقف على الحركة بقوله: (وإنما امتنع الوقف على الحركة، لأنه موضع استراحة وكلال، فاختاروا إيراد الحـرف ساكناً لا يشوبه شيء)[50].

والقاعدة العامة في اللغة العربية هي الوقف بالسكون، أي أنها تكره الوقف على المقطع المفتوح[51]؛ ولذلك تسقط الحركات القصيرة غالباً في أخر الكلمات عند الوقف[52]. والسكون هو أن تحذف صوتاً أو أكثر من أجل الوصول إلى الساكن، فقد تحذف الحركة وحدها كقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ [التين: 3]، وقـد تحـذف الحركة والتنوين معاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: 173]، وقد

(46) النشر في القراءات العشر 120/2 – 121.

(47) اللهجات العربية في التراث 481/2.

(48) شرح المفصل 67/9، وينظر: على هدى الفواصل القرآنية/109.

(49) ينظر: اللهجات العربية في التراث/481، وعلى هدى الفواصل القرآنية/107 – 108.

(50) شرح جمل الزجاجي 438/2.

(51) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحـديث/78، والمـدخل الـى أصـوات العربية/272 .

(52) ينظر: رسم المصحف/275.

يحذف الحرف والحركة المجانسة له كحذف الياء في قوله تعـالى: ﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون: 6] .

وسمى الشيخ جلال الحنفي النوع الأخير من الحذف سـكون القطـع فـي الإضافة: (وهو سكون تقع بسبب قطع الإضافة وإلغاء المضاف إليه)[53]، وسمى ذلك في موضع آخر (سكون النصّ)[54]، وعبر عن حذف الياء بالتخاف في المدّ بحكم النصّ[55].

أما السكون بحذف الحركة أو الصوت القصير فسماه (سكون المجانـسة)، (وهو سكون من شأنه إيجاد وحدة تجانس صوتي بـين الألفـاظ ذوات الحركـات الإعرابية المختلفة)[56]، ومن ذلك فواصل سورة القمر، ﴿فِي ٱلزُّبُرِ، مُّنتَصِرٌ، ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: 43 – 45] إذ إن هذه الفواصل فيها المضموم والمكسور والمفتوح، ولكـن سكون المجانسة عند الوقف عليها جمع بينها جميعاً على حال واحدة مناللفظ[57].

ومن الجدير ذكره أننا عند قراءة سورة القمر نجد رؤوس الآيات في هـذه السورة تختلف فيها الحركات اختلافاً واضحاً، ففي ست عشرة آية تنتهي الفاصلة بالضم، وفي سبع منها تنتهي الفاصلة بالفتح، وفي ثلاثين آيـة تنتهـي الفاصـلة بالكسر، فضلاً عن انتهاء فاصلتين بالسكون[58]، وقد يؤدي حذف الحركـة إلـى التقاء الساكنين إذا كان ما قبل الأخير ساكناً وذلك نحو ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر: 1] .

(53) قواعد التجويد/331.

(54) ينظر: قواعد التجويد/309.

(55) ينظر: قواعد التجويد/101.

(56) قواعد التجويد/312.

(57) ينظر: قواعد التجويد/313.

(58) ينظر: من أسرار اللغة/223.

يقول د. إبراهيم أنيس: (ويكفي أن نستمع لبعض آيات من سورة الطـارق وسورة الفجر وسورة القدر لندرك أن نظام الفواصل فيها قد احتمل التقاء ساكنين في رؤوس تلك الآيات، والفجْرْ، وليال عشْرْ)[59].

ويرى الرضي أنه لا يمكن التقاء ساكنين إلا مع الإتيان بكسرة علـى أول الساكنين فيقول: (اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفـاً صـحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلسة غير مـشبعة علـى الأول منهمـا، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيـضاً فـإذا تفطن كل منهما علم أن على الأول كسرة خفيفة، نحو: بكْـرْ، وبـشْرْ، وبُـسْرْ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة وإلا استحال أن تأتي بعدها الراء الساكنة، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنقك فيما تتكلم به، وإذا خليت نفسك وسـجيتها وجدت منها أنها لا تلتجىء في النطق بالساكن الثاني، المـستحيل مجيئـه بعـد الساكن الأول من بين الحركات إلاّ إلى الكسرة)[60].

ومن المعروف أن اللهجات العاميّة يتبع الحرف الثاني الساكن فيها الحرف الأول في حركته، فيقولون في – ظهُرْ، وصُبحْ، وكُفرْ –: ظُهُرْ، وصُبُحْ، وكُفُرْ، وفي – بحْر، وصخْر، ورعْد: – بَحَر، وصَخَر، ورَعَد، وفي – مِثْـل، وجِمْـل، وشِبْل، –: مِثِل، وجِمِل، وشِبِل.

وربما لجأوا إلى الكسر وعدم الاتباع كما في عَصْر – عَصِر، ونَـشْر – نَشِر، وبَذْل – بَذِل.

(59) من أسرار اللغة/234، وينظر: شرح المفصل 71/9، والمدخل إلى علم أصوات العربية /273.

(60) شرح شافية ابن الحاجب 210/2 – 211.

وقد وضع الزركشي قاعدة (مبنى الفواصل على الوقف) فقال: (إن مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا شاع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، وكذا المفتوح والمنصوب غير المنوّن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: 11]، مع تقدم قوله ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: 9]، و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: 10]، وكذا ﴿بِمَاءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾[القمر: 11]، و ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: 12]، وكذا ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:11]، مع ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد:12])[61]، ويكون العدول إلى السكون عند اختلاف الحركات الإعرابية في أواخر الفواصل[62].

ويقول د. إبراهيم أنيس: (ولا شك أن نظام الفواصل القرآنية يتطلب الوقوف على رؤوس الآيات بالسكون لتبرز موسيقاها وتستريح الآذان إلى سماعها كما تستريح إلى القوافي الشعرية، ولا تكاد تتضح موسيقى الفواصل إلاّ بالوقوف على رؤوس الآيات. هكذا كان يقرأ النبي (ص)، كما كان يقرأ معظم أصحابه الأولين. فإذا قرأ القارىء سورة كالرحمن أحس بجمال الوقوف على رؤوس الآيات حين يقف عليها جميعاً بالسكون، إذ لم تختم معظم الآيات في هذه السورة بالألف والنون دون هدف أو غاية؛ بل كان هذا تحقيقاً للجمال الموسيقي في الفواصل، فكأنما كانت رؤوس الآيات قوافي شعرية، تطمئن إليها الآذان وتجد النفوس متعة في ترددها وتوقع هذا التردد)[63].

ويقول أيضاً: (ولا نستطيع أن نتصور أن موسيقى الفواصل يتم لها جمالها بغير الوقف على السكون؛ إذ قد تختلف الحركة الإعرابية في رؤوس الآيات المتوالية اختلافاً بعيد المدى)[64]، ويضرب لذلك مثلاً سورة المسد عندما نقرأ

---

(61) البرهان في علوم القرآن 69/1 – 70، وينظر: الفاصلة في القرآن/135.

(62) ينظر: صور البديع 196/1.

(63) على هدى الفواصل القرآنية/108، وينظر: من أسرار اللغة/227.

(64) على هدى الفواصل القرآنية/109.

فواصلها بغير الوقوف على رؤوس الآيـات ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد: 1 – 5].

وعند الوقف تكون فواصلها كما يأتي (وتبّْ * كسبْ * لهبْ * الحطبْ * مسدْ)، وضرب مثلاً آخر هو سـورة الكـوثر ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: 1 – 3]، وقال: (بل إن جـزم الفعل ﴿وَٱنْحَرْ﴾ في سورة الكوثر ليؤكد لنا أن الوقوف بالسكون علـى رؤوس الآيات تتطلبه القراءة القرآنية لأنه يحقق الانسجام الموسيقي)[65].

ووجد أحد الباحثين أن عدد فواصل الوقف علـى الـروي الـساكن بلـغ (5197) من مجموع فواصل القرآن البالغة (6236) وهي نسبة عالية[66].

الوقف على المشدّد:

إنّما خصصنا له عنواناً لكون الوقف عليه يختلف عن الوقف على الحرف المخفف، يقول ابن الجزري: (اعلم أن الوقف على الحرف المشدّد فيه صـعوبة على اللسان، فلا بدّ من إظهار التشديد في الوقف في اللفظ وتمكين ذلـك حتـى يُسمع نحو ﴿مِن وَلِيٍّ﴾[البقرة: 107]، و﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[الشورى: 45]،... و ﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: 2]، و﴿صَوَآفَّ﴾[الحج: 36]، يقصد كمال التشديد في هـذا ونحوه)[67].

(65) على هدى الفواصل القرآنية/109.

(66) ينظر: الفاصلة في القرآن/296.

(67) التمهيد في علم التجويد/220.

ويرى ابن الجزري أيضاً أنه (إذا وقف على المشدد المتطرف وكان قبله أحد حروف المدّ أو اللين نحو (دوابّ، وصوافّ)... وقف بالتشديد ... على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره،وان كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حساً، ولذلك ساغ الوقف على نحو (صوافّ، ودوابّ) بالإسكان)[68].

وعند الوقف على المشدّد: (على القارئ أنْ يعتني بالحرف المشدّد عند الوقف عليه؛ لأنه بالوقف يكون قد التقى ساكنان، وهي حالة تقتضي عناية من الناطق، وذلك بالضغط على مخرج الصوت حتى يستوفي حظه من النطق)[69].

أما عن حقيقة الصوت المشدّد (المضعّف) فإن العلماء انقسموا في حقيقته على قسمين[70]:

1) فقال عدد منهم: إن الصوت المشدد يقوم مقام حرفين ويستغرق نطقه من الوقت ما يستغرقه الناطق بحرفين. قال ابن الجزري: (وكل حرف مشدد بمنزلة حرفين في الوزن واللفظ، الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، فينبغي للقارىء أن يبيّن المشدد حيث وقع، ويعطيه حقه ليميّزه من ضده)[71].

2) وذهب عدد آخر الى أن المشدد أطول من الصوت الواحد وأقصر من الصوتين. قال الرضي: (والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو: يمدّ زيدٌ، أو ساكناً نحو: يمدّ وقفاً)[72].

---

(68) النشر في القراءات العشر 127/2.

(69) علم التجويد (دراسة صوتية يسرة)/165.

(70) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية/242 – 243، وكذلك: 212.

(71) التمهيد في علم التجويد/215.

(72) شرح شافية ابن الحاجب 235/3.

أما علماء الأصوات فإنهم ينظرون الى الصوت المشدد من زاويتين: فمن الناحية الصوتية المحضة يعدّ المشدّد صوتاً واحداً طويلاً، ومن الناحية الصرفية أو الوظيفية ينبغي أن ينظر إليه بكونه صوتين متواليين(73).

تخفيف المشدّد:

يكون ذلك في القافية المقيدة وفي الفاصلة المقيّدة أيضاً، وعدوا (ت خفيف المشدّد في القوافي) من الضرورات الشعرية(74)، يقول ابن السراج (ت 316 هـ): (يجوز تخفيف كل مشدد في قافية؛ لأن الذي بقي يدل على أنه حذف منه مثلـه، لأن المشدد حرفان وإنما اقتطعته القافية، لأن الوزن قد تمّ، فمن ذلك قولـه(75): *أصحوت اليوم أم شاقتك هرْ)(76).

وعلل القزاز القيرواني (ت 412 هـ) تخفيف المشدد فـي القافيـة بقولـه: (وذلك أن المشدد حرفان، فلما تم للشاعر الوزن بأحدهما ما حـذف الآخـر... فخفف وأصله التشديد)(77)، ولذلك يخفف الحرف المشدد إذا وقع رويّاً في القافية المقيّدة كما يسكّن المتحرك إذا وقع رويّاً فيها: فالمشدد قوله:

أصحوت اليوم أم شاقتك هرّ   ومن الحبّ جنون مـستعر

فقابل براء (هرّ) راء (مستعرْ) وهي خفيفة أصلاً وكذلك قوله:

---

(73) ينظر: دراسات في علـم أصـوات العربيـة/25 – 30، والمـنهج الـصوتي للبنيـة العربية/207، والمدخل إلى علم أصوات العربية/244.

(74) ينظر: الأصول في النحو448/3، وضرورة الشعر/79، وما يجوز للشاعر في الـضرورة/205، وضرائر الشعر/132، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/86–87.

(75) هذا صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه: ومن الحبّ جنون مستعرْ.

(76) الأصول في النحو 448/3، وينظر: ضرورة الشعر/79 – 80 .

(77) ما يجوز للشاعر في الضرورة/205 – 206.

ففداء لبنـي قـيس علـى ما أصابَ الناسَ من سوء وضر
ما أقلت قدمي إنّ هُمُ نَعِمَ الساعون في الأمر المُبـرّ[78]

أما ابن عصفور فاستشهد بقول امرئ القيس

لا وأبيك ابنة العـامريّ (م) لا يدعي القوم أني أفـر[79]

وقوله في القصيدة نفسها:

إذا ركبـوا الخيل واستلأموا تحرّقت الأرض واليوم قر[80]

يريد: أفرّ، وقرّ. قال: (وإنما خفف ليستوي له بذلك الوزن وتطابق أبيـات القصيدة؛ ألا ترى أنه لو شدد (أفرّ) لكان آخر أجزائه على (فَعولُ) من الـضرب الثاني من المتقارب، وهو يقول بعد هذا:

تمـيم بـن مـر وأشـياعها وكندةُ حولي جميعـاً صُـبر

وآخر جزء من هذا البيت (فعَل) وهو من الضرب الثالث من المتقـارب، وليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بأبيات من ضربين، فخفـف لتكـون الأبيات كلها من ضرب واحد)[81].

وقال الآلوسي بعد أن أورد نصّ ابن عصفور السابق ذكره: (وبهذا تعلـم أنه لم يصب من قال: إن (أفر) فيه مشدّد اجتمع فيه ساكنان، واجتماعهمـا فـي القافية جائز)[82].

---

(78) ينظر: الخصائص 228/2.
(79) ينظر: ضرائر الشعر/132، وضرورة الشعر/79.
(80) ينظر: ضرائر الشعر/133.
(81) ضرائر الشعر/133، وينظر: ضرورة الشعر/80 – 81، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/87.
(82) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/87.

وورد الوقف بتخفيف المشدّد في الفاصلة القرآنية في كلمة ﴿جَآنٌّ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: 39]، لتنسجم مع الفواصل المتقدمة عليها واللاحقة لها نحو ﴿كَٱلدِّهَانِ،جَآنٌّ ، تُكَذِّبَانِ ﴾ وذلك بعد تسكين نون تلك الفواصل. ومثل ذلك الآية (74) في السورة نفسها.

وسمى الشيخ جلال الحنفي هذا السكون (سكون المضعّفات): (وهو ما يكون من سكون الحرف المكرر المشدّد يوقف عليه بالسكون أي أن الحرف يتعرض لسكونين متعاقبين)[83].

وعدّ من هذا السكون في كلمة ﴿جَآنٌّ ﴾ في الآية السابق ذكرها، ولست أدري كيف يتحمل الحرف سكونين متعاقبين، وكيف يمكن النطق بالمثلين الساكنين عند الوقف ؟ إن هذا يكون ممكناً عند الوقف على غير المتماثلين نحو (بَحْرْ) ومع هذا تلجأ العامية إلى تحريك الحرف الثاني بحركة مماثلة لحركة الأول فيقولون (بَحَرْ) ولذلك إذا التقى ساكنان في المضعف المجزوم نحو (لم يشدّ) نلجأ إلى حركة في آخره فنقول (لم يشْدَدَ – يشد)[84]؛ لأننا لا نستطيع نطق (يشْدْدْ) في الوصل ولا في الوقف.

وعدّ الشيخ جلال الحنفي من هذا السكون في كلمة ﴿جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: 39] في الآية السابق ذكرها فقال: (فإن النون الثانية جرى لها هذا السكون الذي أوضحته غنة الإدغام إيضاحاً تاماً، أي إنه سكون غاص في غنة الإدغام، لأن غنة الإدغام تقع بين الحرفين على أن لا يكون للحرف الثاني دور في شيء من ذلك، وكل مهمة هذا الحرف هنا مهمة شكلية تستوجب ظهور صوت مقرر)[85].

(83) قواعد التجويد/317.

(84) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية/212 – 213.

(85) قواعد التجويد/318.

ومن ذلك سكون (ت بّ) في قوله تعالى: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ﴾ [المسد: 1]، (فإن هنا سكونين أولهما على الباء المرتبطة بالتاء وثانيهما السكون الكائن على الباء الأخرى التي ختمت بها الفاصلة القرآنية)[86]، ولكني لا أرى فيها إلاّ سكوناً واحداً؛ لأنه لا يمكن النطق بساكنين متماثلين هذا من جهة، ومن جهة ثانية لكي تنسجم مع الفواصل الأخرى عند الوقف وهي فواصل غير مشدّدة (كسبْ، لهبْ، الحطبْ).

ومما يخفف من المشدد عند الوقف كلمة ﴿ٱلۡمَفَرُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ﴾ [القيامة:10]، وكلمة ﴿ٱلۡمُسۡتَقَرُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمُسۡتَقَرُّ ﴾ [القيامة: 12]، وذلك لكي تنسجم هاتان الفاصلتان مع ما يكتنفهما من فواصل مخففة أصلاً على هذه الصورة (القمرْ، المفرْ، لاوزرْ، المستقرْ، وأخّرْ).

أما د. إبراهيم أنيس فيقول عن تخفيف المشدّد: (من الضروري أولاً أن نتذكر أن الوقف القرآني لا يعرف ذلك النوع الذي سمّاه النحاة الوقف بالتضعيف والذي روي عن تميم، بل يبدو أن الكلمة التي تنتهي بحرف مشدّد لأنها اشتقت من مادة تتطلب ذلك كانت إذا وقعت في رأس الآية وقف عليها مع تسهيل التشديد فيها، ويكفي لتوضيح ذلك أن نستعرض الآيات في سورة القمر التي تنتهي كل آياتها بحرف (الراء) نراها تتألف من (55) آية ولا نجد بين هذه الآيات إلاّ خمساً فقط تستحق الراء فيها بحكم مادة الاشتقاق أن تشدد)[87].

ويتابع د. إبراهيم أنيس قوله: (وانسجام هذه الآيات الخمس مع الآيات الخمسين الأخرى يقتضي الوقف على رؤوس الآيات دون تشديد الراء فيها،

---

(86) قواعد التجويد/317.

(87) على هدى الفواصل القرآنية/117، وينظر: من أسرار اللغة/233، وفي اللهجات العربية/148 – 149.

ولذلك نرجح أن الصحابة كانوا حين يقرأون هذه السورة لا يكاد يلحظ في قراءتهم تشديد الراء في هذه الآيات الخمس؛ وذلك لتنسجم موسيقى الفواصل في جميع آيات السورة)[88].

ويستبعد د. إبراهيم أنيس احتمال وقوع الوقف بالتضعيف في الوقف القرآني بدلالة الفواصل التي في سورتي القمر والفجر[89]، ويعلق على بيت لشوقي جاء فيه حرف الرويّ مشدّداً مع أبيات أخرى غير مشددة، هو:

فلك جار ودنيا لم يدم عندها السعد ولا النحس استمر

فيقول: (فكلمة (استمر) هنا بمقتضى مادتها الاشتقاقية مشددة الراء، ولكنها في مثل هذه القصيدة دون تشديد لتنسجم مع القوافي التي قبلها والتي تليها، بل لتتفق أيضاً مع أوزان العروض، لأن الراء هنا بمثابة حرف ساكن يقابل النون التي في (فاعلن) من شطر هذا البحر: فاعلاتن، فاعلاتن، فاعلن)[90].

ثالثاً: الروم

عرّفه ابن يعيش بقوله: (أما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاساً، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً)[91].

---

(88) على هدى الفواصل القرآنية/117، ومن أسرار اللغة/234.

(89) ينظر: على هدى الفواصل القرآنية/117.

(90) ينظر: على هدى الفواصل القرآنية/118، وينظر كذلك الأصول في النحو 448/3، والخصائص 228/2، وضرائر الشعر/132، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر/ 86 – 87.

(91) شرح المفصل 67/9.

وعرّفه الرضي بأنه: (الإتيان بالحركة خفيّة حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل... وسمي روماً لأنك تروم الحركة وتريـدها حين لم تسقطها بالكلية. ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع، إذا اسـتمع؛ لأن في آخر الكلمة صُويتاً خفيفاً)[92]، وعرّفه د. عبد الصبور شـاهين بأنـه: (هـو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفيّ في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، دون المنصوب والمفتوح)[93].

وعلل سيبويه الروم بقوله: (وأما الذين راموا الحركة، فإنهم دعـاهم إلـى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كـل حـال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال. وذلـك أرادوا الـذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيداً)[94].

رابعاً: الإشمام

عرفه ابن يعيش بقوله: (وأما الإشمام فهو تهيئة العضو للنطق بالضم مـن غير تصويت؛ وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفـراج ليخرج منه النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أننا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص العين دون الأذن، وذلك مما يدركه البصير دون الأعمى؛ لأنـه ليس بصوت يسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك)[95].

---

(92) شرح شافية ابن الحاجب 275/2، وينظر: أسرار العربية/412، وارتـشاف الـضرب 397/1، وفيه: (الإتيان بالحركة خفيفة إشعاراً بما كان لها في الأصل...).

(93) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/117، وينظر: جامع الدروس العربية 87/2.

(94) الكتاب 168/4.

(95) شرح المفصل 67/9.

وعرّفه الرضي بأنه: (تصوير الضم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية)[96].

وعرفه د. عبد الصبور شاهين بأنه: (هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ويختص بالمرفوع والمضموم دون غيرهما. فالروم يدركه الأعمى والبصير. أما الإشمام فلا يدركه غير المبصر)[97]، وعلل سيبويه الإشمام بقوله: (فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال)[98].

ويقول د. إبراهيم أنيس عن الوقف بما يسمى الإشمام والروم: (وهاتان ظاهرتان إحداهما تهدف مع الوقف بالسكون إلى الرمز إلى الحركة بالشفتين. فإذا قرأ المتعلم قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: 24]، وقف على كلمة ﴿فَقِيرٌ﴾ بما يسمى بالسكون مع استدارة الشفتين ليرمز إلى أن الكلمة في حالة الوصل مشكلة بالضم. فالحركة هنا لا تسمع بل ترى، ولذلك اشترطوا في مثل هذا الوقف أن يكون هناك معلّم بصير يرى بعينيه صحة مثل هذا الوقف.

وقد اختصوا الضم بمثل هذه الظاهرة لوضوح شكل الشفتين مع الضم، في رأيهم على الأقل)[99]، هذا عن الإشمام أما عن الروم فقال: (أما الظاهرة الثانية فهي اختلاس الحركة وتقصير زمن النطق بها بحيث تسمع ويدركها أصحاب السمع في زمن أقل مما تتطلبه الحركة العادية.

---

(96) شرح شافية ابن الحاجب 275/2، وينظر: أسرار العربية/412، وارتشاف الضرب 397/1.

(97) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/117، وينظر: جامع الدروس العربية 87/2.

(98) الكتاب 168/4.

(99) من أسرار اللغة/222.

فالفرق بين الحركة في هذه الظاهرة والحركة العادية فرق كمية لا أكثـر ولا أقل)[100]، ثم قال: (ويظهر أن الوقف بهاتين الطريقتين لا يعـدو أن يكـون وسيلة تعليمية، الغرض منها هدى الناشئين من المتعلمين إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها، فهو وقف بما يشبه الوصل)[101].

ثم قال أيضاً: (لا أظن – إذن – أن ما يسمى الوقف بالإشمام أو الـروم، مما يمت لوقف العرب على الكلمات بصلة ما. ولا أظن أن أحداً من الـصحابة الأولين كان يقف بهاتين الطريقتين في قراءته، وإنما هما من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات)[102].

خامساً: الوقف بالتضعيف

عرّفه ابن يعيش بأنه هو: (أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيـد حرفاً مثله فيلزم الإدغام نحو: هذا خالدّ، وهذا فرجّ. وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة)[103].

وهو عند أبي حيان: (أن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الأخيـر، ليجتمع ساكنان، فيحرك الثاني ويدغم فيه الأول)[104]، فالتضعيف – إذن – هـو تشديد الحرف الذي يوقف عليه بأن تضاعف هذا الحرف فيلزمك الإدغام نحـو: هذا خالدّ، وهو أقوى من الوقف بالروم والإشمام والـسكون؛ لأن الواقـف زاد

(100) من أسرار اللغة/222.

(101) من أسرار اللغة/222 – 223.

(102) من أسرار اللغة/223.

(103) شرح المفصل 67/9.

(104) ارتشاف الضرب 397/1 .

حرفاً، فكأنه بيّن الوقف بحرف، بخلاف الروم فإنه بيّنه بحركة ضعيفة، وفي الإشمام بيّنه بإشارة[105].

ولا شك (أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثتها شيء واحد، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية)[106]، فالوقف بالروم والإشمام والتضعيف هو لبيان الحركة أي حركة الوصل[107]، وعلل سيبويه التضعيف بقوله: (وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشدّ مبالغةً وأجمعُ)[108].

وللوقف بالتضعيف أربعة شروط هي:[109]

1. ألاّ يكون الحرف الموقوف عليه همزة نحو: خطأ.
2. أن يكون ذلك الحرف صحيحاً، وليس معتلاً نحو: سروَ، وبقي.
3. أن يكون الحرف الذي قبل آخر حرف من الكلمة متحركاً وليس ساكناً نحو: بحر، وبكر لئلا تلتقي ثلاثة سواكن.
4. ألاّ يكون منصوباً في أشهر اللغات.

---

(105) ينظر: الكتاب 169/4، وشرح المفصل 70/9، واللهجات العربية في التراث 486/2.

(106) شرح شافية ابن الحاجب 314/2.

(107) ينظر: أسرار العربية/414، وشرح المفصل 70/9، وشرح شافية ابن الحاجب 314/2، 315، 316 .

(108) الكتاب 168/4.

(109) ينظر: شرح المفصل 70/9، وشرح شافية ابن الحاجب 315/2، وارتشاف الضرب 397/1، واللهجات العربية في التراث 487/2.

ونفى أبو حيان وقوع هذا النوع من الوقف في القرآن الكريم وفي فواصله فقال: (ولم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلاّ ما رواه عصمة عـن عاصم أنه وقف على (مستطر) في سورة القمر بتشديد الراء بخـلاف الإسـكان والروم والإشمام)(110).

ونفى د. إبراهيم أنيس أيضاً وقوع هذا النوع مـن الوقـف فـي القـرآن فقال:(وليس في الوقف القرآني ذلك النوع الذي سماه النحاة وقفاً بالتضعيف، ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلاّ عن عاصم في كلمة (مستطر) من سـورة القمر)(111).

وذكر أن المضعف يترك تضعيفه لتنسجم الفواصل المـضعفة مـع غيـر المضعفة كما ورد في خمس فواصل مضعفة في سورة القمر ثم قال: (ولا شـك أن ترك التضعيف في المضعّف أصلاً بحسب صيغته ومادته، لأكبر دليل علـى أن الوقف القرآني في لهجة قريش ومـن علـى شـاكلتهم، لا يعـرف الوقـف بالتضعيف وإنما تعرفه اللهجات الأخرى)(112).

وكان د. إبراهيم أنيس قد ذكر أن طريقة قريش والقبائل الحجازيـة فـي الوقف أفصح الطرق، وهي الشائعة في فواصل القرآن الكريم(113).

---

(110) ارتشاف الضرب 398/1.

(111) من أسرار اللغة/233، وينظر: 224، و ينظر: على هدى الفواصـل القرآنيـة/117، وفي اللهجات العربية/148، واللهجات العربية في التراث 487/2.

(112) من أسرار اللغة/234.

(113) ينظر: من أسرار اللغة/227.

سادساً: الوقف بالنقل

عرّفه أبو البركات الانباري (ت 577 هـ) بقوله: (وهو أن تحرك ما قبـل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجر نحو: هـذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ)[114]، فهو – إذن – تحويل الحركة من الحرف الأخير للكلمة إلى الساكن قبله[115].

ووضع له سيبويه باباً هو (باب الساكن الذي يكون قبل آخـر الحـروف فيحرك، لكراهتهم التقاء ساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بكُرْ، ومن بَكِـرْ، ولم يقولوا رأيت البَكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين)[116]، وهذا الوجه مـن الوقـف قليل؛ لأنه يؤدي إلى تغيير بناء الكلمة،ولا ستكراه انتقال الإعراب إلـى وسـط الكلمة[117].

ويعلل د. إبراهيم أنيس ظاهرة الوقف بالنقل بأنها ناتجة عن الضغط علـى المقطع الأخير في حالة الوقف عليها، ففي مثل الوقف على (بكر) ينقلون حركـة الراء إلى الساكن قبلها ويقولون: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، وترتب على التزام نبر المقطع الأخير في لهجتهم شيئان، أولهما: ما سميّ بالنقل، وثانيهمـا: تـضعيف الحرف الأخير. ولعل النطق الصحيح لهذه القبائل هو أنهم كانوا يقولـون: هـذا بكرّ، ولم يفطن النحاة لهذه الصفة فظنوها الوقف بالنقل فقط[118].

---

(114) أسرار العربية/412.

(115) ينظر: اللهجات العربية في التراث 489/2.

(116) الكتاب173/4.

(117) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 321/2.

(118) ينظر: في اللهجات العربية/148 – 149.

ووضعوا لهذا الوجه من الوقف هذه الشروط[119]:

1. أن يكون ما قبل الآخر ساكناً.
2. أن يكون الحرف الذي تنقل حركته صحيحاً.
3. ألاّ تكون الحركة المنقولة فتحة.
4. ألاّ يؤدي النقل إلى بناء لا وجود له في العربية أو نادر فيها.

ونفى أبو حيان وقوع هذا الوجه من الوقف بقوله: (ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما نقل عن أبي عمرو أنه وقـف (وتواصَـوْا بالـصَبِرْ) [العصر: 3] بكسر الباء)[120].

أما د. إبراهيم أنيس فيقول: (ولم يكن ذلك الوقف الذي سماه النحاة الوقف بالنقل من سمات الوقف في القرآن، ويكفي أن نستمع إلى سورة الفجر لندرك أن نظام الفواصل فيها يتطلب الإبقاء على السكون في وسط الكلمـة، فبـين رؤوس آياتها فعل مضارع هو ﴿يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] وليس من المعقول أن يتحرك السين فيه)[121].

ويقول أيضاً: (وكذلك الوقف بالنقل ليس من الوقف القرآني ولم يرو فـي القراءات إلا ما قيل من أن أبا عمرو بن العلاء – وهو من تميم – كـان يقـرأ (وتواصوْا بالصَبِرْ) بكسر الباء... ولسنا ندهش لرواية هذا النوع من الوقف عن أبي عمرو؛ لأن قبيلة تميم اشتهرت به)[122].

---

(119) ينظر: شرح المفصل 70/9 – 72، وشرح شـافية ابـن الحاجـب 321/2 – 322، وارتشاف الضرب 398/1، واللهجات العربية في التراث 489/2.

(120) ارتشاف الضرب 399/1.

(121) على هدى الفواصل القرآنية/110، وينظر: قواعد التجويد/283.

(122) من أسرار اللغة/234، وينظر: في اللهجات العربية/148، وقواعد التجويد/330.

ويقول أيضاً: (وأما لهجة قريش فنرجح أنها لم تكن تعرف ذلـك الوقـف بالنقل، ويكفي أن نستمع لبعض آيات من سورة الطارق، وسورة الفجر وسـورة القدر، لندرك أن نظام الفواصل فيها قد احتمل التقاء الساكنين فـي رؤوس تلـك الآيات)[123].

سابعاً : الوقف بقلب التاء هاءً

من المسائل التي قعّد لها النحاة مسألة الوصل والوقـف، إذا ذكـروا: (أن الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير)[124]. وقالوا: (والوصل ترد فيه الأشياء الى أصولها، والوقف محل تغيير)[125]، وبهذه القاعدة استدلوا على أن الهاء في الوقف على نحو: حمزة وقائمة، بدل من التاء، والتاء هي الأصل، (فلما كان الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصـولها فـي غالب الأمر ومطرد اللغة، وكان الوقف مما تتغير فيه الأشـياء عـن أصـولها، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء نحو: قائمتان وقائمتكم، وفي الوقف هاء نحو: ضاربَه وقائمه، علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل)[126].

والسؤال هو: لم جرت الأشياء في الوصل على حقائقهـا وأصـولها دون الوقف ؟ يجيب ابن جني (ت 392 هـ) عن ذلك بقوله: (لأن حال الوصل أعلـى

---

(123) من أسرار اللغة/234، وينظر أيضاً/224 – 225، وكذلك: سر صناعة الإعراب 149/1، والمنصف 160/1، وشرح المفصل 70/9 – 72، واللهجـات العربيـة فـي التـراث 489/2 – 490، وقواعد التجويد/329.

(124) سر صناعة الإعراب 149/1، وينظر: الخصائص 331/2، والمنصف 160/1، وشرح المفصّل 89/5، و 81/9، 83، 157.

(125) شرح الملوكي في التصريف/195.

(126) سر صناعة الإعراب 152/1، والخصائص 331/1.

مرتبة من حال الوقف؛ وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف)[127].

وفي هذه التاء خلاف بين البصريين والكوفيين[128]، فالكوفيون يرون أن الهاء هي الأصل؛ لأنهم راعوا الصورة الثابتة في الخط، يقول أبو بكر بن الانباري (ت 328 هـ): (وإنما كتبوها في المصحف بالهاء؛ لأنهم بنوا الخط على الوقف)[129]، وقال ثعلب (ت 291 هـ): (إن الهاء في تأنيث الاسم هي الأصل، وإنما قلبت تاء في الوصل، إذ لو خليت بحالها هاء لقيل: شجرهاً بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً كما في (زيداً) فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاءً لذلك، ثم لمّا جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء)[130]. وقال بعضهم: (إن الهاء في المؤنث هي الأصل في الأسماء، ليفرقوا بينها وبين الأفعال فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء)[131].

أما البصريون فيرون أن التاء هي الأصل، والهاء بدل منها، لأنهم راعوا الوصل الذي هو الأصل في الكلام؛ لأن الوصل تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ولا يعتبر بعوارض الوقف[132].

---

(127) الخصائص 331/2.

(128) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 270/1، وشرح المفصّل 89/5، وشرح شافية ابن الحاجب 288/2، ورسم المصحف/270 – 271.

(129) إيضاح الوقف والابتداء 287/1، وينظر: رسم المصحف/271.

(130) شرح شافية ابن الحاجب 289/2.

(131) إيضاح الوقف والابتداء 282/1–283، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب 288/2 – 289.

(132) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 270/1، وشرح المفصّل 89/5.

وعلل ابن جني قلب التاء هاءً تعليلاً صوتياً فقال: (وإنما أبدلت هاء لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف، ولـم تبدل ألفاً لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حبلى وبشرى، والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء)[133].

وعلل الرضي ذلك تعليلاً قريباً من هذا فقال: (وإنما قلبت هـاءً؛ لأن فـي الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى؛ ولذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس فيه – أعني هـاء الـسكت نحـو: أنهْ)[134]، وإنما لم يقلب التنوين – عند سيبويه – ألفاً بعد قلب التاء هـاءً خوفـاً من اللبس[135].

ويرى بعض الباحثين أن الهاء ما هي إلاّ امتداد للنّفَس مع فتحة تاء التأنيث التي تسقط في الوقف، لأن العرب تنفر من الفتحة، وسـقوطها يجعـل صـيغة المؤنث تلتبس بصيغة المذكّر، فأبقوا عليها، لكن مع امتداد النّفَس، فظهر كأنمـا هو صوت الهاء، وخيّل للنحاة أن تاء التأنيث قد قلبت هاء، وهذه الهاء هـي مـا سماه النحاة في مواضع أخرى بهاء السكت[136]، ومعنى ذلك أن كلمة (شـجرة) مثلاً عند الوقف صارت (شجَرَ) ثم زيدت الهـاء فـصارت (شـجَرَهْ)، والتـاء المربوطة – إذن – يوقف عليها في جميع حالات الوقف بالهاء الساكنة[137].

---

(133) المنصف 161/1.

(134) شرح شافية ابن الحاجب 288/2 – 289.

(135) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 289/2.

(136) ينظر: من أسرار اللغة/232، وفي اللهجات العربية/136 – 137، والقراءات القرآنيـة في ضوء علم اللغة الحديث/83 – 84، ورسم المـصحف/274، والدراسـات اللهجيـة والصوتية/ 157.

(137) ينظر: قواعد التجويد/59، 248.

ويمكن أن نضرب شواهد لذلك من الوقف على آخر الفاصلة بالهاء كما في سورة الهمـزة ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿٢﴾ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴿٣﴾ كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴿٤﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ﴿٥﴾ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴿٦﴾ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ ﴿٧﴾ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴿٨﴾ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: 1 – 9]، ونلاحـظ هنا أن الفواصل جمعت بين تاء التأنيث المربوطة والهاء التي هي ضمير المذكر الغائب.

أما في سورة الحاقة فجمعت الفواصل بين تاء التأنيث وهاء الـسكت فـي سياق واحد[138]، كما في قوله تعـالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: 18 – 22].

ثامناً: الوقف بقلب تنوين المنصوب ألفاً

من المعروف أن التنوين يحذف في الوقف في حالتي الرفع والجر، ولكنه في حالة النصب يقلب ألفاً لفظاً وخطاً، وعلّل عدم إثبات التنوين نوناً في الرسـم بأنه ليس من أصل بناء الكلمة، وإنما جاء زائداً لمعنى، فحذف فرقاً بين النـون الزائدة والأصلية[139].

أما سبب قلب التنوين ألفاً فيقول عنه ابن جني: (فإذا نصبت أبـدلت مـن تنوينه ألفاً، ولم تقررْه فيه البتة، وذلك قولك: رأيت محمداً؛ وإنمـا أبـدلت منـه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة وبالزيادة أيضاً لحروف اللين)[140].

(138) ينظر: من أسرار اللغة/233، والصوت اللغوي في القرآن/153.

(139) ينظر: الكتاب 166/4، وسر صناعة الإعـراب 153/2، وشـرح جمـل الزجـاجي 439/2، ورسم المصحف/265.

(140) سر صناعة الإعراب 176/2، وينظر: شرح جمل الزجاجي 439/2.

ويقول ابن يعيش: (وإنما أبدل من التنوين ألف فـي حـال النـصب، لأن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك لا يوقف عليـه، ولأنهـم أرادوا ألاّ يكـون كالنون الأصلية في نحو: حسن وقطن أو الملحقة في نحو: رعشن وضيفن)(141).

أما الرضيّ فيقول: (أما في المنصوب المنوّن فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين، وذلك بقلبها ألفاً؛ إذ الألف أخف الحـروف)(142)، أما سبب حذف التنوين في حالتي الرفع والجرّ فلأن الألف خفيفة والواو واليـاء ثقيلتان، فلم تزادا بدلاً من التنوين لثقلهما (143)، ولذلك كرهوا أن يقولـوا: قـام زيدو، ومررت بزيدي (144).

ويقول ابن يعيش: (ولا يكون هذا الإبدال إلاّ في النصب، ولا يـستعملونه في الرفع والجر، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع لكان بالواو، ولو أبدلوا فـي الجر لكان بالياء، والواو والياء يثقلان وليسا كالألف في الخفة... وذلك أننا إنمـا أبدلنا في النصب من التنوين لخفة الألف والفتحة، ولا يلزم مثل ذلك في الرفـع والجر لثقل الواو والياء)(145).

ويقول الرضيّ: (المنصوب المنوّن تقلب نونه ألفاً، لأنه لا يستثقل الألـف، بل تخف به الكلمة، بخلاف الواو والياء، لو قلبت النون إليهما في الرفع والجـر، والخفة مطلوبة في الوقف)(146)، ويقول أيضاً: (وإنما حذف التنوين فـي الرفـع

(141) شرح المفصّل 69/9.

(142) شرح شافية ابن الحاجب 274/2، وينظر: الكتاب 167/4.

(143) ينظر: الكتاب 167/4، وسر صناعة الإعراب 176/2، وأسرار العربية/413.

(144) ينظر: سر صناعة الإعراب 179/2.

(145) شرح المفصّل 70/9.

(146) شرح شافية ابن الحاجب 279/2.

والجر؛ لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل؛ لأن الوقف للاستراحة، ومحلّ التخفيف الأواخر)[147].

ومهما قيل من تعليل قلب التنوين ألفاً في حالة النصب، وحذفه في حالتي الرفع والجرّ، فإن السبب الأول لإثبات الألف في الرسم هو ثبوتها في اللفظ عند الوقف في حالة النصب دون ثبوتها أو ثبوت التنوين في حالتي الرفع والجر عند الوقف [148].

ومن شواهد الوقف بقلب تنوين المنصوب ألفاً فواصل سورة النبأ إذ ورد الوقف بالألف المنقلبة عن التنوين في خمس وثلاثين فاصلة من فواصلها البالغة أربعين فاصلة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: 6 – 7]، ومن ذلك الفواصل الخمس الأولى في سورة العاديات في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: 1 – 5].

ويكفي أن ننظر في فواصل سورة الكهف البالغة مئة وعشر آيات لنجد أن هذه الفواصل مبنية عند الوقف على الألف المنقلبة عن التنوين، ومن هذه الفواصل ﴿عِوَجَا ، حَسَنًا، أَبَدًا ، وَلَدًا، كَذِبًا ، أَسَفًا ، عَمَلًا، جُرُزًا، عَجَبًا ، رَشَدًا﴾ [الكهف: 110][149].

وذكر د. إبراهيم أنيس أن نسبة الوقف بالألف في فواصل القرآن في حدود 12% من مجموع الفواصل[150]، وذكر صاحب (الفاصلة في القرآن) أن عدد

---

(147) شرح شافية ابن الحاجب 274/2.

(148) ينظر: رسم المصحف/265.

(149) ينظر: رسم المصحف/266.

(150) ينظر: على هدى الفواصل القرآنية/109.

فواصل الوقف على الرويّ المتحرك بالفتح هو (916) فاصلة[151]، من مجموع فواصل القرآن البالغة (6236) فاصلة.

تاسعاً: الوقف بردّ ألف المقصور

إذا وقفت على المقصور المجرد من (أل) التعريف وقفت بالألف إجماعاً، كقولك: هذا فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى وذلك لخفـة الألـف[152]، يقـول الرضيّ: (وأما الألف المحذوفة في الأحوال الثلاث للساكنين فإنك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث؛ لزوال الساكن الأخير، أي التنوين؛ لأنّ الألف أخـفّ من كل خفيف)[153].

واختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب[154]:

المذهب الأول: أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة، لا بدل، وفي النصب هي بدل من التنوين وهو مذهب سيبويه.

المذهب الثاني: أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة، لا بدل، وهو قول السيرافي وجماعة.

المذهب الثالث: هي في الأحوال الثلاثة بدل مـن التنـوين، وهـو قـول المازني.

---

(151) ينظر: الفاصلة في القرآن/296.

(152) ينظر: شرح المفصل 76/9.

(153) شرح شافية ابن الحاجب 283/2.

(154) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (م/19)/186 – 187، وشرح المفصل 76/9 – 77، وشرح جمل الزجاجي 429/2 – 430، وشـرح شـافية ابـن الحاجب 280/2 – 284، وارتشاف الضرب 1/ 393.

واختار العكبري مذهب سيبويه، وعلل ذلك بقوله: (ووجهه أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجر والرفع كالاسم الصحيح، وهي في النصب بدل من التنوين كالاسم الصحيح أيضاً، وبيانه أن المذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول في الرفع والجر: هذا زيدٌ، ومررت بزيد، فتقف على الدال من غير إبدال فكذلك المعتل، وذلك أن الصحيح هو الأصل المعلوم، والمقصور مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر، إذ حكم المجهولات أن تردّ إلى المعلومات، والمقدر محمول على المحقق)[155].

ومن الوقف برد ألف المقصور قوله تعالى: ﴿أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ [طه: 10]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى﴾ [طه: 12]، فلفظة ﴿هُدٗى﴾ عند الوصل منونة: (هدًى) بسقوط الألف، وفي الوقف (هدى) برد الألف، ومثل ذلك يقال عن كلمة ﴿طُوٗى﴾، ورد الألف في الوقف يؤدي إلى انسجام هاتين الفاصلتين مع الفواصل المنتهية بالألف التي لا تنوين فيها،وهي على هذه الصورة ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ، مُوسَىٰٓ، هُدٗى، يَٰمُوسَىٰٓ، طُوٗى، يُوحَىٰٓ﴾[طه:فواصل الآيات 8–13]

عاشراً: الوقف بتسهيل الهمزة

يقول د. إبراهيم أنيس: (من الملاحظات الجديرة بالذكر أن نجد بعض الفواصل القرآنية في سورتي الرحمن ومريم تتطلب تسهيل الهمز، وتلك صفة أجمع الرواة على أنها كانت شائعة سائدة في لهجة قريش، بل وفي لهجات عامة، أما ما يسمى بتخفيف الهمز وهو النطق بها كهمزة القطع فصفة للقبائل البدوية المتوغلة في البداوة وعلى رأسها تميم)[156].

(155) التبيين عن مذاهب النحويين/187.

(156) على هدى الفواصل القرآنية/115.

ويضيف د. إبراهيم أنيس: (ولذلك ندهش جداً حين ترد بعض الفواصل في هاتين السورتين وقد روعي فيها تخفيف الهمز رغم أن موسيقى الفواصل تتطلب التسهيل ولا تتحقق الموسيقى فيها بغير التسهيل، دعنا نستمع إلى ما جـاء فـي ســورة الــرحمن ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢٨﴾ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: 28 – 30])[157].

ويقول الفراء (ت 207 هـ) عن قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾[الرحمن: 29]: (أهمزه في كل القرآن إلاّ في سورة الرحمن، لأنه مع آيات غير مهموزات)[158]، فالفراء يختار هذه القراءة التي تحقق الانسجام بين الفواصل التي ينتهي أغلبهـا بالنون المردفة بالألف، ويرى ابن جني أنه (يختار ترك همز الشأن في سـورة الرحمن لتوافق رؤوس الآي فيها ﴿ تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: 13] ونحوها)[159].

ومـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ [مريم: 74]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمـزة والكـسائي ﴿ وَرِءْيًا ﴾ مهموزة بين الراء والياء، وقرأ ابن عامر (وريّا) بغير همز، واختلف عن نـافع فروي أنه قرأ ﴿ وَرِءْيًا ﴾ بالهمز وأنه قرأ (وريّا) غير مهموز[160].

وقد اختار الفراء قراءة أهل المدينة بغير همز (وريّا) فقال: (وهـو وجـه جيد، لأنه مع آيات لسن بمهموزات)[161]. وقد وجـه النحـاس قـراءة (وريّـا)

(157) على هدى الفواصل القرآنية/115.

(158) معاني القرآن 116/3، وينظر: إتحاف فضلاء البشر 511/2.

(159) المحتسب 301/2.

(160) ينظر: السبعة في القراءات/411 – 412، والحجة للقـراء الـسبعة 127/3 – 128، والكشف عن وجوه القراءات السبع 91/2.

(161) معاني القرآن 171/2.

توجيهين: (احدهما: أن يكون من رأيت ثم خففت الهمزة فأبدل منها ياء، وأدغمت مع الياء، وكان هذا حسنا لتتفق رؤوس الآيات لأنها غير مهموزات... والوجه الثاني: أن يكون المعنى أن جلودهم مرتوية من النعمة فلا يجوز الهمز لأنه مصدر من رويت ريّا...)(162).

أما د. إبراهيم أنيس فتحدث عن تسهيل ﴿ شَيْـًٔا ﴾ الواردة في سورة مريم قائلاً: (فإذا نظرنا إلى سورة مريم وجدنا كلمة ﴿ شَيْـًٔا ﴾ وردت في رؤوس أربع آيات(163) وفي كل هذه الآيات لو قرئت بالتسهيل أي شيّا، لكانت أكثر انسجاماً مع الفواصل الأخرى في السورة... فإذا كانت موسيقى الفواصل هنا تتطلب تسهيل الهمزة، ثم نعرف في نفس الوقت* أن تسهيلها مروي عن قريش والحجاز مهبط الوحي فلماذا آثر بعض القراء في العصور الإسلامية تحقيق الهمزة في هذه الآيات...)(164).

ثم بيّن أن أغلب فواصل سورة مريم مبنية على الياء المشددة تليها الألف: (فقد بدأت سورة مريم بفاصلة تعد بمثابة إرهاص للفواصل التي تلتها والتي تنتهي بياء مشددة منصوبة، فقوله تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ [مريم: 2] جعل نهايات الفواصل التالية من أمثال ﴿ خَفِيًّا ،شَقِيًّا ، وَلِيًّا ﴾ [مريم: 3–5] مقاطع موسيقية ذات وقع حسن على الآذان.

والتزم هذا في الآيات الإحدى والثلاثين الأولى من السورة ما عدا الآية الثامنة** التي تنتهي بكلمة ﴿ شَيْـًٔا ﴾، ثم استؤنفت نفس الفاصلة*** اليائية عند

---

(162) إعراب القرآن 26/3.

(163) الآيات هي: 9، 42، 60، 67.

(164) على هدى الفواصل القرآنية/115 – 116، وينظر: ملاك التأويل 804/2.

* الصواب: في الوقت نفسه. ** الصواب: التاسعة. *** الصواب: الفاصلة نفسها.

الآية الأربعين وظلت ملتزمة إلى الآية الثالثة والسبعين، وتخلل هذه الآيات فواصل ثلاث تنتهي بكلمة ﴿شَيْـًٔا﴾، ثم انتهت هذه الفواصل بآية على رأسها ﴿وَرِءْيًا﴾، ولو قرئ كل هذا بياء مشددة، لكانت القراءة أكثر انسجاماً وأقرب إلى الترتيل الموسيقي)(165).

حادي عشر: الوقف بحذف الياء

لعلّ سيبويه أول من أشار إلى حذف الياء في الفواصل والقوافي حين قال: (وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي)(166)، واستشهد للحذف في الفواصل بهذه الآيات: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: 4]، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: 32]، و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9]، واستشهد للقوافي بقول زهير:

وأراك تفري ما خلقتَ   وبعضُ القومِ يخلقُ ثم لا يفْرِ

ونسب الخليل (ت 175 هـ) إلى العرب حذف الياء فقال: (والعرب ربما حذفوا الياء من قولهم: لا أدر، في موضع: لا أدري، يكتفون بالكسرة فيها كقول الله جل وعز: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: 4] والأصل: يسري)(167).

وذكر ابن الجزري أن عدد الياءات الزوائد المحذوفة من رؤوس الآي في غير النداء هو (86) ياء(168)، واختلاف القراء في إثبات الياءات المحذوفات من رؤوس الآي، وكان القراء أجمعون يحذفونها في الوصل والوقف إلاّ عيسى بن عمر، فإنه كان يحذفها في الوقف ويثبتها في الوصل(169).

---

(165) من هدى الفواصل القرآنية/116.
(166) الكتاب 184/4 – 185.
(167) العين (دري) 58/8 – 59.
(168) ينظر: النشر في القراءات العشر 181/2.
(169) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 257/1.

ويقول أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) عن الحذف والإثبات: (إن الإثبـات حسن، والحذف حسن، وذلك أن الفواصل في أنها أواخر الآي مثل القوافي فـي أنها أواخر البيوت، فكما أن من القوافي ما لا يكون إلا محذوفاً منـه، ومخالفـاً لغيره، كذلك الفواصل)(170).

والياءات المحذوفة في الفواصل على أربعة أقسام هي:

1. الياء التي هي ضمير مسبوقة بنون الوقاية في الفعل.
2. الياء التي هي ضمير متصلة بالأسماء (مضاف إليه).
3. الياء التي هي لام الكلمة في المنقوص المعرف بأل.
4. الياء التي هي لام الفعل المضارع الناقص المرفوع.

ونأخذ شاهداً واحداً على كل قسم من هذه الأقسام: فمما حذفت فيـه اليـاء وهي ضمير مسبوقة بنون الوقاية في الفعل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: 78 – 81]، إذ حذفت الياء؛ لأن الآيات بالنون(171).

وللحفاظ على الفاصلة، ودلالة ذلك أنها ثبتت فيما لم يكـن فاصـلة وهـو ﴿خَلَقَنِى، يُطْعِمُنِى، يُمِيتُنِى﴾[الـشعراء: 78 – 81]، لأن الآيـات تنتهـي بـالنون المردفة بالياء أو الواو، وفي هذا دلالة على أن للوقف على رؤوس الآيات وطلب التناسب فيها أثراً في عدم إثبات الياء، وأن الحذف إنما هو صدى لسقوطها فـي النطق(172)، وذكر النحاس أنها جاءت: (بغير ياء؛ لأن الحذف في رؤوس الآيات حسن، لتتفق كلها)(173).

---

(170) الحجة للقراء السبعة 114/2 – 115.
(171) ينظر: معاني القرآن للفراء 297/3.
(172) ينظر: رسم المصحف/289.
(173) إعراب القرآن 184/3.

ومما حذفت منه الياء وهي مضاف إليه كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ في قوله تعـالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[القمر: 16]، إذ حذفت الياء مـن ﴿وَنُذُرِ﴾ والأصـل: نذري، لوجود دليل عليها، ولأن الفواصل كلها جاءت متماثلة على حرف الراء، يقول أبو علي الفارسي: (حذفُ الياء، لأنه فاصلة فيجري مجرى القافية في حذف الياء منها) [174].

وشاهد حذف الياء من المنقوص المعرّف بأل قوله تعـالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[الرعد: 9]، إذ حذفت الياء مـن ﴿الْمُتَعَالِ﴾ مـع كونه معرفاً بأل (وذلك أنهم اتبعوا الخط ولا ياء في الخـط)[175]، ولأنـه رأس آية[176]، و (لقد جاء ﴿الْمُتَعَالِ﴾ في الآية، وهو منقوص حذفت ياؤه لتـشاكل سائر الفواصل في الآيات)[177].

أما شاهد حذف الياء من الفعل المضارع الناقص المرفوع فقـد ورد فـي قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: 4]، وجاء الحذف لقصد الانسجام والتوافـق بين فواصل السورة السابقة لهذه الفاصلة واللاحقة لهـا وهـي: ﴿وَالْفَجْرِ، عَشْرٍ، وَالْوَتْرِ، يَسْرِ، حِجْرٍ﴾ [الفجر: 1 – 5].

وقد اختار الفراء (ت 207 هـ) حذف الياء مبّيناً سبب ذلك بقوله: (وحذفها أحبّ إلي لمشاكلتها رؤوس الآيات؛ ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها)[178].

---

(174) الحجة للقراء السبعة 12/4.

(175) الكشف عن وجوه القراءات السبع 24/2.

(176) ينظر: إعراب القرآن 353/2.

(177) من وحي القرآن/134، وينظر: الجرس والإيقاع في تعبير القرآن/358.

(178) معاني القرآن 260/3.

ثاني عشر: الوقف بزيادة هاء السكت

لم يختلف القراء في إثبات هاء السكت في الوقف في المواضع التي وردت فيها[179]، وهي ﴿كِتَٰبِيَهۡ، حِسَابِيَهۡ، مَالِيَهۡ، سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾[الحاقة:19، 20، 28، 29]، و ﴿مَا هِيَهۡ﴾[القارعة: 10]، وذلك لثباتها في الخط[180]، ودخلت هذه الهاء صيانة للحركة عن الحذف[181]، وكذلك لتتفق رؤوس الآي[182]، و(هذه الهاء عدلت مقاطع الفواصل في هذه السورة، وكان للحاقها في هذا الموضع تأثير عظيم في البلاغة)[183].

وأشار أحد المحدثين[184]، إلى أثر إثبات هاء السكت في التناسق الصوتي بين الفواصل عندما نجد فواصل تنتهي بالتاء التي تتحول إلى هاء عند الوقف وهي: ﴿خَافِيَةٌ، كِتَٰبِيَهۡ، حِسَابِيَهۡ، رَّاضِيَةٍ، عَالِيَةٍ، دَانِيَةٌ، ٱلۡخَالِيَةِ، كِتَٰبِيَهۡ، حِسَابِيَهۡ، ٱلۡقَاضِيَةَ، مَالِيَهۡۜ، سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: 18 – 29] تكون الفواصل عند الوقف بالهاء إذ زيد على ياء المتكلم هاء السكت في (كتابي، حسابي، كتابي، حسابي، مالي، سلطاني) فصارت: ﴿كِتَٰبِيَهۡ، حِسَابِيَهۡ، كِتَٰبِيَهۡ، حِسَابِيَهۡ، مَالِيَهۡ، سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾

أما التاء القصيرة فحذفت حركتها وتنوينها ذلك لأن مبنى الفواصل على الوقف[185]، ثم تحولت الى هاء ساكنة على هذه الصورة: (خافيهْ، راضيهْ، عاليهْ، دانيهْ، الخاليهْ، القاضيهْ).

---

(179) ينظر: السبعة في القراءات/188 – 189، والحجة للقراء السبعة 464/1 – 465.

(180) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات 307/1.

(181) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 458/2.

(182) ينظر: معاني القرآن للأخفش 543/2 ، وإملاء ما منّ به الرحمن 268/2.

(183) البرهان في علوم القرآن 61/1.

(184) ينظر: رسم المصحف/276 – 277.

(185) ينظر: البرهان في علوم القرآن 69/1.

ويبيّن د. إبراهيم السامرائي أثر زيادة الهاء فيقول: (إن إضافة الهاء إلى هذه الفواصل في هذه الآيات أكسبها من حسن الصنعة ولطف التركيب قدراً كبيراً لا يخفى على أهل البيان الرفيع)[186]، ويلاحظ أن هاء السكت تجاوزت المحافظة على الحركة وبيانها (إلى وظيفة صوتية نغمية في الكلمات الأخرى حين تتآلف مع ذلك الوقع الذي يتصاعد مع رؤوس الآيات على طول السورة والذي يساهم في تشكيل الجو الذي ترسمه معاني كلماتها)[187].

ثالث عشر: الوقف بزيادة الألف

زيدت الألف في الوقف في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[الأحزاب: 10] و ﴿وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾[الأحزاب: 66] و ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[الأحزاب: 67][188]، وليست هذه الألفات منقلبة عن تنوين؛ لأن (أل) لا يجتمع معها التنوين؛ وإنما زيدت هذه الألف: (لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع، وتناسب نهايات الفواصل)[189].

ويرى الفراء أن هذه الآيات الثلاث يوقف عليها بالألف (لأنها مثبتة فيهن، وهي مع آيات بالألف.. وأهل الحجاز يقفون بالألف، وقولهم أحب إلينا لاتباع الكتاب)[190].

---

(186) من وحي القرآن/100، وينظر: 137.

(187) رسم المصحف/277، وينظر: الصوت اللغوي في القرآن/153، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/506 – 507.

(188) ينظر: السبعة في القراءات/519 – 520.

(189) البرهان في علوم القرآن 61/1.

(190) معاني القرآن للفراء 350/2.

وعلل الأخفش (ت 215 هـ) زيادة الألف بقوله: (والعـرب تلحـق الـواو والياء والألف في أواخر القوافي فشبهوا رؤوس الآي بـذلك)[191]، أمـا زيـادة الألف عند النحاس فهي: (لأن العرب تثبت هذه الألف في القوافي وتثبتهـا فـي الفواصل ليتفق الكلام)[192]، ويرى ابن جني أن زيادة الألف في (الظنونا) جاءت على إشباع الفتحة للوقف على رؤوس الآي[193].

أما الثعالبي (ت 430 هـ) فعدّ زيادة الألف من باب (حفظ التوازن) حـين قال: (والعرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثاراً له. أما الزيادة فكما قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحـزاب: 10]. وكمـا قـال: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: 67])[194].

رابع عشر: الوقف بصرف ما لا ينصرف

عده ابن عصفور مما فيه زيادة حرف وهو التنوين الذي يرده إلى أصـله من الصرف[195]، لأن الأصل في الأسماء الصرف، ونقل ابـن عـصفور عـن الاخفش أنه سمع من العرب من يصرف في (الكلام) جمع ما لا ينـصرف، وأن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب[196].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ (١٥) قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا﴾[الإنسان: 15 – 16]، قرأ عاصم ونافع والكـسائي[197] (قـواريراً *

(191) معاني القرآن للأخفش 442/2، وينظر: الكتاب 204/4 – 206.

(192) إعراب القرآن 305/3.

(193) ينظر: سر صناعة الإعراب 135/2، وينظر: رصف المباني/11 – 14.

(194) فقه اللغة وأسرار العربية/217.

(195) ينظر: ضرائر الشعر/22.

(196) ينظر: المصدر نفسه/25، والبحر المحيط 459/8.

(197) ينظر: السبعة في القراءات/663، وإعراب القرآن 97/5.

قواريراً) بالتنوين إذ (أثبت الألف في الأولى، لأنها رأس آية، والأخرى ليست بآية، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة)[198]، ذلك لأن آيات سورة الإنسان تنتهي بالألف المنقلبة عن التنوين في حالة الوقف، قال الفراء: (فأجروا ما لا يجري، وليس بخطأ؛ لأن العرب تجري ما يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة:

فما وجد أضآرٍ ثلاثٍ روائمٍ   رأين مجراً من حُوارٍ ومصرعا

فأجرى روائم وهي مما لا يجرى فيما لا أحصيه من أشعارهم)[199].

ويرى الزركشي أن (قواريراً) الثاني جاز صرفه، وان لم يكن آخر الآية (لأنه لما نوّن (قواريراً) الأول ناسب أن ينوّن (قواريراً) الثاني ليتناسب، ولأجل هذا لم ينوّن (قواريراً) الثاني إلاّ من ينوّن (قواريراً) الأول)[200].

خامس عشر: إثبات ياء المنقوص المنوّن

كان ابن كثير وحده يقف بياء على قوله ﴿هَادٍ﴾ في قوله تعالى ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾[الرعد: 7]، وقوله تعالى: ﴿... وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: 11] ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾[الرعد: 33]، وعلى ﴿وَالٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿... وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[الرعد: 11]، وعلى ﴿وَاقٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[الرعد: 34]، وقوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا وَاقٍ﴾[الرعد: 37]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[غافر: 21]، والباقون يقفون بغير ياء[201].

---

(198) معاني القرآن للفراء 214/3.

(199) معاني القرآن للفراء 218/3، وينظر: إعراب القرآن 101/5.

(200) البرهان في علوم القرآن 66/1، وينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/504.

(201) ينظر: السبعة في القراءات/360، ومعاني القراءات/233، والحجة للقراء السبعة 13/3، والكشف عن وجوه القراءات السبع 21/2.

ذكر أبو علي حجة ابن كثير بقوله: (ووجه قراءة ابن كثير بإثبات الياء أن سيبويه نقل عن بعض من يوثق به من العرب قوله: هذا داعي، فيقفون باليـاء، ووجه ذلك: أنهم كانوا حذفوا الياء في الوصل، لالتقائها مع التنوين ساكنة، وقـد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أمن التنوين الذي كانت الياء حـذفت مـن أجل التقائها معه في الوصل، ردت الياء فصار: هذا قاضي وهادي، والأول أكثر في استعمالهم)[202].

أما مكي فقال: (وحجة من وقف بالياء أنه إنما حذف الياء فـي الوصـل لأجل التنوين، فإذا وقف وزال التنوين، رجعت الياء، وهو الأصل)[203].

وذكر أبو علي حجة من يقف بغير ياء بقوله: (وحجة من يقف بغير ياء – وهو الوجه – أنك تقول في الوصل: هذا هادٍ، فتحذف الياء لسكونها والتقائها مع التنوين، فإذا وقفت فالتنوين يحذف في الجر والرفع، لا يبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل، فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة عين فاعـل، فيحذفها كما يحذف حركة سائر المتحركات التي تقف عليها، فإذا حذفتها سـكن الحرف في الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحركات فيه فيصير هادْ، وهـذا هو الكثير في الاستعمال الشائع فيه)[204].

أما مكي فقال: (وحجة من وقف بغير ياء أنـه أجـرى الوقـف مجـرى الوصل، إذ حذف التنوين عارض في الوقف، ولأنه اتبع الخط في ذلك، ولا يـاء في الخط فيها، والحذف والإثبات لغتان للعرب، والحذف أكثر، وهو الاختيـار؛ لأنهالأثر عليه)[205] .

(202) الحجة للقراء السبعة 13/3، وينظر: الكتاب 183/4.

(203) الكشف عن وجوه القراء السبع 21/2.

(204) الحجة للقراء السبعة 13/3.

(205) الكشف عن وجوه القراءات السبع 21/2 – 22.

والملاحظ أن حذف الياء أولى من إثباتها، لأن إثباتها جاء على لغة قليلة ليست شائعة في الاستعمال، ولأنه لا يؤدي إلى الانسجام بين الفواصل المردفة بالألف، بخلاف الحذف الذي يجعل تلك الفواصل يتناغم بعضها مع بعض فيكون الإعجاز الصوتي ظاهراً للسامع في أثناء الترتيل، ولننظر إلى الفواصل السابقة واللاحقة لما نحن بصدده من الشواهد (العقابْ، هادْ، بمقدارْ، المتعالْ، بالنهارْ، والْ، الثقالْ، عقابْ، هادْ، واقْ، النارْ، مآبْ، واقْ، كتابْ) .

الخاتمة

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث بما يأتي:

1) قسّم العلماء الوقف على أربعة أقسام هي: الوقف التام، والوقـف الكـافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح .

2) الوقف التام أكثر ما يكون في الفواصل، أما الوقف الكـافي فيكثـر فـي الفواصل وغيرها.

3) اتفق العلماء على أن الوقف على الفواصل سنة، ما عدا فواصـل معينـة اختلفوا فيها؛ فمنهم من أجاز الوقف عليها، ومنهم من منع ذلك.

4) الوقف على الفواصل يحقق أغراضاً منها:

أ. بيان معاني القرآن الكريم.

ب. إبراز موسيقى الفواصل القرآنية.

ج. انه يتطلبه الترتيل القرآني ولا يتم حسن الترتيل إلا به.

د. استراحة القارىء ليتزود نفساً جديداً.

ﻫ تدبر القارىء ما يقرأ، وإفهام السامع.

5) أوجه الوقف في القرآن الكريم التي ذكرها القراء لم يرد بعضها في القرآن وفي فواصله.

6) الوقف بالسكون هو الأصل، لأنه قطع الحركة، ويكون بحذف الحركة، أو حذف الحركة والتنوين معاً.

7) يوقف على التاء القصيرة بقلبها هاء.

8) يوقف على تنوين المنصوب بقلبه ألفاً.

9) تحذف الياء عند الوقف سواء أكانت، ضميراً مسبوقاً بنـون الوقايـة فـي الفعل، أم مضافاً إليه، أم لام كلمة في الفعل المنقوص المعرف بأل، والفعل المضارع الناقص المرفوع.

10) يوقف على بعض الفواصل بزيادة هاء السكت.

11) زيدت الألف في الاسم المعرف بأل مثل (الظنونا، والسبيلا).

12) صرف الاسم الممنوع من الصرف في الوقف على الفاصلة القرآنية.

مراجع الفصل الخامس

1. إتحاف فضلاء البشر: الدمياطي، أحمد بن محمد البنا (ت 117 هـ) حققـه وقدم له: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبـة الكليـات الأزهرية، القاهرة ط1987/1.
2. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بـن الكمـال (ت 911 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعـة والنشر والتوزيع؛ بيروت/1988.
3. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني ط1987/1.
4. ارتشاف الضرب عن لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسـف (ت 745 هـ) تحقيق: د. مـصطفى أحمـد النمـاس، مطبعـة المـدني، ط1984/1.
5. أسرار العربية: أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577 هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغـة العربيـة بدمـشق، مطبعة الترقي/1957.
6. الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بـن سـهيل (ت 316 هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1987/1.
7. إعراب القرآن: النحاس، أحمد بن محمد (ت 338 هـ) تحقيـق: د. زهيـر غازي زاهد، عالم الكتب (مكتبة النهضة العربية)، ط1988/3.

8. إملاء ما منّ به الرحمن: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مـصطفى البـابي الحلبـي وأولاده بمصر، ط1969/2.

9. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: أبو بكر بـن الانبـاري، محمد بن القاسم (ت 328 هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمـضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة التعاونية بدمشق/1971.

10. البحر المحيط: أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، طبعـة مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

11. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، محمد بـن عبـد الله، (ت 794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/1988.

12. البيان في روائع القرآن: د. تمام حسّان، عالم الكتب، ط2000/2 م.

13. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بـن محمد (ت 577 هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طـه، دار الكاتـب العربـي للطباعة والنشر بالقاهرة/1969 – 1970.

14. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمـين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1986/1.

15. التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت 444 هـ)، دراسة وتحقيق: د. غانم قدوري حمد، دار مكتبة الانبار، مطبعـة الخلـود، ط1988/1.

16. التجويد وآداب التلاوة: داود العطّار، مطبعة المعارف، بغداد، ط1973/1.

17. التمهيد في علم التجويد: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي (ت 833 هـ) تحقيق: د. غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيـع، بيروت، ط2001/1.

18. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: د. أحمد سعد محمـد، مكتبـة الآداب، القاهرة، ط2000/2.

19. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (ت 1364 هـ) ضبطه: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط2000/1 م.

20. الجرس والإيقاع في تعبير القرآن: د. كاصد ياسر حـسين، مجلـة آداب الرافدين، العدد التاسع – أيلول 1978.

21. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بـن أحمـد (ت 377 هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه، كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلميـة؛ بيروت، ط2001/1.

22. حق التلاوة: حسني شيخ عثمان، دار المناذرة للنشر والتوزيع/جدة، الطبعة 1998/12.

23. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: محمد علـي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2.

24. دراسات في علم أصوات العربية: داود عبده، مؤسسة الصباح، نشر وتوزيع.

25. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام النعيمي، دار الرشـيد للنشر، سلسلة دراسات (234)/1980.

26. رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية:د. غـانم قـدوري الحمـد، ط1/ 1982.

27. رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النـور، (ت 702 هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة زيد بن ثابت/1975.

28. 28. السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أحمد بـن موسـى (ت 324 هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

29. سر صناعة الاعرب: أبو الفتح، عثمان بن جني (ت 392 هـ)، طبعتـان: الأولى بتحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، الجـزء الأول، والثانية بتحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شـحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الثاني.

30. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669 هـ) تحقيـق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيـة، احيـاء التـراث الإسلامي (42)، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل/1980.

31. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستربادي، محمد بن الحسن، (ت 686 هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت/1975.

32. شرح المفصّل: ابن يعيش، يعيش بن علـي (ت 643 هـ)، عـالم الكتـب، بيروت، مكتبة المثنى – القاهرة.

33. شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت 469 هـ) تحقيـق: خالد عبد الكريم، طباعة المطبعة العصرية بالكويت، ط1/1976.

34. شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت 643 هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية بحلب، ط1/1973.

35. الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 398 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين بيروت، ط3/1984.

36. الصوت اللغوي في القرآن: د. محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط1/2000.

37. صور البديع (فن الأسجاع): علي الجندي، دار الفكر العربي مطبعة الاعتماد.

38. ضرائر الشعر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669 هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والتوزيع، بيروت، ط2/1982.

39. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر: الآلوسي، محمود شكري، (ت 1342 هـ) شرحه: محمد بهجة الأثري، طبع على نفقة المكتبة العربية، ببغداد لصاحبها: نعمان الأعظمي/1922.

40. ضرورة الشعر: السيرافي،الحسن بن عبد الله (ت 368 هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب،دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت،ط1/ 1985.

41. على هدى الفواصل القرآنية: د. إبراهيم أنيس، بحث منشور ضمن البحوث والمحاضرات لسنة 1961 – 1962، المطبوع سنة/1963.

42. علم التجويد دراسة صوتية ميسرة: د. غانم قدوري الحمد، مطبعة أسعد بغداد، ط1/1988.

43. العين: الفراهيدي، الخليل بـن أحمـد (ت 175 هـ) تحقيـق: د. مهـدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر 1980 – 1985.

44. الفاصلة في القرآن: محمد الحسناوي، المكتب الإسلامي بيروت، دار عمار – عمان، ط2/1986.

45. فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي، عبد الملك بـن محمـد (ت 430 هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة/بيروت.

46. في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، المطبعـة الفنية الحديثة، ط4/1973.

47. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديثة: د. عبد الصبور شاهين، دار القلم، بيروت 1966.

48. القطع والائتناف: النحاس، أحمد بن محمد، (ت 338 هـ) تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1/2002.

49. قواعد التجويد والإلقاء الصوتي: الشيخ جـلال الحنفـي،وزارة الأوقـاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي،مطابع دار الحرية – بغداد/ 1987.

50. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبـر، (ت 180 هـ) تحقيـق: عبـد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط2/1977 – 1983.

51. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي، مكي بن أبـي طالب (ت 437 هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمـع اللغة العربية بدمشق/1974.

52. كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت 599 هـ) تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي (57)، مطبعة الإرشاد بغداد، ط1/1984.

53. اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب – ليبيا – تونس/1978.

54. ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، محمد بن جعفر (ت 412 هـ) حققه وقدم له: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة بالكويت، مطبعة المدني/1982.

55. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1386 – 1389 هـ.

56. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، دار الشروق العربي، ط3.

57. المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي/2002.

58. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيّومي، أحمد بن محمد (ت 770 هـ)، دار العلم – بيروت.

59. معاني القراءات: الأزهري، محمد بن أحمد (ت 370 هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/1999.

60. معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت 215 هـ) تحقيق: د. فـائز فارس، المطبعة العصرية/الكويت، ط1981/2.

61. معاني القرآن: الفرّاء، يحيى بن زياد، (ت 207 هـ) عالم الكتب، بيـروت، ط1983/3.

62. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، (ت 395 هـ) تحقيق: عبد السلام هـارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/1979.

63. المكتفى في الوقف والابتداء: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت 444 هـ) دراسة وتحقيق: د. جايد زيدان، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي (54) مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/1983.

64. من أسرار العربية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1985/7.

65. المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مـصطفى البـابي الحلبـي وأولاده بمصر، ط1/ 1954.

66. المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة – بيروت /1980.

67. من وحي القرآن: د. إبراهيم السامرائي، ط1981/1.

68. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمـد بـن محمـد الدمـشقي (ت 833 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

69. الوقف في العربية: رسالة ماجستير قدمها: محمد خليل مراد الحربي إلـى كلية التربية للبنات بجامعة بغداد/1995 .

الفصل السادس
تحويل التراكيب النحوية

ويتضمن النقاط الآتية:

- أولاً: وضع الظاهر موضع المضمر
- ثانياً: اختلاف جهتي (أم) المعادلة
- ثالثاً: عدم تطابق جزأي الجملة
- رابعاً: وقوع المنصوب شبه جملة
- خامساً: وضع المضارع موضع الماضي
- سادساً: إجراء غير العاقل مجرى العاقل

الفصل السادس
تحويل التراكيب النحوية

توطئة

هذا واحد من البحوث المتعلقة بالبناء اللغوي في الفاصلة القرآنية في درس (تحويل التراكيب النحوية في الفاصلة القرآنية)، وما يتركه هذا التحويل في التراكيب من أثر معنوي وتناغم صوتي بين الفواصل.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يتضمن ست نقاط تتلوها خاتمة وثبت المصادر والمراجع. وهذه النقاط هي:

- أولاً: وضع الظاهر موضع المضمر.
- ثانياً: اختلاف جهتي (أم) المعادلة.
- ثالثاً: عدم تطابق جزأي الجملة.
- رابعاً: وقوع المنصوب شبه جملة.
- خامساً: وضع المضارع موضع الماضي.
- سادساً: إجراء غير العاقل مجرى العاقل.

أولاً: وضع الظاهر موضع المضمر

عدّه الزركشي (ت 794 هـ) قسماً من أقسام التوكيد، وذكـر أنّـه لزيـادة التقرير[1]، وقال: (واعلم أن الأصل في الأسـماء أن تكـون ظـاهرة، وأصـل المحدّث عنه كذلك، والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً، للاستغناء عنـه بالظاهر السابق)[2]. وذكر للخروج على خلاف الأصل أسباباً منها: (التنبيه على علة الحكم)[3].

أما ابن الصائغ (ت 776 هـ) فذكر من الأحكام المتعلقة بمراعاة الفاصـلة (إيقاع الظاهر موقع المضمر)[4]، وعدّ من ذلك قوله تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾ [الأعراف: 170][5]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: 30][6].

ومن وضع الظاهر موضـع المـضمر قولـه تعـالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 98] .

قال الزمخشري (ت 538 هـ): (أراد: (عدوّ لهم) فجاء بالظاهر ليدل علـى أن الله إنما عاداهم لكفرهم)[7]. وقال أبو حيان (ت 745 هـ): (أوقع الظاهر موقع

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن 482/2.
(2) البرهان في علوم القرآن 484/2.
(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن 492/2 – 494.
(4) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 300/3.
(5) ينظر: الكشاف 74/2، والبحر المحيط (م) 212/5، وأنوار التنزيـل وأسـرار التأويـل 366/1، والبرهان في علوم القرآن 493/2.
(6) ينظر: الكشاف 720/2، والبحر المحيط (م) 170/7، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل 10/2.
(7) الكشاف 170/1، وينظر: البرهان في علوم القرآن 494/2.

الضمير؛ لتواخي أواخر الآي، ولينصّ على علة العداوة، وهي الكفـر، إذ مـن عادى من تقدم ذكره، أو واحداً منهم، فهو كافر، ويراد بالكافرين العموم فيكـون الرابط العموم فيحصل الـربط بـذلك، والـرابط هنـا الاسـم الظـاهر وهـو (الكافرين))[8].

وعلل البيضاوي (ت 791 هـ) ذلك بقوله: (ووضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على أنه تعالى عاداهم لكفرهم، وأن عداوة الملائكة والرسـل كفـر)[9]، وعلل الطبرسي (ت 548 هـ) ذلك بقوله: (ولم: يقل لهم، لأنه قد يجوز أن ينتقلوا عن العداوة بالإيمان)[10].

وجاء ذلك أيضاً في قولـه تعـالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ [البقرة: 207]، ففي قوله ﴿ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ التفات (إذ هو خروج من ضمير غائب مفرد إلى اسم ظاهر، فلو جرى على نظم الكلام السابق لكان: والله رؤوف به أو بهم، وحسّن الالتفات هنا بهذا الاسـم الظـاهر شيئان، أحدهما: أن لفظ العباد له في استعمال القرآن تشريف واختصاص، كقولـه: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ٤٢ ﴾ [الحجر: 42].

والثاني: مجيء اللفظة فاصـلة؛ لأن قبلـه: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ، فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ﴾ [البقرة: 205- 206]، فناسـب: ﴿ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ [البقرة: 207])[11].

---

(8) البحر المحيط 322/1.

(9) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 78/1، وينظر: البرهان في علوم القرآن 492/2.

(10) مجمع البيان 167/1 – 168.

(11) البحر المحيط (م) 336/2 – 337.

ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: 223]، قال أبو حيان: (وفي أمره لرسول الله (ص) بالتبشير تأنيس عظيم ووعد كريم بالثواب الجزيل، ولمْ يأت بضمير الغيبة، بل أتى بالظاهر الدال على الوصف، ولكونه مع ذلك فصْل آية)(12).

وورد من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ [آل عمران:63]، قال أبو حيان: (... ونبّه على العلة التي توجب العقاب، وهي الإفساد، ولذلك أتى بالاسم الظاهر دون الضمير، وأتى به جمعاً؛ ليدل على العموم الـشامل لهـؤلاء الذين تولّوا ولغيرهم، ولكونه رأس آية، ودلّ على أن توليهم إفساد أيّ إفساد)(13).

وقال البيضاوي: (ووضع الظاهر موضع المضمر؛ ليدل على أن التـولي عن الحجج والإعراض عن التوحيد، إفساد للدين والاعتقاد المؤدي إلـى فـساد النفس، بل والى فساد العالم)(14)، وجاء هذا التركيب ليفيد الوعيد، لأنـه تعـالى عليم بالمفسد والمصلح جميعاً ولا يختص علمه بالمفسدين(15).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴾ [النجم: 21]، قال أبـو حيان: (وحسّن إبراز ﴿ الْأُنثَىٰ ﴾ كونه نصّاً في اعتقادهم أنهن إناث، وأنهن بنات الله تعالى، وإن كان في لحاق تاء التأنيث في اللات وفي مناة، وألف التأنيث فـي العزى، ما يشعر بالتأنيث، لكنه قد سمّى المذكر بالمؤنـث، فكـان فـي قولـه: ﴿ الْأُنثَىٰ ﴾ نصّ على اعتقاد التأنيث، وحسّن ذلك أيضاً كونه فاصلة، إذ لو أتـى ضميراً فكان التركيب: ألكم الذكر وله هنّ، لم تقع فاصلة)(16).

(12) البحر المحيط (م) 432/2.
(13) البحر المحيط (م) 193/2.
(14) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 163/1.
(15) ينظر: مجمع البيان 454/2.
(16) البحر المحيط (م) 16/10، وينظر: إرشاد العقل السليم 112/5.

ومن ذلك أيضاً قوله تعـالى: ﴿... فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 89]، قال أبو حيان: (ثم نبه على علة اللعنة وسببها، وهو الكفر،... وأقام الظاهر مقام المضمر لهذا المعنى)[17]، وقـال البيـضاوي: (أي عليهم، وأتى بالمظهر للدلالة على أنهم لعنوا لكفرهم)[18]. فالأصل: علـيهم، وأتى بلفظ ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 89] للدلالة على أن اللعنة لحقتهم لكفرهم[19].

ثانياً: اختلاف جهتي (أم) المعادلة

ورد ذلـك فـي قولـه تعـالى: ﴿وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: 193]، قوله ﴿أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ عنـد سيبويه (ت 180 ﻫ) بمنزلة أم صمتّم[20]؛ وعلل الفراء (ت 107 ﻫ) عدم مطابقة جهتي (أم) بقوله: (ولم يقل: أم صمتم، وعلى هذا أكثر كلام العرب أن يقولـوا: سواء علي أقمت أم قعدت، ويجوز: سواء عليّ أقمت أم أنت قاعدٌ، قال الشاعر:

سواء إذا ما أصلح الله أمر هم ... علينا أدثر مال هم أم أصـارم

وأنشدني الكسائي:

سواء عليك النفر أم بتّ ليلـة ... بأهل القباب من نمير بن عامر) [21]

ويرى ثعلب – أحمد بن يحيـى – (ت 291 ﻫ) أنـه قـال: ﴿أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ لأنــه رأس آيــة [22]، وقــال النحــاس (ت 338 ﻫ):

(17) البحر المحيط (م) 488/1.

(18) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 75/1.

(19) ينظر: البرهان في علوم القرآن 492/2 .

(20) ينظر: الكتاب 64/3، 108.

(21) معاني القرآن للفراء 401/1.

(22) ينظر: إعراب القرآن 168/2.

(المعنى في ﴿أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ وفي (أم صمتم) واحد)[23]، والمعنى عند الزمخشري: ((﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ (أم صمتم عن دعائهم، في أنه لا فلاح معهم)[24].

وعلل عدم قوله: أم صمتم، ووضع الجملة الاسمية موضع الفعلية بقوله: (لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم... فكانت حالتهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم، فقيل: إن دعوتموهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم، وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم)[25].

فالمعنى – إذن – هو: (سواء عليكم دعاؤهم والسكوت عنهم، وإنما قال: ﴿أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾، ولم يقل: أم صمتم، فيكون في مقابلة أدعوتموهم، ليفيد الماضي والحال، فإن المقابلة كانت تدل على الماضي فحسب، وصورة اللفظ تدل على معنى الحال)[26]، وقال البيضاوي: (وإنما لم يقل: أم صمتم، للمبالغة في عدم إفادة الدعاء من حيث إنه مسوّى بالثبات على الصمات)[27].

وعلل أبو حيان مجيء هذا التركيب بقوله: (وعطفت الجملة الاسمية على الفعلية؛ لأنها في معنى الفعلية، والتقدير: أم صمتم... وكانت الجملة الثانية اسمية لمراعاة رؤوس الآي، ولأن الفعل يشعر بالحدوث، واسم الفاعل يشعر بالثبوت والاستمرار، فكانوا إذا دهمهم أمر معضل فزعوا إلى أصنامهم، وإذا لم يحدث بقوا ساكنين، فقيل: لا فرق بين أن تحدثوا لهم دعاء وبين أن تستمروا على صمتكم فتبقوا على ما أنتم عليه من عادة صمتكم وهي الحالة المستمرة)[28].

---

(23) إعراب القرآن 168/2.
(24) الكشاف 188/2.
(25) الكشاف 188/2.
(26) مجمع البيان 510/4.
(27) أنوار التنزيل 371/1.
(28) البحر المحيط (م) 249/5.

وقال في موضع آخر: (ولم يأت التركيب: أم صمتم. وكثيراً ما يحسن مع الفواصل ما لا يحسن دونه)[29]، وذلك لأن فواصل سورة الأعراف تنتهي بالنون المردفة بالواو أو الياء.

وذكر الزركشي فرقاً بين الخطاب بالاسم والفعل وهو أن الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر[30]. ثم علل تركيب الآية بقوله: (لأن الفعل الماضي يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت، فلما قال ﴿أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾، أي: سكوتكم عنهم أبداً ودعاؤكم إياهم واحد، لأن ﴿صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: 193] فيه مراعاة للفواصل، فهو أفصح، وللتمكين من تطريفه بحرف المدّ واللين، وهو للطبع أنسب من صمتهم وصلاً ووقفاً.

وفيه وجه آخر، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر، فيدل على أن المعنى: أنتم داعون لهم أبداً أم أنتم صامتون)[31]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: 136].

علل الزمخشري مجيء هذا التركيب بقوله: (فإن قلت: لو قيل: (أوعظت أم لم تعظ) كان أخصر، والمعنى واحد، قلتُ: ليس المعنى بواحد، وبينهما فرق؛ لأنّ المراد: سواء أفعلت هذا الفعل الذي هو الوعظ، أم لم تكن أصلاً من أهله ومباشريه، فهو أبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك أم لم تعظ)[32].

(29) البحر المحيط (م) 180/8.

(30) ينظر: البرهان في علوم القرآن 66/4.

(31) البرهان في علوم القرآن 69/4.

(32) الكشاف 327/3 ، وينظر: أنوار التنزيل 162/2.

والمعنى – عند الطبرسي – (أنا لا نقبل ما تدعونا إليه على كل حال، أوعظتَ أم سكتّ، أي حصول الوعظ منك وارتفاعه مستويان عندنا)[33]، وعال أبو حيان ذلك بقوله: (وعادل ﴿أَوَعَظْتَ﴾ بقوله: ﴿أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾، وان كان قد يعادله: (أم لم تعظ) كما قال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: 21]، لأجل الفاصلة، كما عادلت في قوله ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: 193]، ولم يأت التركيب: (أم صمتم))[34].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النمل: 27]، قال الزمخشري: (وأراد: أصدقت أم كذبت، إلاّ أن ﴿كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ أبلغ؛ لأنه إذا كان معروفاً بالانخراط في سلك الكاذبين كان كاذباً لا محالة، وإذا كان كاذباً اتهم بالكذب فيما أخبر به فلم يوثق به)[35].

أما الطبرسي فيعلل مجيء هذا التركيب بقوله: (وهذا ألطف وألين في الخطاب من أن يقول: أم كذبت؛ لأنه قد يكون من الكاذبين بالميل إليهم، وقد يكون منهم بالقرابة تكون بينه وبينهم، وقد يكون منهم بأن يكذب كما كذبوا)[36].

أما أبو حيان فيعلل ذلك بقوله: (وعادل بين الجملتين بـ (أم)، ولم يكن التركيب: (أم كذبت)؛ لأنّ قوله: ﴿أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ يدل على أنه معروف بالكذب سابقٌ له هذا الوصف قبل الإخبار بما أخبر به، وإذا كان قد سبق له الوصف بالكذب، كان متهماً فيما أخبر به، بخلاف من يظن ابتداء كذبه فيما أخبر به)[37].

---

(33) مجمع البيان 198/7.

(34) البحر المحيط (م) 180/8.

(35) الكشاف 363/3 .

(36) مجمع البيان 219/7.

(37) البحر المحيط (م) 232/8.

وعلل البيضاوي ذلك بقوله: (أي: كذبت، والتغيير للمبالغة والمحافظة على الفواصل)[38]. ويقول أبو السعود (ت 951 هـ): (كـان مقتـضى الظـاهر: (أم كذبت)، وإيثار ما عليه النظم الكريم للإيذان بأن كذبه في هـذه المـادة يـستلزم انتظامه في سلك الموسومين بالكذب الراسخين فيه، فإن مـساق هـذه الأقاويـل الملفقة على ترتيب أنيق يستميل قلوب السامعين نحو قبولها من غير أن يكون لها مصداق أصلاً لا سيّما بين يدي نبيّ عظيم الشأن، لا يكاد يصدر إلاّ عمّن له قدم راسخ في الكذب والإفك)[39].

وجاء مثل ذلك في السورة نفـسها قولـه تعـالى: ﴿ قَالَ نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ [النمل: 41]، لم يقل: (أم لا تهتـدي) أو (أم لا)، وعقّب د. تمام حسان على ذلك بقوله: (كل ذلك يشهد علـى أن الفاصـلة قيمـة صوتية ذات وظيفة معينة في القرآن الكريم، وهذه الوظيفـة جماليـة تـستحق الرعاية ولو تعارضت رعايتها مع بعض ألفاظ التراكيب النحوية)[40].

وقـال تعـالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴾ [الأنبيـاء: 55]، قـال الطبرسي: (معناه: أجادّ أنت فيما تقول محقّ عند نفسك أم لاعب مازح ؟ وإنمـا قالوا ذلك لاستبعادهم إنكاره عبادة الأصنام عليهم، إذ ألفوا ذلك واعتادوه)[41].

وعلل أبو حيان مجيء الجملة المعطوفة جملة اسـمية بقولـه: (وجـاءت الجملة اسمية؛ لكونها أثبت، كأنهم حكموا عليه بأنه لاعب هازل في مقالته لهـم، ولكونها فاصلة)[42].

---

(38) أنوار التنزيل 175/2.

(39) إرشاد العقل السليم 129/4.

(40) البيان في روائع القرآن 199/1.

(41) مجمع البيان 52/7.

(42) البحر المحيط (م) 443/7، وينظر: إرشاد العقل السليم 345/3.

أما الزركشي فعلل مجيء هذا التركيب بقوله: (ولم يقل: (أم لعبـت)؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً، وإنما يكون ذلك أحدَ رجلين: إمّا محقّ، وإما مستمّر على لهو الصبا وغيّ الشباب، فيكون اللعب من شأنه حتـى يصدر عنه مثل ذلك، ولو قال: (أم لعبت) لم يعط هذا) [43].

ثالثاً: عدم تطابق جزأي الجملة

1) عدم التطابق في الاسمية والفعلية:

ورد ذلك في قولـه تعـالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: 8]، لم يطابق بين قولهم ﴿ ءَامَنَّا ﴾ وبين ما ردّ به فيقول: (ولم يؤمنوا) أو (وما آمنوا)[44]، قال الزمخشري: (فإن قلت كيف طابق قوله: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ قولهم: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل.

والثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل ؟ قلت: القصد إلى إنكار ما ادعـوه ونفيه، فسُلِكَ في ذلك طريق أدى إلى الغرض المطلوب، وفيه من التوكيد والمبالغـة ما ليس في غيره، وهو إخراج ذواتهم، وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائـف المؤمنين، لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان...)[45].

أما أبو حيان فعلل مجيء هذا التركيب بقوله: (ولأجل التأكيد في مبالغـة نفي إيمانهم جاءت الجملة المنفّية اسمية مصدرة بـ (هم)، وتسلط النفي على اسم الفاعل الذي ليس مقيداً بزمان ليشمل النفي جميع الأزمان، إذ لـو جـاء اللفـظ منسحباً على اللفظ المحكيّ الذي هو آمنا، لكان: وما آمنوا، فكـان يكـون نفيـاً

(43) البرهان في علوم القرآن 69/4، وينظر: أنوار التنزيل 72/2 – 73 .

(44) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 298/3.

(45) الكشاف 55/1، وينظر: التفسير الكبير 61/1، وأنوار التنزيل 25/1، وإرشـاد العقـل السليم 32/1.

للإيمان الماضي، والمقصود أنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقت مّـا من الأوقات...)[46].

وأورد السمين الحلبي (ت 756 هـ) سؤالاً هو: فإن قيل: لم أتي بخبر (ما) اسم فاعل غير مقيّد بزمان، ولم يؤتَ بعدها بجملة فعلية حتـى يطـابق قـولهم ﴿ ءَامَنَّا ﴾ فيقال: وما آمنوا ؟ وأجاب عن ذلك بقوله: (فالجواب: أنه عدل عـن ذلك ليفيد أن الإيمان منتفٍ عنهم في جميع الأوقات، فلو أُتيَ به مطابقاً لقـولهم: ﴿ ءَامَنَّا ﴾ فقال: وما آمنوا، لكان يكون نفياً للإيمان في الزمن الماضـي فقـط، والمراد النفي مطلقاً، أي: إنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقـت مـن الأوقات)[47].

أما الزركشي فيقول: (ولو قال: وما آمنوا، لم يفـد إلا نفيـه عـنهم فـي الماضي، ولم يفد ذمّهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدوا، وهذا أفاد نفيه في الحال، وذمهم بكل حال، ولأن ما فيه (مؤمنين) أحسن من (آمنـوا) لوجـود التمكـين بالمـدّ، والوقف عقبه على حرف له موقف)[48].

2) **إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر:**

كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [العنكبوت: 3]، ولم يقل: (الذين كذبوا)[49]، لأن المعنى: (فو الله ليتعلقن علمـه تعلقاً حالياً يتميز به الذين صدقوا في الإيمان الذي أظهروه والذين هـم كـاذبون مستمرون على الكذب)[50].

(46) البحر المحيط (م) 90/1.

(47) الدر المصون 123/1 – 124.

(48) البرهان في علوم القرآن 70/4.

(49) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 298/3، ومن صور الإعجاز الصوتي في القرآن/106.

(50) إرشاد العقل السليم 164/4.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعـالى: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ﴾ [طه: 65]، قال الزركشي: (فإن قيل: ما وجه الإطناب ؟ وهلاّ قالوا: (إما أن تلقي وإما أن نلقي) ؟ فالجواب من وجهين: أحدهما لفظي، وهـو المزاوجـة لرؤوس الآي على سياق خواتمها، من أول الـسورة إلـى آخرهـا. والثـاني: معنوي، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم عنـد أنفسهم على موسى، فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه)[51].

وعلل الخطيب الاسكافي (ت 420 هـ) ذلك بقوله: (واختير في سورة طه: ﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ﴾ [طه: 65] لتكون الفاصلة فيهـا مـساوية للفواصـل قبلها)[52].

3) **إيراد أحد جزأي الجملتين غير مطابق للآخر:**

كمـا فـي قولـه تعـالى: ﴿ ... أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: 177][53]، علّل أبو حيان مجيء هذا التركيب بقوله: (وتنوع هنا الخبـر عن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾، فأخبر عن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ الأول بـ ﴿ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ﴾ وهو موصول بالفعل الماضي، لتحقق اتصافهم به، وأن ذلك قد وقع منهم، وثبت واستقر، وأخبر عن (أولئك) الثاني بموصول صلته اسم الفاعل، ليدل على الثبـوت، وأن ذلـك وصف لهم لا يتجدد، بل صار سجية ووصفاً لازماً، ولكونه أيضاً وقـع فاصـلة آية؛ لأنه لو كان فعلاً ماضياً لما كان يقع فاصلة)[54].

---

(51) البرهان في علوم القرآن412/2.

(52) درة التنزيل وغرة التأويل/174.

(53) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 298/3، ومن صور الإعجاز الصوتي/106.

(54) البحر المحيط (م) 142/2، وينظر: التفسير الكبير 29/25، وعلل الاختيار/96.

ويرى أحد المحدثين أننا لو قارنا بين النظم القرآني والاستخدام التقليـدي الأصولي لظهر لنا إعجاز النظم القرآني من ناحيتين[55]:

الأولى: أن النظم القرآني قد حافظ على جماليات الأداء الصوتي الموسيقي.

والأخرى: أن لهذا العدول في أشكاله السابقة جميعاً قيمة أسلوبية تعبيريـة من حيث إيراد أحد قسمي الجملة على غير الوجه الذي تتوقعـه آليـة الـسماع والتلقي.

رابعاً: وقوع المنصوب شبه جملة

1) وقوع الحال شبه جملة:

ورد ذلك في قوله تعـالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران:45– 46].

ذكر الزمخشري أن ﴿ وَجِيهًا ﴾ حال من (كلمـة)، وكـذلك قولـه: ﴿ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾، ﴿ وَيُكَلِّمُ ﴾، ﴿ وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾: أي يبـشرك بـه موصـوفاً بهـذه الصفات، وكذلك ﴿ فِى ٱلْمَهْدِ ﴾ في محل نصب على الحال، ﴿ وَكَهْلًا ﴾ معطوف عليه، والمعنى: ويكلم الناس طفلاً وكهلاً[56].

وذكر أبو حيان أن قوله ﴿ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ معطوف على قولـه ﴿ وَجِيهًا ﴾، والتقدير: ومقرباً من جملة المقربين (وجاءت هذه الحـال هكـذا؛ لأنهـا مـن الفواصل، فلو جاء: (ومقرباً)، لم تكن فاصلة، وأيضاً فـأعلم تعـالى أن عيـسى

---

(55) ينظر: من صور الإعجاز الصوتي/106 – 107.

(56) ينظر: الكشاف 364/1، وأنوار التنزيل 160/1.

مقرب من جملة المقربين، والتقريب صفة جليلة عظيمة... وهو تقريب مـن الله تعالى بالمكانة والشرف وعلوّ المنزلة)[57].

وكذلك: (عطف: ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، وهـو حـال أيـضاً علـى ﴿وَجِيهًا﴾... ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، أي: ومكلماً. وأتي في الحال الأول بالاسم؛ لأن الاسـم للثبـوت، وجاءت الحال الثانية جاراً و مجروراً، لأنه يقدر بالاسم، وجـاءت فـي الحالـة الثالثة جملة؛ لأنها في الرتبة الثالثة؛ ألا ترى أن الحال وصف في المعنى ؟ فكما أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متغايرة بدئ بالاسم، ثم الجار والمجرور، ثم بالجملة... فكذلك الحال بـدئ بالاسـم، ثـم الجـار والمجرور، ثم بالجملة، وكانت هذه الجملة مضارعية؛ لأن الفعل يشعر بالتجدد، كما أن الاسم يشعر بالثبوت)[58]، وانتصاب ﴿وَجِيهًا﴾، وما عطف عليه علـى الحال من قوله ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ وحسّن ذلك – وإن كان نكـرة – كونـه وصـف بقوله: ﴿مِّنْهُ﴾ وبقوله ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [59].

وذكر الزركشي أنه إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قدم الاسـم المفرد، ثم الظرف أو عديله، ثم الجملة وذكر شاهداً على ذلك الآيتين السابقتين، إذ فيهما أربعة أحوال هـي: ﴿وَجِيهًا﴾، ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، ثم قال: (والحال الأولى جيء بها على الأصـل اسـماً صـريحاً، والثانية في تأويله، جار ومجرور، وجيء بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكـلام، ولو جيء بها اسماً صريحاً لناسب* الفواصل، والثالثة جملة فعلية، والرابعة جار ومجرور)[60].

---

(57) البحر المحيط (م) 155/3.
(58) البحر المحيط (م) 155/3 – 156.
(59) ينظر: البحر المحيط (م) 157/3.
(*) كذا: والصواب: ما ناسبت
(60) البرهان في علوم القرآن 442/2 .

وذكر القرطبي (ت 671 ﻫ) أن ﴿وَجِيهًا﴾ انتصب على الحال، ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ معطوف على ﴿وَجِيهًا﴾، ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾ معطوف على ﴿وَجِيهًا﴾ كذلك، ومثله ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ عطف على ﴿وَجِيهًا﴾، أي: وهو من العباد الصالحين[61]، وما ذكره القرطبي هو الصواب لأن ما عدا ﴿وَجِيهًا﴾) معطوف في محل نصب وليس حالاً لوجود حرف العطف فهو ليس من باب تعدد الأحوال.

2) **وقوع خبر (كان) شبه جملة:**

من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: 67]، ذكر الزمخشري أن قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 135]، (تعريض بأهل الكتاب وغيرهم؛ لأن كلاً منهم يدعي اتباع إبراهيم وهو على الشرك)[62].

وذكر أبو حيان أن المراد بالمشركين عبدة الأصنام، والمجوس، والصابئة وقيل: أراد بالمشركين اليهود والنصارى لإشراكهم به غزيراً والمسيح، فتكون هذه الجملة توكيداً لما قبلها من قوله ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ [آل عمران: 67].

وعلل مجيء التركيب على هذه الصورة بقوله: (وجاء ﴿مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، ولم يجئ: وما كان مشركاً، فيناسب النفي قبله؛ لأنها رأس آية)[63]، وفي قوله ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾: (تعريض بأنهم مشركون، لإشراكهم به عزيراً والمسيح، وردّ لادعاء المشركين أنهم على ملة إبراهيم (عليه السلام))[64].

---

(61) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 90/4 – 91، وينظر كذلك: معاني القرآن للأخفش 204/1، ومعاني القرآن وإعرابه 412/1، وإعراب القرآن 1/ 377.

(62) الكشاف 194/1 – 195، وينظر: البحر المحيط (م) 647/1 – 648، وأنوار التنزيل 89/1.

(63) البحر المحيط (م) 201/3.

(64) أنوار التنزيل 164/1.

3) وقوع الخبر شبه جملة:

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿... قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: 56]، يقول أبو حيان: (والجملة من قوله ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ مؤكدة لقوله: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ وجاءت تلك فعلية لتدل على التجدد، وهذه اسمية لتدل على الثبوت، فحصل نفي تجدد الضلال وثبوته، وجاءت رأس آية)(65).

ويقول البيضاوي: (وفيه تعريض بأنهم كذلك)(66)، ويقول أبو السعود: (والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والاستمرار، أي: دوام النفي واستمراره لا نفي الدوام والاستمرار... أي ما أنا في شيء من الهدى حين أكون في عدادهم)(67).

4) وقوع المفعول الثاني للفعل (ظن) شبه جملة:

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: 38]، وورد في سورة غافر ﴿... وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: 37]، علل الكرماني (ت 500 هـ) ذلك بقوله: (لأن التقدير في هذه السورة: وإني لأظنه كاذباً من الكاذبين، فزيد ﴿مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ لرؤوس الآيات، ثم أضمر ﴿كَٰذِبًا﴾ لدلالة ﴿ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ عليه، وخصّت به السورة، وفي المؤمن – غافر – جاء على الأصل، ولم يكن فيه موجب تغيير)(68).

(65) البحر المحيط 142/4، وينظر: علل الاختيار/99.

(66) أنوار التنزيل 303/1.

(67) إرشاد العقل السليم 105/3.

(68) البرهان في متشابه القرآن/291.

خامساً: وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي

ورد من ذلك في قولـه تعـالى: ﴿... أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: 87]، لم يقل: (وفريقاً قتلتم) كمـا سوّى بينهمـا فـي سـورة الأحـزاب فقـال: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب: 26]؛ (وذلك لأجل أنها هنا رأس آية)(69).

وقال أبو البركات الانباري (ت 577 هـ): (وإنما قدم المفعول به للاهتمـام به، وإنما قال (ت قتلون)، وان كان الوجه قتلتم، لتُطابق (كذّبتم)، لأجل الفواصل؛ فإن فواصل الآيات كرؤوس الأبيات)(70).

وعلل أبو حيان ذلك بقوله: (وأتى بفعل القتل مضارعاً، إما لكونه حكيـت به الحال الماضية، إن كانت أريدت فاستحضرت في النفوس، وصور حتى كأنـه ملتبس به مشروع فيه، ولما فيه من مناسبة رؤوس الآي التي هي فواصل، وإما لكونه مستقبلاً، لأنهم يرومون قتل رسول الله (ص)، ولذلك سحروه وسموه)(71).

أما البيضاوي فعَلل ذلك بقوله: (وإنما ذكر بلفظ المضارع علـى حكايـة الحال الماضية استحضاراً لها في النفـوس، فـإن الأمـر فـضيع، أو مراعـاة للفواصل، أو للدلالة على أنكم بعْدُ فيه، فإنكم تحومون حول قتل محمد (ص) لـو لا أني أعصمه منكم)(72).

ووازن د. إبراهيم أنيس بين الآيتين: الآية 87 من سورة البقرة والآية 26 من سورة الأحزاب فذكر: (أننا كنا نتوقع في الآية الأولى أن تنتهي بمثل العبارة

(69) البرهان في علوم القرآن 67/1، وينظر: الإتقان في علوم القرآن 301/3.

(70) البيان في غريب إعراب القرآن 106/1، وينظر: إملاء ما من به الرحمن 50/1.

(71) البحر المحيط (م) 483/1، وينظر: إرشاد العقل السليم 100/1، وعلل الاختيار/104.

(72) أنوار التنزيل 74/1، وينظر: الكشاف 162/1.

الآتية: (ففريقاً كذبتم وفريقاً قتلتم)، ولكن ما تتطلبه الفاصلة القرآنية من انسجام صوتي حتم استعمال صيغة ﴿ تَقۡتُلُونَ ﴾ بدلاً من (قتلتم))[73]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ ... كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ ﴾ [المائدة: 70] .

علل الطبرسي عطف المستقبل على الماضي بأنه: (ليدل على أن ذلك من شأنهم، ففيه معنى كذبوا وقتلوا ويكذبون ويقتلون مع أن قوله ﴿ يَقۡتُلُونَ ﴾ فاصلة يجب أن يكون موافقاً لرؤوس الآي)[74]، وقال العكبري: (ويقتلون بمعنى قتلوا، وإنما جاء كذلك لتتوافق رؤوس الآي)[75].

ونقل أبو حيان قول الزمخشري: (جيء بلفظ ﴿ يَقۡتُلُونَ ﴾ على حكاية الحال الماضية استفظاعاً للقتل، واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجب منها)[76]، وأضاف إلى كلام الزمخشري قوله: (ويحسّن مجيئه أيضاً كونه رأس آية، والمعنى: أنهم يكذبون فريقاً فقط، وقتلوا فريقاً ولا يقتلونه إلا مع التكذيب، فاكتفى بذكر القتل عن ذكر التكذيب، أي: اقتصر ناس على تكذيب فريق، وزاد ناس على التكذيب القتل)[77].

أما البيضاوي فعلّل ذلك بقوله: (وإنما جيء بـ ﴿ يَقۡتُلُونَ ﴾ موضع قتلوا على حكاية الحال الماضية استحضاراً لها واستفظاعاً للقتل وتنبيهاً على أن ذلك من ديدنهم ماضياً ومستقبلاً، ومحافظة على رؤوس اللآي)[78].

---

(73) من أسرار اللغة /158 – 159، وينظر: البيان في روائع القرآن 73/1، 199.

(74) مجمع البيان 227/3.

(75) إملاء ما من به الرحمن 222/1.

(76) الكشاف 662/1 – 663.

(77) البحر المحيط (م) 326/4، وينظر: إرشاد العقل السليم 75/2.

(78) أنوار التنزيل 277/1، وينظر: الكشاف 662/1 – 663.

وعد أبو حيان من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا﴾ [الشمس: 4]، فعلل مجيء المضارع ﴿يَغۡشَىٰهَا﴾ بدل الماضي (غشيها) بقوله: (ولما كانت الفواصل ترتبت على ألف وهاء المؤنث أتى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا﴾ بالمضارع، لأنه الذي ترتب فيه، ولو أتى بالماضي كالذي قبله وبعده كان يكون الترتيب: إذا غشيها، فتفوت الفاصلة وهي مقصودة)(79).

سادساً: إجراء غير العاقل مجرى العاقل

سمى ابن الصائغ الحكم الخامس والعشرين من أحكام مراعاة المناسبة في الفاصلة القرآنية (إجراء غير العاقل مجرى العاقل)(80)، وعدّ منه قوله تعالى: ﴿... رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾[يوسف: 4]، وقوله تعالى:﴿... كُلٌّ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33] .

ونقف مع الآية الرابعة من سورة يوسف التي يقول الفراء عنها: (وأما قوله ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ فإن هذه النون والواو إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس، وما أشبههم فيقال: الناس ساجدون، والملائكة والجن ساجدون، فإذا عدوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث، فيقال: الكباش قد ذبحن، وذبحتْ، ومذبحات، ولا يجوز: مذبحون؛ وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء؛ لأنهم وُصفوا بأفاعيل الآدميين؛ ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين، فأخرج فعلهم على فعال الآدميين... فما أتاك موافقاً لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا)(81).

---

(79) البحر المحيط 478/8، وينظر: النهر الماد من البحر المحيط 477/8.

(80) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 300/3.

(81) معاني القرآن للفراء 34/2 – 35.

وعدّ أبو عبيدة (ت 210 هـ) هذه الآية وما شاكلها (من مجاز ما جاء من لفظ الحيوان والموات على لفظ خبر الناس)[82]، أما الاخفش (ت 215 هـ) فيقول: (وأما قوله ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ فإنه لما جعلهم كمن يعقل في السجود، والطواعية، جعلهم كالإنس في تذكيرهم إذْ جمعهم)[83].

ويقول الزجاج (ت 311 هـ): (فأما قوله ﴿سَٰجِدِينَ﴾ فحقيقته فِعلُ كل ما يعقِل وجمعُه وجمع ضميره بالواو والنون بالرفع، والياء والنون في النصب والجر، فإذا وصف غير الناس والملائكة بأنه يعبد ويتكلم فقد دخل في المميزين وصار الإخبار عنه كالإخبار عنهم)[84].

أما النحاس فيعلل مجيء ﴿سَٰجِدِينَ﴾ جمع مذكر سالماً بقوله: (فالقول عند الخليل وسيبويه أنه لما خبّر عن هذه الأشياء بالطاعة والسجود وهما من أفعال من يعقل جعل فيهما ما يكون لما يعقل)[85].

وعلل أبو حيان ذلك بقوله: (وجمعهم جمع من يعقل لصدور السجود له وهو صفة من يعقل، وهذا سائغ في كلام العرب، وهو أن يعطى الشيء حكم الشيء للاشتراك في وصف مّا، وإن كان ذلك الوصف أصله أن يختص أحدهما)[86].

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33]، وقوله: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلٌّ فِى

---

(82) مجاز القرآن 10/1، وينظر أيضاً: 276/1، 38/2، 40، 83، 162، 196.
(83) معاني القرآن للأخفش 362/2.
(84) معاني القرآن وإعرابه 91/3، وينظر: الجامع لأحكام القرآن 122/9، وأنوار التنزيل 476/1.
(85) إعراب القرآن 313/2، وينظر: الكتاب 47/2.
(86) البحر المحيط 280/5.

فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴾ [يس: 40]، فيقول سيبويه عن ذلك: (وأما ﴿ كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴾، و﴿ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾، و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾ [النمل: 18].

فزعم – أي الخليل – أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لمّا ذكـرهم بالـسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسيّ، وكذلك ﴿ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴾، لأنها جعلت... بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور)[87].

أما الفراء فعلل قوله ﴿ يَسۡبَحُونَ ﴾ لغير الآدميين بقوله: (وذلك أن السباحة من أفعال الآدميين فقيلت بالنون كما قيـل: ﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: 4]؛ لأن السجود من أفعال الآدميين)[88].

أما أبو عبيدة فقال: (مجاز هذا مجـاز المـوات الـذي أجـرى مجـرى الناس...)[89]، وقال: (ومعنى (كل) المستعمل يقع أيضاً على الآدميين، فجاء هنا في غير جنس الآدميين، والعرب تفعل ذلك...))[90].

وقال الأخفش: (لما جعلهم يطيعون شبههم بالإنس)[91]، وقـال الزجـاج: (قيل: يسبحون كما يقال لما يعقل؛ لأن هذه الأشياء وصفت بالفعل كما يوصـف من يعقل)[92].

أما أبو جعفر النحاس فذكر لعدم قوله: يسبحن ولا يسبح، ثلاثة أقوال[93]:
الأول: قول الخليل الذي نسبه إلى سيبويه.

---

(87) الكتاب 47/2.
(88) معاني القرآن للفراء 201/2.
(89) مجاز القرآن 162/2.
(90) مجاز القرآن 38/2، وينظر: 10/1، 276، 40/2، 83، 196.
(91) معاني القرآن للأخفش 362/2.
(92) معاني القرآن وإعرابه 391/3.
(93) ينظر: إعراب القرآن 69/3 – 70.

والثاني: قول الفراء. وقد سبق ذكر هذين القولين.

والثالث: قول (الكسائي (ت 189 هـ) وهو أنه قال (يسبحون)، لأنه رأس آية، ومثله ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ [القمر: 44]، ولم يقل: منتصرون. وقال أبو حيان: (وجاء هنا بضمير الجمع في قوله ﴿يَسْبَحُونَ﴾ رعياً للفواصل)[94].

ويرى الزركشي أن لحاق النون في ﴿يَسْبَحُونَ﴾ ينبغي أن يحمل على أنه من باب (إيقاع المناسبة بين الفواصل)، (فإن من مآخذ الفصاحة ومذاهبها أن يكون ورود هذه النون في مقاطع هذه الأنحاء للآي راجح الأصالة في الفصاحة، لتكون فواصل السور الوارد فيها ذلك قد استوثق فيما قبل حروفها المتطرفة وقوع حرفي المدّ واللين)[95].

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، فقال الفراء عن ذلك: (ولم يقل: طائعين، ولا طائعات، ذهب به إلى السموات ومن بينهن، وقد يجوز أن تقولا – وإن كانتا اثنتين –: أتينا طائعين، فيكون كالرجال لما تكلمتا)[96].

وعدّ أبو عبيدة ذلك من (مجاز ما جاء من لفظ الحيوان والموات على لفظ خبر الناس)[97]، وقال: (فخرج هذا مخرج فعل الآدميين)[98]، وقال أيضاً: (هذا مجاز الموات والحيوان الذي يشبّه تقدير فعله بفعل الآدميين)[99]، ويرى الاخفش أن هذه الآية جاءت على قياس قوله ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33][100].

(94) البحر المحيط 308/6.
(95) البرهان في علوم القرآن 61/1.
(96) معاني القرآن للفراء 13/3.
(97) مجاز القرآن 10/1، وينظر: 162/2.
(98) مجاز القرآن 83/2، وينظر: 40/2.
(99) مجاز القرآن 196/2.
(100) معاني القرآن للأخفش 362/2.

وذكر الزجاج أنه قيل: ﴿طَآئِعِينَ﴾ دون طائعات؛ لأنهن جرين مجرى من يعقل ويُميّز، وقيل: قالتا اتينا نحن ومن فينا طائعين[101]، وذكر النحاس لعدم قوله (طائعات) ثلاثة أوجه[102]:

- الأول: قول الكسائي: إن المعنى: أتينا بمن فينا طائعين.
- الثاني: أنه لما خبّر عنهن بالإتيان أجرى عليهن ما يجري على من يعقل من الذكور.
- الثالث: لأن ﴿طَآئِعِينَ﴾ رأس آية.

ووضع الزركشي هذه الآية تحت باب (خطاب الجمادات خطاب من يعقل) وعلل الجمع جمع المذكر العاقل بقوله: (لما كانت ممن يقول، وهي حالة عقل، جرى الضمير في ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: 11] عليه)[103].

101- معاني القرآن وإعرابه 381/4.

102- ينظر: إعراب القرآن 51/4.

103- البرهان في علوم القرآن 246/2، وينظر: 3/ 305 - 306 .

الخاتمة

بعد انتهاء هذا البحث يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها بما يأتي:

1) تأتي الفاصلة القرآنية لتؤدي غرضاً صوتياً ومعنوياً في آن واحد، وتحقق الانسجام والتلاؤم والارتباط بين ما قبلها وما بعدها من الفواصل.

2) يكون أداء هذين الغرضين بوسائل كالتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، وتحويل الأبنية الصرفية، وتحويل التراكيب النحْوية، وكل ذلك عدول عما هو سائد ومألوف في الاستعمال.

3) كان من مظاهر تحويل التراكيب النحوية ما يأتي:

أ. وضع الظاهر موضع المضمر.

ب. اختلاف جهتي (أم) المعادلة.

ج. عدم تطابق جزأي الجملة.

د. وقوع الاسم المنصوب شبه جملة.

هـ. وضع المضارع موضع الماضي.

و. إجراء غير العاقل مجرى العاقل.

4) لكل تركيب من هذه التراكيب الجديدة أغراض ومعان مختلفة عما كان عليه التركيب الأصلي المحوّلة عنه – وردت خلال هذا البحث – فضلاً عن الغرض الصوتي الذي أدته هذه التراكيب.

مراجع الفصل السادس

1. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بـن الكمـال (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/1988.

2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود، محمد بن محمـد العمادي (ت 951 هـ) بإشراف: محمد عبد اللطيف، مكتبة ومطبعة محمـد علي صبيح وأولاده بمصر 1952.

3. إعراب القرآن: النحاس، أحمد بن محمد، (ت 338 هـ) تحقيق: د. زهيـر غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبه النهضة العربية، ط1988/3.

4. إملاء ما من به الرحمن: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، شركة ومطبعة مصطفى البـابي الحلبـي وأولاده بمصر، ط1969/2.

5. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، عبد الله بن محمد (ت 791 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1988/1.

6. البحر المحيط: أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، طبعتان:

أ. طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

ب. طبعة جديدة منقحة مصححة بعناية صدقي محمد جميـل، دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع/1992. وميزتها من الأولى بالحرف (م).

7. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، محمد بـن عبـد الله (ت 794 هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/1988.

8. البرهان في متشابه القرآن: الكرماني، محمـود بـن حمـزة (ت 500 هـ) تحقيق: أحمد عز الدين، دار صادر، بيروت، ط1996/2.

9. البيان في روائع القرآن: د. تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط2000/2.

10. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بـن محمد، (ت 577 هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكاتـب العربـي للطباعة والنشر بالقاهرة/1996 – 1970.

11. التفسير الكبير: الفخر الرازي، محمد بن عمـر (ت 606 هـ) دار الكتـب العلمية – طهران/ط2.

12. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، محمد بن أحمد (ت 671 هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1954/2.

13. درة التنزيل وغرة التأويل: الخطيـب الاسـكافي، محمـد بـن عبـد الله (ت 420 هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

14. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت 756 هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ط1986/1.

15. علل الاختيار في تفسير البحر المحيط: د. دريد حـسن أحمـد، مطبعـة المجمع العلمي، بغداد/2000.

16. الكتاب: لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) تحقيـق: عبـد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط1977/2 – 1983.

17. الكشاف: الزمخشري، محمـود بـن عمـر، (ت 538 هـ) دار الكتـاب العربي/1986.

18. مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت 210 هـ) تحقيـق: محمـد فؤاد سزكين، نشره محمد سامي أمين بمصر ط1954/1 – 1963.

19. مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، الفضل بن الحـسن (ت 548 هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت/1379 هـ.

20. معاني القرآن: الاخفش، سعيد بن مسعدة، (ت 215 هـ) تحقيق: د. فـائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط1981/2.

21. معاني القرآن: الفراء، يحيـى بـن زيـاد، (ت 207 هـ) عـالم الكتـب، بيروت، ط1983/3.

22. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت 311 هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط1988/1.

23. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1985/7.

24. من صور الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم: د. محمد الـسيد سـليمان العبد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العـدد/36، المجلـد/9، خريـف 1989، الكويت.

25. النهر الماد من البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمـد بـن يوسـف (ت 745 هـ)، مطبوع بهامش البحر المحيط، طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض.

الفصل السابع
اختيار القراءة المناسبة للفاصلة القرآنية

ويتضمن النقاط الآتية:

- أولاً: بين فُعْل وفَعَل
- ثانياً: بين فُعُل وفُعْل
- ثالثاً: بين فَعْل وفَعَل
- رابعاً: بين فَعَل وفَعْل
- خامساً: بين فَعِلَةٌ وفَاعِلة
- سادساً: رفع الفعل المضارع وجزمه
- سابعاً: تسهيل الهمزة وتحقيقها

الفصل السابع
اختيار القراءة المناسبة للفاصلة القرآنية

توطئة

هذا واحد من البحوث المتعلقة بالفاصلة القرآنية، يدرس (اختيار القـراءة المناسبة للفاصلة القرآنية)، وما لهذا الاختيار من أثر معنوي وتناغم صوتي بين الفواصل.

ونريد باختيار القراءة أن هناك قراءتين للكلمة فتُختار إحداهما؛ لأنها تحقق التوافق الصوتي بين الفواصل، أو أنه ليست هناك قراءتان، ولكن الكلمة تحتمـل وجهاً آخر أو قراءة أخرى، إلا أن تلك القراءة المحتملة لم ترد؛ لأنها لـو وردت لأدت إلى الاختلال والاختلاف اللفظي للفواصل القرآنية[1].

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يتضمن سبع نقاط تتلوها خاتمة وثبـت المصادر والمراجع، وهذه النقاط هي:

- أولاً: بين فُعْل وفَعَل.
- ثانياً: بين فُعُل وفُعْل.
- ثالثاً: بين فَعْل وفَعَل.
- رابعاً: بين فَعَل وفَعْل.
- خامساً: بين فَعِلَة وفاعلة.
- سادساً: رفع الفعل المضارع وجزمه.
- سابعاً: تسهيل الهمزة وتحقيقها.

(1) ينظر: من وحي القرآن /138.

أولاً: بَيْن (فُعْل) و (فَعَل)

من أحكام مراعاة الفاصلة القرآنية التي ذكرها شمس الدين بن الصائغ (ت 776 هـ) الحكم الثالث عشر، وهو: (الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما في السبع في غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا ﴾ [الجن: 14]، ولم تجئ (رُشْداً) في السبع، وكذا ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 10]؛ لأن الفواصل في السورتين محرّكة الوسط)[2].

وقد جاء ﴿ ٱلرُّشۡدِ ﴾ في غير الفواصل في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا ﴾ [الأعراف 146]، وجاء ﴿ رُشۡدٗا ﴾ في الفواصل أيضاً ساكن الوسط عندما وقع فاصلة ليتناسب مع الفواصل الأخرى الساكنة الوسط في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا ﴾ [الكهف: 66].

وجاءت لفظة ﴿ رُشۡدٗا ﴾ مرة واحدة وهي فاصلة في الآية المذكورة، ومرة واحدة وهي غير فاصلة، وجاءت لفظة (الرُشْد) ثلاث مرات في غير الفاصلة، أما لفظة ﴿ رَشَدٗا ﴾ فجاءت خمس مرات وهي فاصلة، ولم تأت في غير الفواصل[3].

أما لفظة ﴿ رَشَدٗا ﴾ فوقعت فاصلة محركة الوسط؛ لأن الفواصل التي وقعت في سياقها كانت محركة الوسط أيضاً، وجاء ذلك في الآيات الآتية:

1) ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةٗ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 10].

2) ﴿ وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 24].

3) ﴿ وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ﴾ [الجن: 10].

(2) الإتقان في علوم القرآن 297/3 – 298.

(3) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/320.

4) ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا ﴾[الجن: 14].

5) ﴿ قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴾ [الجن: 21].

يقول د. إبراهيم السامرائي: (وقد يكون للكلمة في العربية وجهان من حيث بناؤها، ولكنها قد تأتي على وجه من هذين الوجهين دون الآخر مراعاة للفواصل، ومن هذا جاءت كلمة (رَشَد) بفتحتين ولم تأت بالوجه الآخر وهو الضم والسكون، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا ﴾ [الجن: 14] وفي قوله: ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف: 10])(4).

وعلل تحريك الوسط بقوله: (وإنما التزم وجه التحريك بفتحتين لما جاء في السورة من الفواصل التي فتح منها الوسط. قرأ بذلك السبعة ولم يقرأ أحد من القراء بالوجه الآخر (رُشْدا) بضم الراء وإسكان الشين مع أنه وجه جائز صحيح؛ وذلك رعاية للتناسب والمشاكلة)(5).

أما لفظة ﴿ رَشَدًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ... وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف: 10]، فيقول الزجاج عنها (ت 311 هـ): (ويجوز في ﴿ رَشَدًا ﴾: رُشْدا، إلا أنه لا يقرأ بها ههنا لأن فواصل الآيات على (فَعَل) نحو: أحد، وعدد، فـ (رشد) أحسن في هذا المكان)(6)، ويرجح ابن عطية (541 هـ) قراءة الفتح بقوله: (وهي أرجح لشبهها بفواصل الآيات قبلُ وبَعْدُ)(7).

---

(4) من وحي القرآن/138.

(5) من وحي القرآن/138، وينظر: السبعة في القراءات/ 293، 294.

(6) معاني القرآن وإعرابه 270/3.

(7) البحر المحيط 144/7.

وأما ﴿ رَشَدًا ﴾ في قوله تعـالى: ﴿ ... فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا ﴾ [الجـن: 14]، فقال عنها الزجاج: (ولا أعلم أحداً قرأ في هذه السورة: رُشْدا، والرشد والرشَـدُ يجوز في العربية، إلا أن أواخر الآي فيما قبل الرشَد وبعده على الفـتح، مبنـيّ على فَعَل، فأواخر الآي أن يكون على هذه اللفظ وتستوي أحسن)(8).

أما النحاس (ت 338 هـ) فنقل عن أبي عمرو (ت 154 هـ) قوله: (إذا كان الرشْدُ وسط الآية فهو مسكّن، وإذا كان رأس آية فهو محرك) (9)، وعقّب النحاس على كلام أبي عمرو بقوله: (يعني أبو عمرو برأس الآيـة نحـو: ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 10]، فهما عنده لغتان بمعنى واحد، إلا أنه فُتح هذا لتتفق الآيات)(10)، وقال النحاس أيضاً: (ويقال: رُشدٌ ورَشَدٌ، إلا أن (رَشَدا) هنا أولى لتتفق الآيات)(11)، كما ذكر النحاس أن: (رُشْدا) و(رَشَدا) هما لغتان بمعنىً واحد(12).

ونقل أبو عبيد عن أبي عمرو أنه فرّق بين الرُشْد والرَشَد فقال: (الرُشْد في الصلاح والرَشَد في الدين)(13)، ورد النحاس ما ذكره أبو عبيد ونقل عـن أبـي عمرو كلامه السابق ذكره.

وذكر النحاس أن سيبويه (ت 180 هـ) يذهب إلى أن الرُشْد والرشَد واحـد مثل السخْط والسخَط(14). وحقيقة الرّشْد والرَشَد في اللغة أن يظفر الإنسان بمـا

(8) معاني القرآن وإعرابه 235/5.

(9) إعراب القرآن 149/2.

(10) إعراب القرآن 150/2، وينظر: الجامع لأحكام القرآن 283/7.

(11) إعراب القرآن 449/2.

(12) ينظر: إعراب القرآن 465/2، ومجمع البيان 477/4.

13) إعراب القرآن 149/2، وينظر: الحجة للقراء السبعة 266/2، ومجمع البيـان 477/4، والبحر المحيط 174/5، والكشف عن وجوه القراءات السبع 477/1.

(14) ينظر: إعراب القرآن 149/2، والكتاب 34/4، والجامع لأحكام القرآن 283/7.

يريد وهوضد الخيبة[15]، أما أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) فيؤيد أبا عمرو في تفريقه بين دلالتي الرُشْد والرَشَد بقوله: (ويدل على تقوية قول أبي عمـرو فـي فصله بين الرُشْد والرّشَد، وأنه ليس بلغتين على حدّ العُجْـم والعَجَـم، والعُـرْب والعرَب، ونحو ذلك: أن سيبويه قال: (بعضهم يقول: البَخْـل كـالفَقْر، والبُخْـل كالفُقْر، وبعضهم يقول: البَخَل كالكَرَم)[16]، فلم يحمل البُخْل والبَخَل على مثـال: العُجْم والعَجَم، والثُكْل والثَكَل، وكذلك: الرشْدُ والرَشَد)[17].

وأما قوله تعالى: ﴿... هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾ [الكهف:66]، فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي (رُشْدا) مضمومة الراء خفيفة الشين، وقرأ أبو عمرو بفتح الراء والشين (رَشَدا)، وقرأ ابـن عـامر (رُشُـدا) مضمومة الراء والشين[18].

قال الزجاج عن قراءتي (رُشْدا) و(رَشَدا): (والفُعْل والفَعَل نحـو: الرشْـد والرشْد كثير في العربية، نحو: البُخْل والبَخَـل، والعُجْـم والعَجَـم، والعُـرب والعَرَب)[19]، ويقول الأزهري (ت 370 هـ) عن هذه القـراءة: (وهـي لغـات معروفة، والرُشْد والرشَد والرُشُد معناها واحد)[20].

ويقول أبو علي عن قراءة أبي عمرو: (وقد قيل: إن القراءة بـ ﴿رَشَدٗا﴾ أرجح، لأنهم اتفقوا في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا﴾ [الجـن: 14] علـى الفـتح،

---

(15) ينظر: إعراب القرآن 150/2.

(16) الكتاب 34/4.

(17) الحجة للقراء السبعة 266/2.

(18) ينظر: السبعة في القراءات/293، ومعاني القراءات/189، والحجة للقراء السبعة 92/3.

(19) معاني القرآن وإعرابه 301/3.

(20) معاني القراءات/189، وينظر: الحجة للقراء السبعة 92/3، ومجمع البيان 482/6.

والتي في الكهف رأس آية مثلما وقع الاتفاق على فتحه، وتحريك عينه، فوجب أن يكون هذا أيضاً مثله من حيث اجتمعا في أنّ كل واحد في رأس آية)[21].

ورد ابن الصائغ على الفارسي بقوله: (وبهذا يبطل ترجيح الفارسي قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم)[22].

أما مكي (437 هـ) فيقول عن قراءتي (رُشْدا) و(رَشَدا): (وهما لغتان: الرشْدُ والرشَد، والعُدْم والعدم... ويقوى الفتح إجماعهم على الفتح في قوله ﴿ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا ﴾ [الجن: 14]... والضم الاختيار؛ لأن الجماعة عليه)[23]، ويقول في موضع آخر: (وهما لغتان في الصلاح والدين... وقد قيل: إنّ من فتح الراء والشين أراد به الدين... ومن ضم الراء أراد الصلاح، كذا حُكي عن أبي عمرو في الفتح والضم، والمعنيان متقاربان، لأن الدين الصلاح والصلاح الدين)[24].

ونُقل عن أبي عمرو أنه قال: (الرشْد بالضم هو الصلاح، وبالفتح هو العلم، وموسى (ع) إنما طلب من الخضر (ع) العلم)[25]

وعقّب ابن الجزري (ت 833 هـ) على ذلك بقوله: (وهذا في غاية الحسن؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا ﴾ [النساء: 6]، كيف أُجمع على ضمه، وقوله ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 10]، و﴿ لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 24] كيف أُجمع على فتحه)[26].

---

(21) الحجة للقراء السبعة 92/3 – 93، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 66/2.

(22) الإتقان في علوم القرآن 298/3، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 477/1.

(23) الكشف عن وجوه القراءات السبع 66/2، وينظر: 250/1، 476 – 477، والنشر في القراءات العشر 312/2.

(24) الكشف عن وجوه القراءات السبع 477/1.

(25) النشر في القراءات العشر 312/2.

(26) النشر في القراءات العشر 312/2.

وتابع ابن الجزري كلامه قائلاً: (ولكن جمهور أهل اللغة علـى أن الفـتح والضم في: الرشْد والرشَد لغتان، كالبُخْل والبَخَـل، والـسُقْمُ والـسقَم والحُـزْن والحَزَن، فيحتمل عندي أن يكون الاتفاق على فتح الحـرفين الأولـين لمناسـبة رؤوس الآي وموازنتها لما قبل وبعد نحو (عجبا، وعددا، وأحدا) بخلاف الثالث فإنه وقع قبله (علْما) وبعده (صبْرا) فمن سكّن فللمناسبة أيضاً، ومن فتح فإلحاقها بالنظير والله أعلم)[27].

وقال أحد المحدثين: (وحينما يقع التغاير القرائي في حركات بنيـة اللفـظ يؤثر بعض القراء البناء الذي يحقق توافق الفواصل، ويقتضيه تناغم الإيقاع فيما بينها، وقد صار ذلك الوجه علة لاختيار القراء وتوجيه القـراءة فـي مواضـع متعددة)[28]، وتابع قائلاً: (ولعلنا نلحظ أن تناسب الفواصل على كلتا القـراءتين معتبر في التنزيل، إذ توفّر له حد الإيقاع المتماثل في حرفيها الأخيـرين الـدال والألف التي هي عوض عن التنوين، ولكن الموجهين قد تجاوزوا هذا الحد، حين رجّح بعضهم[29]، قراءة ﴿رَشَدًا﴾ بفتح الراء والشين ليقع التوازي بينهـا وبـين قريناتها في السياق من حيث الوزن والتقفية، فيبلغ الإيقاع بذلك ذُروته وغايتـه، وذلك على اعتبار أن الصيغتين لغتان بمعنى واحد، فإذا اعتبر تفريق أبي عمرو (ت 154 هـ) بينهما، فقد يكون اختيار بنية التحريك من قبيل تعديل اللفظ لمراعاة التوافق بين الفواصل)[30].

(27) النشر في القراءات العشر 312/2، وينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/507–508.
(28) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/507.
(29) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 270/3، وإعراب القرآن 149/2، 150.
(30) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/508.

ثانياً: بين (فُعُل) و(فُعْل)

1) (نُذُر) و(نذْر):

من التثقيل والتخفيف ما أشار إليه الفراء (ت 207 هـ) عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ [القمر: 16]، قال الفراء: (النُذُر هاهنا مصدر معناه: فكيف كان إنذاري، ومثله ﴿ عُذْرًا أَوْنُذْرًا ﴾ [المرسلات: 6]، يخففان ويثقلان، كما قال: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ [القمر: 6]، فثُقّل في (اقتربت)، وخُفّف في سورة النساء القصرى فقيل: ﴿ نُّكْرًا ﴾ [الطلاق: 8]) [31].

ولم يختلف القراء في كلمة (نُذُر) في الآيات (16، 18، 21، 30، 37، 39) من سورة القمر من حيث التخفيف والتثقيل، فكلهم قرؤوا بالتثقيل لكنهم اختلفوا في إثبات الياء وحذفها[32]، وإنما اختلفوا في ﴿ نُذْرًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ عُذْرًا أَوْنُذْرًا ﴾ [المرسلات: 6]، فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر: (عُذْرا) خفيفة[33]، و(نُذُرا) مثقلة[34]، وروى حفص عن عاصم: (عذْرا أو نُذْرا) خفيفاً. وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي مثل حفص (عذْراً أو نذْرا) خفيفاً[35]. وقال الفراء موجّهاً هذه القراءة: (خففه الأعمش، وثقل عاصم (النذر) وحده، وأهل الحجاز والحسن يثقّلون (عذرا أو نذرا)، وهو مصدر مخففاً كان أو مثقلاً)[36]، وقال أبو الحسن الأخفش: (عذراً أو نذراً، أي: إعذاراً أو إنذاراً وقد خففتا جميعاً وهما لغتان)[37].

---

(31) معاني القرآن 107/3.

(32) ينظر: السبعة في القراءات/618.

(33) خفيفة، أي: ساكنة.

(34) مثقلة ، أي: متحركة.

(35) ينظر: السبعة في القراءات/666، ومعاني القراءات /521، والحجة للقراء السبعة 89/4.

(36) معاني القرآن 222/3.

(37) الحجة للقراء السبعة 89/4.

وقال الأزهري: (من قرأ (عذْرا أو نذْرا) مثقلاً أو مخففاً فالمعنى واحـد، أي إعذْاراً أو إنذاراً)[38]. وقال أبو علي: (ويجوز تخفيف النذر على حدّ التخفيف في العنْق والعُنُق، والأذْن والأُذُن)[39]، والتثقيل أو الضم هو الأصل والإسـكان للتخفيف[40]، وحذفت الضمة استثقالاً لها[41].

2) (**نُكُر**) و(**نُكْر**):

قال الفراء عن التثقيل والتخفيف في (نكر): (وكأن القرآن نزل علـى مـا يستحب العرب من موافقة المقـاطع؛ ألا تـرى أنـه قـال: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر:6]، فثقل في (اقتربت)، لأن آياتها مثقلة، قـال تعـالى: ﴿فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق: 8] ، فاجتمع القراء على تثقيل الأول وتخفيـف هذا)[42].

واختلف القراء في التخفيف والتثقيل في قوله ﴿نُّكْرًا﴾ من الآيتـين (74، 87) من الكهف، فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، (نكْرا) خفيفـة في كل القرآن إلاّ قوله ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: 6]، وخفف ابن كثير أيـضاً ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر في كل القـرآن (نُكُرا) و(نُكُر) مثقلاً، وحفص عن عاصم (نُكْـرا) خفيفـة إلاّ قولـه: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ فإنه مثقّل.

واختلف النقل عن نافع، فروي أنه قرأ: (نُكْرا) خفيفة في كل القرآن إلا في قوله ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: 6] فإنه مثقل، وروي عنه أنه قرأ (نُكْرا) مـثقلاً

(38) معاني القراءات/521.

(39) الحجة للقراء السبعة 89/4 ، وينظر: مجمع البيان 414/10، والبحر المحيط 374/10.

(40) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 357/2.

(41) ينظر: إعراب القرآن 113/5.

(42) معاني القرآن 224/3، وينظر: إعراب القرآن 120/5.

في كل القرآن[43]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ [القمر: 6]، قرأ القراء كلهم ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ مثقلاً، وقرأ ابن كثير وحده (إلى شيء نُكْر) خفيفاً[44].

وقال الأزهري عن القراءتين: (هما لغتان: نُكْر و نُكُر. والتثقيل أجود الوجهين لتتفق الفواصل بحركتين)[45] والأصل في (نُكْر) التثقيل ومن خفف حذف الضمة لثقلها كما يخفف العُنُق والطنُب فيقال: العُنْق والطنْب[46].

وذكروا أن النُكُر والنُكْر لغتان جيدتان[47] بمعنى: الشيء المنكر، وهما كعُسْر وعُسُر، وشُغْل وشُغُل، ومعنى النكُر: الأمر الفظيع العظيم وهو يوم القيامة[48]، ومعنى: ﴿شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾: (منكر فظيع تنكره النفوس، لأنها لم تعهد بمثله وهو هول يوم القيامة)[49]، والنكر والمنكر: (الشيء الذي تأباه النفس ولا تقبله من جهة نفور الطبع عنه، وأصله من الإنكار الذي هو نقيض الإقرار)[50].

---

(43) ينظر: السبعة في القراءات/395 – 396، ومعاني القراءات/271، والحجة للقراء السبعة 95/3.

(44) ينظر: السبعة في القراءات/617، وإعراب القرآن 120/5، ومعاني القراءات/470، ومجمع البيان 184/9.

(45) معاني القراءات/470.

(46) ينظر: الكتاب 114/4، 243 – 244، وإعراب القرآن 467/2، والحجة للقراء السبعة 95/3، 11/4، 49، ومجمع البيان 482/6، والبحر المحيط 35/10.

(47) ينظر: معاني القراءات /271.

(48) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 129/17.

(49) الكشاف 432/4، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 86/5.

(50) مجمع البيان 185/9.

ثالثاً: بين (فَعْل) و(فَعَل)

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ۝٣٢ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات:32–33]، اختار الفراء قراءة الجمهور ﴿كَالْقَصْرِ﴾، لموافقتها مقاطع الآي المبنية على التخفيف فقال: ((﴿كَالْقَصْرِ﴾: يريد القصر من قصور مياه العرب، وتوحيده وجمعه عربيان، قال الله تبارك وتعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: 45]، معناه: الأدبار، وكأن القران نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع؛ ألا ترى أنه قال: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: 6]، فثقّل في (اقتربت)؛ لأن آياتها مثقلة، وقال: ﴿فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق: 8]، فاجتمع القراء على تثقيل الأول وتخفيف هذا...)[51]، ثم أشار إلى قراءة (كالقَصَر)[52] فقال: (ويقال: كالقَصَر: كأصول النخل، ولست اشتهى ذلك؛ لأنها مع آيات مخففة، ومع أن الجمل شبه بالقصر، ألا ترى قوله عز وجل ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ﴾[المرسلات: 33][53].

والفراء يرى أن القرآن الكريم يراعي الانسجام الصوتي بين الفواصل القرآنية، ولذلك جاءت كلمة (القصْر) مفردة. (ولعلنا نلحظ أن مذهب الفراء ههنا لم يقف عند حدود العناية بإبراز النسق الصوتي المترتب على توافق رؤوس الآي، بل فطن إلى تجاوب ذلك الإيقاع مع المعنى الذي تتغيّاه الصورة التشبيهية في الآية الكريمة من تعظيم جِرْم الشرر عند تساقطه بخلاف القراءة الأخرى التي شبّهته بأصول النخل أو غيره)[54].

---

(51) معاني القرآن 224/3.

(52) نسبت هذه القراءة إلى عدد من القراء منهم: ابن عباس، ومجاهد والحسن البصري، وسعيد بن جبير، ينظر: إعراب القرآن 5 /119، والمحتسب 346/2، والجامع لأحكام القرآن 194/19، والبحر المحيط 377/10.

(53) معاني القرآن 225/3، وينظر: أبو زكريا الفراء/304.

(54) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/502، وينظر أيضاً/391، 398.

وردّ النحاس على الفراء بقوله: (وهذا الذي جاء به الفراء من اتفاق الآيات لا يستتب ولا ينقاس)[55]، وذكر المفسرون أن المراد بالقَصَر: أصول الشجر والنخل[56]، أو أعناق الإبل، أو أعناق النخل[57]، أو أعناق الإبل والنخل والناس[58]، واحده قَصَرة[59].

رابعاً: بين (فَعَل) و(فَعْل)

في قوله تعالى: ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ﴾ [المسد: 3]، اتفق القراء على قراءة ﴿لَهَبٖ﴾ بتحريك الحرف الثاني لأجل الفاصلة، في حين قرأ ابن كثير وحده: (تبت يدا أبي لَهْب) ساكنة الهاء وقرأ الباقون ﴿لَهَبٖ﴾ بفتح الهاء [60].

ويعلل أبو حيان (ت 745 هـ) اتفاق القراء على قراءة ﴿ذَاتَ لَهَبٖ﴾ بفتح الهاء بقوله: (ولم يختلفوا في ﴿ذَاتَ لَهَبٖ﴾؛ لأنها فاصلة، والسكون يزيلها عن حسن الفاصلة)[61]، وجاء في الإتقان: (ولم يقرأ (﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ﴾ إلا بالفتح لمراعاة الفاصلة)[62].

وقال أبوعلي: (ولم يختلفوا في فتح الهاء من قوله: ﴿نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ﴾... ويشبه أن يكون لهْبٌ ولَهَبٌ لغتين كالسمْع والسَمَع، والنهْر والنَهَر، واتفاقهم في

---

(55) إعراب القرآن 120/5.
(56) ينظر: المحتسب 346/2.
(57) ينظر: الكشاف 680/4.
(58) ينظر: البحر المحيط 372/10.
(59) ينظر: المحتسب 346/2، والبحر المحيط 372/10.
(60) ينظر: السبعة في القراءات/700، ومعاني القراءات/568، والحجة للقراء السبعة 151/4.
(61) البحر المحيط 566/10، وينظر: من وحي القرآن/138 – 139، وعلل الاختيار/173.
(62) الإتقان في علوم القرآن 298/3.

الثانية على الفتح يدل على أنه أوجه من الإسكان، وكذلك قوله ﴿وَلَا يُغْنِي مِنَ ٱللَّهَبِ﴾ [المرسلات: 31] [63].

خامساً: بين (فَعِلة) و(فاعلة)

قال تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: 11]، قرأ القراء ﴿نَّخِرَةً﴾ و (ناخرة)، فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿نَّخِرَةً﴾ بغير ألف، وقرأ حمزة، وعاصم في رواية أبي بكر: (ناخرة) بألف، وروي عن الكسائي جواز الوجهين[64].

واختار الفراء قراءة (ناخرة)، وهي عنده: (أجود الوجهين في القراءة؛ لأن الآيات بالألف، ألا ترى أنّ (ناخرة) مع (الحافرة) و(الساهرة) أشبه بمجيء التنزيل، و(الناخرة) و(النخرة) سواء في المعنى، بمنزلة الطامِع والطَمِع، والباخل والبَخِل)[65]، فالصيغتان – عند الفراء – مستويتان في المعنى، لكنه يختار ما يحقق النسق الصوتي بين الفواصل المبنية على التأسيس، وهي: (الرادفة، واجفة، خاشعة، الحافرة، ناخرة، خاسرة، بالساهرة)، وهذا (أشبه بمجيء التنزيل)، لأن الفواصل السابقة واللاحقة لهذه الفاصلة على وزن (فاعلة)، وهذا ما عبر عنه النحاس بقوله: (وهي أشبه برؤوس الآيات التي قبلها وبعدها)[66].

أما الزجاج فيرى في قراءة (ناخرة) أنها: (أكثر في القراءة وأجود، لشبه آخر الآي بعضها ببعض: الحافرة، وناخرة، وخاسرة، و ﴿نَّخِرَةً﴾ جيدة أيضاً،

---

(63) الحجة للقراء السبعة 151/4.

(64) ينظر: السبعة في القراءات/670 – 671، ومعاني القراءات/526، والحجة للقراء السبعة 95/4، والكشف عن وجوه القراءات السبع 361/2.

(65) معاني القرآن 231/3 – 232، وينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/503.

(66) إعراب القرآن 142/5، وينظر: الجامع لأحكام القرآن 197/19.

يقال: نخر العظم ينخر فهو نخِر، مثل: عَفِن الشيء يعفَنُ فهو عَفِن، و(ناخرة) على معنى: عظاماً فارغة يصير فيها من هبوب الريح كالنخير، ويجوز (ناخرة) كما تقول: بَلِيَ الشيء وبَلِيت العظام فهي بالية)[67].

واختار الأزهري هذه القراءة قائلاً: (وأختار (ناخرة)؛ لأنها تضاهي (حافرة، ساهرة) في رؤوس الآي)[68]، ونقل أبو علي الفارسي عن الاخفش (ت 215 هـ) قوله: ((ناخرة) أكثر فيما جاء عن الصحابة... وأما ﴿نَّخِرَةً﴾ فقراءة الناس اليوم وكثير من التابعين، وهي أعرف اليوم في كل العرب، وهما لغتان أيهما قرأت فحسن)[69].

ومن المفسرين مَنْ فرق بين دلالتيها فقال: ((النخرة): البالية، و(الناخرة): العظم المجوّف الذي تمرّ فيه الريح فينخر)[70]، وكذلك أجازوا أن تكون ﴿نَّخِرَةً﴾ و (ناخرة) بمعنى واحد، وهما لغتان بمعنى بالية[71].

أما مكي القيسي فذكر قولين في اختلاف دلالتهما[72]:

- الأول: أن الناخرة: البالية، والنخرة: المتآكلة.

---

(67) معاني القرآن وإعرابه 278/5 – 279.

(68) معاني القراءات/526.

(69) الحجة للقراء السبعة 95/4.

(70) معاني القرآن للفراء 232/3، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 279/5، ومعاني القراءات/526، والبحر المحيط 393/10.

(71) ينظر: مجاز القرآن 284/2، ومعاني القرآن وإعرابه 279/5، ومعاني القراءات/526، والحجة للقراء السبعة 95/4، والكشف عن وجوه القراءات السبع 361/2، ومجمع البيان 428/10.

(72) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 361/2.

- والثاني: النخرة: البالية، والناخرة: العظام المجوّفة التي تدخل الريح فيها فتنخرها. وأتبع ذلك قوله: (أكثر الناس على أنهما سواء بمعنى البالية قد خوت، فدخلت الريح فيها، فيسمع لها فيها نخير، وهو صوت يحدث فيها من جريانالريح فيها)[73].

سادساً: رفع الفعل المضارع وجزمه

قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:35–36]، ورد الفعل المضارع (يعتذرون) مرفوعاً على أن الفاء عاطفة وما بعدها معطوف على ما قبلها، قال الفراء: (نويت بالفاء على أن تكون نسقاً على ما قبلها، واختير ذلك؛ لأن الآيات بالنون، فلو قيل: فيعتذروا لم يوافق الآيات وقد قال عز وجلّ:﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: 36]، وكل صواب)[74]، ومعنى ذلك أنه يجيز النصب بفاء السببية كما في الآية الأخرى التي ذكرها: (والذي نأخذه من كلام الفراء أن الفاء في كلتا الآيتين يصح أن تكون سببية كما تكون عاطفة، وأنها خلصت للنسق في الآية الأولى لتكون متناسبة مع الآيات الأخرى في أنها جميعاً تنتهي بالنون فيتم التناسب)[75].

ويرى الكسائي (ت 189 هـ) أن الآية الأولى جاءت بالنون في المصحف؛ لأنها رأس آية، والثانية بغير نون، لأنها ليست رأس آية[76]، ويقول أحد المحدثين: (فإن القراءة جاءت بإثبات النون في (يعتذرون)؛ لتوافق ما حولها من

(73) الكشف عن وجوه القراءات السبع 361/2.

(74) معاني القرآن 226/3، وينظر: 299/1، والكتاب 30/3 ، وإعراب القرآن 400/1، و122/5، والكشاف 401/1، والبحر المحيط 304/10.

(75) من وحي القرآن/88.

(76) ينظر: إعراب القرآن 374/3، وينظر: 122/5.

الآيات، فيتحقق النسق الصوتي، مع أنه يجوز في الآية حذف النون من هذه الآية، لنصب الفعل المضارع بعد فاء السببية كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: 36]، ولكنه – الفراء – فضّل الرفع بإثبات النون؛ لتحقق الموسيقى اللفظية بين رؤوس الآيات، فكأن القرآن عمد إليها عمداً لتحقيق هذا الهدف الصوتي)[77]،والصواب: أن الفاء في هذه الآية عاطفة وليست فاء السببية وقد نص المفسرون على ذلك قال الزمخشري (ت 538 هـ): عن (يعتذرون) إنه (عطف على (يؤذن) منخرط في سلك النفي، والمعنى: ولا يكون لهم إذن واعتذار متعقب له، من غير أن يجعل الاعتذار مسبباً عن الإذن، ولو نصب لكان مسبباً عنه لا محالة)[78].

وقال الطبرسي (ت 548 هـ): (وقوله ﴿فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ رفع عطفاً على قوله ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ﴾؛ تقديره: فلا يعتذرون، ولو قيل: فلا يعتذروا، فنصب لكان المعنى: ان الإذن سبب لعذرهم، ولكن المعنى: لا يؤذن لهم في الاعتذار، فهم لا يعتذرون)[79].

ونقل أبو حيان قول ابن عطية: (ولم ينصب في جواب النفي، لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان)[80]، ورد عليه بأن الرفع والنصب ليسا مستويين وليس معناهما واحداً؛ وذلك لأن الرفع لا يكون متسبباً بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متسبباً فافترقا[81].

(77) أبو زكريا الفراء/303.

(78) الكشاف 681/1 – 682، وينظر: أنوار التنزيل 559/2.

(79) مجمع البيان 418/10.

(80) البحر المحيط 379/10.

(81) ينظر: البحر المحيط 379/10.

أما ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) فقال: (وقـرأ الـسبعة ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات: 36]، وقد كان النصب ممكنـاً مثلـه فـي ﴿ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر:36]، ولكن عُدِل عنه لتناسب الفواصل)[82]، وأتبع ذلك قائلاً: (والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف علـى الفعـل وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأن المراد بـ (لا يـؤذن لهـم): نفـي الإذن فـي الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾[التحـريم: 7]، فـلا يتأتى العذر منهم بعدذلك...)[83].

ومثــل ذلــك قولــه تعــالى: ﴿ وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [آل عمران: 111]، قال الفراء عن الفعل(ت نصرون): (مرفوع على الائتناف، ولأن رؤوس الآيات بالنون، وذلك مما يقوّي الرفـع، كمـا قـال ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات: 36] بالرفع)[84].

أما أبو حيان فعلل عدم الجزم بقوله: ((﴿ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾: هـذا اسـتئناف إخبار أنهم لا ينصرون أبداً، ولم يشرك في الجزاء فيجزم؛ لأنه ليس مترتباً على الشرط...)[85].

سابعاً : تسهيل الهمزة وتحقيقها

ورد ذلـك فـي قولـه تعـالى: ﴿ يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: 29]، يقول الفراء: (أهمزه في كل القرآن إلا في سورة الرحمن، لأنـه مع آيات غير مهموزات)[86]، فالفراء يختار هذه القراءة التي تحقق الانسجام بين

---

(82) مغني اللبيب 625/2، وينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية/259.

(83) مغني اللبيب 625/2.

(84) معاني القرآن 299/1، وينظر: إعراب القرآن 400/1، والكشاف 401/1.

(85) البحر المحيط 304/3.

(86) معاني القرآن 116/3.

الفواصل التي ينتهي أغلبها بالنون المردفة بالألف، وهي قراءة الاصبهاني وأبي عمرو[87]، (والسرّ في هذا الاختيار كما – يشير الفراء – هو مراعاة أواخر الآي وتوافقها؛ لأن ثمّ تلاقياً في سورة الرحمن بين الحرف الأخير من الفاصلة والحرف الذي قبلها، وهما النون والألف الساكنة)[88].

أما ابن جني (ت 392 هـ) فيرى أنه: (يختار ترك همز الشأن في سورة الرحمن لتوافق رؤوس الآي فيها ﴿ تُكَذِّبَانِ ﴾ ونحوها)[89]، ولما كانت صفة تسهيل الهمز شائعة وسائدة في لهجة قريش كان المناسب – عند د. إبراهيم أنيس – تسهيل الهمز وليس تحقيقها لذلك يرى: (أن موسيقى الفواصل تتطلب التسهيل ولا تتحقق الموسيقى بغير التسهيل)[90]، لأنها وقعت في هذا السياق: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٢٨) يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ (٢٩) فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: 28–30].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ [مريم: 74]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿ وَرِءْيًا ﴾ مهموزة بين الراء والياء، وقرأ ابن عامر (وريّا)، بغير همز، واختلف عن نافع فروي أنه قرأ ﴿ وَرِءْيًا ﴾ بالهمز، وأنه قرأ (وريّا) غير مهموز[91]. وقد اختار الفراء قراءة أهل المدينة بغير همز (وريّا) فقال: (وهو وجه جيّد، لأنه مع آيات لسن بمهموزات)[92].

---

(87) ينظر: إتحاف فضلاء البشر 511/2.

(88) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/502.

(89) المحتسب 301/2.

(90) على هدى الفواصل القرآنية/115.

(91) ينظر: السبعة في القراءات/411 – 412، ومعاني القراءات/286، والحجة للقراء السبعة 127/3 – 128، والكشف عن وجوه القراءات السبع 91/2.

(92) معاني القرآن 171/2.

ووجه النحاس هذه القراءة توجيهين:

(أحدهما: أن يكون من (رأيت) ثم خففت الهمزة فأبدل منها ياء، وأدغمت مع الياء، وكان هذا حسناً لتتفق رؤوس الآيات، لأنها غير مهموزات....

والوجه الثاني: أن يكون المعنى أن جلودهم مرتوية من النعمة، فلا يجوز الهمز، لأنه مصدر من رويت ريّا...)[93]، وقال أبو علي الفارسي: (ومن خفف الهمزة من ﴿وَرِءۡيًا﴾ لزم أن يبدل منها الياء؛ لانكسار ما قبلها، كما تبدل من (ذيب) و (بير)، فإذا أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثله فلا بدّ من الإدغام)[94].

ومن المعروف أن الفواصل السابقة لها مبنّية على الياء المشددة التي تليها الألف المنقلبة عن تنوين الفتح ومن هذه الفواصل ﴿جِثِيًّا، عِتِيًّا، صِلِيًّا، مَّقۡضِيًّا جِثِيًّا، نَدِيًّا﴾ [مريم: فواصل الآيات/68 – 73].

ولذلك يرى د. إبراهيم أنيس أن كلمة ﴿شَيۡـًٔا﴾ التي وردت رأس آية في أربع آيات[95]، لو قرئت بالتسهيل لكانت أكثر انسجاماً مع الفواصل الأخرى في السورة (فإذا كانت موسيقى الفواصل هنا تتطلب تسهيل الهمز، ثم نعرف في نفس الوقت أن تسهيلها مرويّ عن قريش والحجاز مهبط الوحي، فلماذا آثر بعض القراء في العصور الإسلامية تخفيف الهمز في هذه الآيات ؟....))[96]، ثم يقول عن﴿شَيۡـًٔا﴾ و ﴿وَرِءۡيًا﴾: (ولو قرئ كل هذا بياء مشددة، لكانت القراءة أكثر انسجاماً وأقرب إلى الترتيل ا))[97].

---

(93) إعراب القرآن 26/3، وينظر: معاني القرآن للنحاس 736/2، ومعاني القراءات/286، والجامع لأحكام القرآن 143/11.

(94) الحجة للقراء السبعة 128/3، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 91/2.

(95) مريم/الآيات: 9، 42، 60، 67.

(96) على هدى الفواصل القرآنية/116.

(97) على هدى الفواصل القرآنية/116.

الخاتمة

يمكن أن نلخص – في نهاية هذا البحث – أهم النتائج التي توصل إليها بما يأتي:

1) تأتي الفاصلة القرآنية لتؤدي غرضاً صوتياً ومعنوياً في آن واحد وتحقق الانسجام والتلاؤم بين ما قبلها وما بعدها.
2) قد تكون للكلمة قراءتان فتُختار إحداهما لأنها تحقق التوافق الصوتي بين فواصل السورة.
3) وقد تحتمل الكلمة وجهاً آخر أو قراءة أخرى، إلا أن تلك القراءة المحتملة لم ترد؛ لأنها لو وردت لأدت إلى اختلال التوافق الصوتي بين الفواصل.
4) وردت قراءات بصيغتين صرفيتين أو بوجهين نحويين فكان العلماء يختارون القراءة بالصيغة التي تحقق التناسب الصوتي بين الفواصل.
5) كان الفراء أول من أشار إلى القيمة الصوتية للفواصل القرآنية ولذلك برز في اختياره القراءة التي تحقق هذا الغرض.
6) وجهت القراءات على أن بعضها يمثل لهجات عربية، وبعضها الآخر يعبر عن اتفاق معنى القراءتين، ومنها ما يؤدي إلى اختلاف المعنى، ومنها ما تتطلبه الفاصلة القرآنية.

مراجع الفصل السابع

1. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكـي الأنـصاري، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة/1964.

2. إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر: الدمياطي، أحمد بـن محمد البنا (ت 1117 هـ)، حققه وقدم له، د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1987/1.

3. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمـال (ت 911 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/1988.

4. إعراب القرآن: النحاس، احمد بن محمد، (ت 338 هـ) تحقيق: د. زهيـر غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1988/3.

5. الإمالة في القراءات واللهجات العربية: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

6. أنوار التنزيل وأسرار الـتأويل: البيضاوي، عبد الله بن محمد (ت 791 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ط1/ 1988.

7. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، طبعة جديدة منقحة ومصححة بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكـر للطباعـة والنشر والتوزيع/1992.

8. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: د. أحمد سعد محمد، مكتبـة الآداب، القاهرة، ط2000/2 م.

9. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، محمد بن أحمد، (ت 671 هـ) مطبعة دار الكتب المصريّة، ط1954/2.

10. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377 هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه، كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط2001/1.

11. السبعة في القراءات: ابن مجاهد، احمد بن موسى، (ت 324 هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

12. على هدى الفواصل القرآنية: د. إبراهيم أنيس، بحث منشور ضمن البحوث والمحاضرات لسنة 1961– 1962 المطبوع سنة 1963.

13. علل الاختيار في تفسير البحر المحيط: د. دريد حسن أحمد، مطبعة المجمع العلمي، بغداد/2000.

14. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط1977/2 – 1983.

15. الكشاف: الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538 هـ)، دار الكتاب العربي، 1986.

16. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت 437 هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/1974.

17. مجاز القرآن: أبو عبيدة، مَعْمَر بن المثنى، (ت 210 هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، نشره محمد سامي أمين بمصر، ط1954/1 – 1963.

18. مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت 548 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/1379 هـ.

19. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبـو الفـتح، عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التـراث الإسـلامي، القاهرة 1386 – 1389 هـ.

20. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الأنـصاري، عبـد الله بـن يوسف (ت 761 هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علـي حمـد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر/طهران.

21. معاني القراءات: الأزهري، محمد بن أحمد (ت 370 هـ)، حققـه وعلّـق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1999/1.

22. معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، (ت 207 هـ) عالم الكتب، بيروت، ط1983/3.

23. معاني القرآن: النحاس، أحمد بن محمد (ت 338 هـ) تحقيـق: د. يحيـى مراد، دار الحديث، القاهرة/2004.

24. معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، إبراهيم بن السري (ت 311 هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1988/1.

25. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجيل، بيروت/1988.

26. من وحي القرآن: د. إبراهيم السامرائي، ط1981/1.

27. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بـن محمـد الدمـشقي (ت 833 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفصل الثامن
مراعاة فواصل السورتين

ويتضمن النقاط الآتية:

- أولاً: اختصاص كل من المشتركين بموضع
- ثانياً: اختلاف الصيغة الصرفية من الأصل الواحد
- ثالثاً: اختلاف تركيب الجملة
- رابعاً: إيثار أغرب اللفظين
- خامساً: التذكير والتانيث في اسم الجنس الجمعي

الفصل الثامن

مراعاة فواصل السورتين

توطئة

لا يقتصر توافق الفواصل وتلاؤمها وانسجام بعضها مع بعض على فواصل السورة الواحدة، بل يتعدى ذلك إلى مراعاة فواصل كل سورة، فتختلف اللفظة ويختلف تركيب الجملة باختلاف فواصل السورة والبناء الذي بنيت عليه فواصلها، وعند ذلك تأتي اللفظة منسجمة ومتلائمة مع فواصل تلك السورة واردة بلفظ وبناء معينين، وتأتي في السورة الأخرى بلفظ وبناء معينين كذلك، مع أن المعنى العام واحد في التعبيرين المختلفين، وهذا ما أردت التعبير عنه في هذا الفصل الذي وسمته بـ (مراعاة فواصل السورتين).

واقتضت طبيعة هذا الفصل أن يتضمن خمس نقاط، تتلوها خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع، وهذه النقاط هي:

- أولاً: اختصاص كل من المشتركين بموضع.
- ثانياً: اختلاف الصيغة الصرفية من الأصل الواحد.
- ثالثاً: اختلاف تركيب الجملة.
- رابعاً: إيثار أغرب اللفظين.
- خامساً: التذكير والتأنيث في اسم الجنس الجمعي.

أولاً : اختصاص كلّ من المشتركين بموضع (1)

من ذلك قوله تعـالى فـي سـورة إبـراهيم: ﴿... وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [إبراهيم: 52]، وقال في سورة طه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴾ [طـه: 128]، فاختص كل من المشتركين بموضع (2)، فجاءت كل من الفاصلتين موافقة فواصل السورة التي وردت فيها، ففي سورة إبراهيم وقعت هذه الفاصلة في نهاية السورة مسبوقة بفواصل مردفة بالألف وهـي ﴿ٱلْقَهَّارِ ،،ٱلْأَصْفَادِ ،ٱلنَّارُ ،ٱلْحِسَابِ ﴾ [إبراهيم:فواصل الآيات 48–51].

وفي سورة طه وقعت هذه الفاصلة ضمن فواصل تنتهي بالألف، فجـاءت متلائمة معها، وهي ﴿نُسَىٰ ،وَأَبْقَىٰٓ ،ٱلنُّهَىٰ ،مُّسَمًّى ،تَرْضَىٰ ،وَأَبْقَىٰ ﴾[طه: فواصل الآيات 126–131].ومن ذلك قوله تعالى في سـورة ص: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٖ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾ ﴾ [ص: 12–14].

وقـال فـي سـورة ق: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٖ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٞ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٖ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٖۚ كُلٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ ﴾ [ق:12– 14]، فختم سورة ص بقوله ﴿فَحَقَّ عِقَابِ ﴾، وختم سورة ق بقوله ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾.

علّل الخطيب الإسكافي (ت 420 ﻫ) ذلك بقوله: (والجواب أن يقـال: إن سورة ق مبنّية فواصلها على أن يردف آخر حرف منها بالياء أو الواو، وعلـى ذلك جميع آياتها، وسورة ص بنيت فواصلها على أن تردف أواخرها بالألف...)(3).

---

(1) هذا وجه من وجوه مراعاة الفاصلة عند ابن الصائغ المتوفى سنة 776 ﻫ.ينظر: الإتقـان في علوم القرآن 298/3.

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 298/3، وملاك التأويل 844/2 – 845.

(3) درة التنزيل وغرة التأويل/398، وينظر: البرهان في متشابه القرآن/320.

وبمثل ذلك التعليل علّل صاحب (ملاك التأويل) حين قال: (وأمّا المعقب به في كل واحدة من الآيتين من قوله في سـورة ص ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾ [ص: 14]، وقوله بعد آية ق ﴿ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ [ق: 14]، مراعى في ذلـك الفواصل في كلّ من السورتين، وإلاّ فالعقاب والوعيدُ حقّ على كلّ من هـؤلاء المكذبين، فإنّما روعي الفواصل)(4).

وقال تعالى في سورة البلد: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴾ [البلـد: 4]، وقـال تعالى في سورة التين: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: 4]، يرى الكرمـاني (ت 500 هـ) أن الفاصلتين في الـسورتين الكـريمتين – البلـد والتـين –: (لا تعارض بينهما؛ لأنّ معناه عند كثير من المفسرين: منتصب القامة معتدلاً، فيكون في معنى: أحسن تقويم، ولمراعاة الفواصل في السورتين جاء على ما جاء)(5).

أما صاحب (ملاك التأويل) فيرى: (أنهما حالان من حـالات الإنـسان لا تعارض بينهما؛ لأن مصرف كلّ من هاتين الحالتين بيّن)(6).

ومن المعروف أنّ فاصلة سورة البلد وقعت ضمن فواصل تنتهي بحـرف الدال وهي ﴿ ٱلْبَلَدِ، وَلَدَ، كَبَدٍ، أَحَدٌ ﴾[البلد: فواصل الآيات1–4].أما فاصلة سـورة التين فوقعت ضمن فواصل مردفة بالياء أو الواو تنتهي بحرف النـون، وهـذه الفواصـــل هـــي ﴿ وَٱلزَّيْتُونِ، سِينِينَ، ٱلْأَمِينِ، تَقْوِيمٍ، سَٰفِلِينَ، مَمْنُونٍ، بِٱلدِّينِ، ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين: فواصل الآيات 1– 8].

ومن ذلك قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإســـــراء: 9]

(4) ملاك التأويل 973/2 – 974.

(5) البرهان في متشابه القرآن/364، وينظر: درة التنزيل وغرة التأويل/531 – 532.

(6) ملاك التأويل 1146/2.

وقولـه فـي سـورة الكهـف: ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ [الكهف: 2].

علّل الكرماني اختصاص كل سورة بما ورد فيها بقولـه: (خـصّت هـذه السورة بقوله ﴿ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾، وخصّت سورة الكهف بقولـه ﴿ أَجْرًا حَسَنًا ﴾؛ لأن الأجر في السورتين الجنة، والكبير والحسن من أوصافها، لكـن خـصت هـذه السورة بالكبير موافقة لفواصـل الآي قبلهـا وبعـدها، وهـي: ﴿ حَصِيرًا ﴾، و ﴿ أَلِيمًا ﴾، و ﴿ عَجُولًا ﴾ [الإسراء: 8،10، 11]، وكلّها وقع قبلها مدّة، وكـذلك في الكهف جاء على ما تقتـضيه الآيـات قبلهـا وبعـدها، وهـي: ﴿ عِوَجَا ﴾، و﴿ أَبَدًا ﴾ ، و﴿ وَلَدًا ﴾[الكهف:4،3،1]، وكلها قبل آخرهامتحرك)(7).

وقال تعالى في سـورة ق: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾ [ق: 39]، وقال تعالى في سـورة طـه: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴾ [طه: 130].

وأورد الخطيب الإسكافي سؤالاً عن قوله تعالى فـي سـورة طـه ﴿ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ وفي سورة ق ﴿ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾، وأجاب بقوله: (والجواب قريب، وهـو أن فواصل أكثر الآيات في سورة طه أواخرها ألف، فعدل إلى غروبهـا، وهـو الأصل؛ لأن الطلوع مضاف إلى الشمس، وحق الغروب أن يكون مـضافاً إلـى ضميرها، وضميرها هاء بعدها ألف... وأما سورة ق فواصلها* مردوفة بواو أو ياء، كالسجود، والخلود، والقعيد، والعتيد، والمريج.والغروب متى ذكر علم أنه أريد به غروبها، فكان ذلك أشبه بالفواصل التي تقدمتها في المكانين، فلذلك اختلفا)(8).

(7) البرهان في متشابه القرآن/249.
(*) كذا ورد، والصواب: ففواصلها.
(8) درة التنزيل وغرة التأويل/448.

أما الكرماني فعلّل ذلك بقوله: (لأنّ في هذه السورة راعى الفواصل، وفي طه راعى القياس؛ لأن الغروب للشمس كما أن الطلوع لها)[9].

أما صاحب (ملاك التأويل) فأجاب عن هذا الاختلاف في التعبير بأنه: (لرعي الفواصل ومقاطع الآي؛ ألا ترى ما تقدم قبل آية ق من قوله ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق: 38]، فناسب هذا قوله: ﴿ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾، وأما آية طه فقد اكتنفها آي مقاطعها الألف المفتوح ما قبلها نطقاً وتقديراً، فجاء ذلك على ما يجب في السورتين)[10].

ثانياً: اختلاف الصيغة الصرفية من الأصل الواحد

تختلف الصيغة الصرفية أو اللفظة باختلاف فواصل السورتين، فمن ذلك صيغتا ﴿ مَّرِيدًا ﴾و ﴿ مَّارِدٍ ﴾ إذ ورد ﴿ مَّرِيدًا ﴾في قوله تعالى:﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴾ [النساء: 117].

وورد ﴿ مَّارِدٍ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ [الصافات:7]، والمريد، من مرد: عتا وعلا في الحذاقة وتجرد للشر والغواية، والمارد: الذي لا يعلق بشيء من الفضائل[11].

وجاء في سورة النساء ﴿ مَّرِيدًا ﴾ وهو يفيد المبالغة، وفي الصافات ﴿ مَّارِدٍ ﴾ مراعاة للفواصل في كلتا السورتين[12]؛ لأن أغلب فواصل سورة النساء تنتهي عند الوقف بالألف المنقلبة عن التنوين.أما لفظة ﴿ مَّارِدٍ ﴾ وما بعدها فمبنية على (فاعل) نحو ﴿ مَّارِدٍ، جَانِبٍ، وَاصِبٌ، ثَاقِبٌ، لَّازِبٍ ﴾ [الصافات: 7 – 11].

---

(9) البرهان في متشابهالقرآن/337

(10) ملاك التأويل 830/2.

(11) ينظر: البحر المحيط 64/4، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل 237/1، 290/2.

(12) ينظر: البحر المحيط91/9، والنهر الماد من البحر المحيط 351/7.

ومن ذلك ما عبّر عنه ابن الصائغ بـ (إيثار بعض أوصاف المبالغة على بعض)[13]، وعدّ من ذلك قوله تعالى في سورة ص: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: 5]، إذ أوثر ﴿عُجَابٌ﴾ على (عجيب) لذلك[14]، أي لأجل الفاصلة.

وقد ورد لفظ ﴿عَجِيبٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿... فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: 2]، فجاء كل منهما موافقاً الفواصل الأخرى للسورة، ففي سورة ص نجد هذه الفاصلة ﴿عُجَابٌ﴾ واقعة بين فواصل مردفة بالألف هي ﴿وَشِقَاقٍ، مَنَاصٍ، كَذَّابٌ، عُجَابٌ، يُرَادُ، ٱخْتِلَٰقٌ، عَذَابِ، ٱلْوَهَّابِ﴾ [ص: 2–9]، أما لفظة ﴿عَجِيبٌ﴾ في سورة ق المردفة فواصلها بالواو أو الياء فنجدها فاصلة واقعة ضمن هذه الفواصل ﴿ٱلْمَجِيدِ، عَجِيبٌ، بَعِيدٌ، حَفِيظٌ، مَّرِيجٍ، فُرُوجٍ، بَهِيجٍ﴾ [ق: 1–7].

ومن ذلك اختلاف الصيغة بين كونها فعلاً ماضياً مسنداً إلى المفرد الغائب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [النجم: 30]، وكونها جمع مذكر سالماً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: 125]، وسمّى ذلك أحد الباحثين الفضلاء (التحوّل من إسناد المفرد إلى المجموع)[15]

وقال عن سياق الآية الثانية: (ولو جرى الكلام على النسق المعتاد، لقال: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾، وقد جاء هذا السياق الأخير في سورة النجم...؛ لأن السياق الموسيقي الذي جاءت فيه آية النجم يقتضي هذه النهاية.

أمّا السياق في سورة النحل، فقد اقتضى أن تكون النهاية ﴿بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾؛ لأن السياق الموسيقي في جُلّ آياتها جاء بالنون المردفة بالياء أو الواو)[16].

---

(13) الإتقان في علوم القرآن 300/3.

(14) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 300/3.

(15) ينظر: السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها/58.

(16) السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها/59.

وعدّ الفراء (ت 207 هـ) من ذلك قولـه تعـالى فـي سـورة الـرحمن: ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ﴾ [الرحمن: 5]، وقوله تعالى في سورة النبـأ: ﴿ جَزَآءٗ مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابٗا ﴾ [النبأ: 36]، حين قال: (وكأن القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع)[17]، ثم ذكر شواهد على موافقة المقاطع، أي الفواصل، منها هاتان الآيتان الكريمتان، وأعقب ذلك قوله: (فأجريت رؤوس الآيات على هـذه المجاري، وهو أكثر من أن يضبطه الكتـاب، ولكنـك تكتفـي بهـذا منـه إن شاءالله)[18].

والحسبان مصدر كالغفران، وهو بمعنى الحساب[19]، ومعنى ﴿بِحُسۡبَانٖ ﴾: (يجريان بحساب معلوم مقدر في بروجهما ومنازلهما)[20]، أما ﴿ حِسَابٗا ﴾ فمعناه (كافياً من قولهم: أحسبني الشيء، أي كفاني)[21].

ومن المعروف أن السياق الموسيقي في سورة الرحمن اقتضى هذه الفاصلة؛ لأن الفواصل السابقة واللاحقة لها جاءت بالنون المردفـة بـالألف ضـمن هـذه الفواصل ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ،ٱلۡقُرۡءَانَ ،ٱلۡبَيَانَ بِحُسۡبَانٖ ، يَسۡجُدَانِ ، ٱلۡمِيزَانَ ﴾ [النجم: 1–6].

أما سياق سورة النبأ فاقتضى هذه الفاصلة؛ لأن أغلب الفواصل السابقة لها واللاحقة بها جاءت على الباء المردفة بالألف والمنتهية بحرف الألـف المنقلـب عن التنوين عند الوقف ومن هذه الفواصل﴿ وَأَعۡنَٰبٗا،أَتۡرَابٗا، دِهَاقٗا ، كِذَّٰبٗا ، حِسَابٗا ، خِطَابٗا ، صَوَابٗا ﴾ [النبأ: 32–38].

---

(17) معاني القرآن 224/3.

(18) معاني القرآن 224/3.

(19) البحر المحيط 55/10.

(20) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 451/2.

(21) البحر المحيط 389/10، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 563/2.

ومن ذلك اختلاف الفاصلة بين صيغتي (أفعل) و(فاعل) المجموعين جمع مذكر سالماً، إذ ورد في سورة هود قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: 22]، وورد في سورة النحل قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [النحل: 109].

قال في سورة هود ﴿هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾؛ لأن هؤلاء صدوا عن السبيل وصدوا غيرهم فضلوا وأضلوا فهم الأخسرون، الذين يضاعف لهم العذاب، أما في سورة النحل فقال ﴿هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾؛ لأنهم صدوا فهم الخاسرون، فلم يخبر عنهم بأنهم مع ضلالتهم أضلوا غيرهم(22).

هذا من حيث المعنى، أما من طريق اللفظ، فإن ما قبل فاصلة آية هود ﴿يُبْصِرُونَ ،يَفْتَرُونَ﴾من غير اعتماد على ألف بينهما، وفي آية النحل ورد قبلها ﴿الْكَافِرِينَ ،الْغَافِلُونَ﴾ بالاعتماد على الألف، فلأجل الموافقة بين الفواصل جاءت كل فاصلة بحسب ذلك السياق(23).

أما صاحب (ملاك التأويل) فيعلّل اختلاف الفاصلة في السورتين بأن آية هود قد تقدمها ما يفهم المفاضلة، فناسب لفظ الأخسرين بصيغة التفاضل، ولو ورد هنا ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ مكان ﴿الْأَخْسَرُونَ﴾ لتباين النظم وتباين السياق ولم يتناسب.وأما آية (النحل) فلم يقع قبلها (أفعل) التي هي للمفاضلة والتفاوت ولا ما يفهمها، فتناسبت الآي في السياق والفواصل، وختمت بمثل ما بدئت به(24).

---

(22) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل/219 – 220، والبرهان في متشابه القرآن/220.

(23) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل/219 – 220، والبرهان في متشابه القرآن/220.

(24) ملاك التأويل 650/2 – 651.

ثالثاً: اختلاف تركيب الجملة

من ذلكقوله تعالى في سورة الأعـراف: ﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف: 115]، وقوله في سورة طه: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴾ [طه: 65].

أجاب الخطيب الاسكافي عن سبب اختلاف المحكيّ مع أنه في شيء واحد فقال: (والجواب أن المقصود معنى واحد، واختير في سورة الأعـراف ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف: 115]؛ لأن الفواصل قبله على هـذا الـوزن، واختير في سورة طـه ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴾، ومثلـه قولـه ﴿ فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَـٰجِدِينَ ﴾ [الشعراء: 46] و[الأعراف: 120][25]، في سورة الأعـراف وسـورة الشعراء، لتكون الفاصلة فيها مساوية للفواصل قبلها، وبإزاء ﴿سَـٰجِدِينَ ﴾قولـه: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا ﴾ [طه: 70]، في سورة طه، كذلك ومثله قولـه: ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴾[الشعراء:47– 48] و[الأعـراف: 121–122]، فـي السورتين للفواصل التي حملت عليها، وقال في سورة طـه: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ [طه: 70]، فقدّم هارون ليكون موسى فاصلة مثل الفواصل المتقدّمـة، فهذا ونحوه مما يراعي في الفواصل)[26].

أما صاحب (ملاك التأويل) فعرض سؤالين حول هاتين الآيتين، الأول: أن كلام السحرة وتخييرهم في الإلقاء على ظاهر السياق كان في موطن واحد، فمـا وجه اختلاف ما ورد في السورتين ؟ والثاني: ما وجـه اختـصاص كـل مـن السورتين بما ورد فيها ؟

(25) وفيها (وألقي)

(26) درة التنزيل وغرة التأويل/174، وينظر: البرهان في متشابه القرآن/198.

وأجاب عن السؤال الأول بـ (أنه لا يلزم من الآية أن كلام السحرة هذا كان في موطن واحد، بل لعله كان في موطنين، أو لعلّه قد تكرر منهم وإن كان في موطن واحد)(27).

وأجاب عن السؤال الثاني بـ (أن كل واحدة من الآيتين جرت على وفق فواصل تلك السورة ورؤوس آياتها، فالعكس لا يناسب بوجه، فوجب اختصاص كل سورة بما ورد فيها)(28).

ويوضح الزمخشري (ت 538 هـ) سبب اختيار نظم الكلام في آية الأعراف بقوله: (وقولهم ﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾فيه ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريف الخبروإقحام الفصل)(29).

أما البيضاوي (ت 791 هـ) فيقول عن ذلك: (خيّروا موسى مراعاة للأدب، أو إظهاراً للجلادة، ولكن كانت رغبتهم في أن يلقوا قبله، فنبّهوا عليها بتغيير النظم إلى ما هو أبلغ وتعريف الخبر وتوسيط الفصل أو تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل لذلك)(30).

ومن ذلك قوله تعالى في سورة الانشقاق: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴾[الانشقاق: 22– 23]، وقوله تعالى في سورة البروج: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ ﴿١٩﴾ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴾ [البروج: 19– 20]، إذ جاء الخبر عن ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في سورة الانشقاق جملة فعلية فعلها مضارع من الأفعال الخمسة

---

(27) ملاك التأويل 569/1.

(28) ملاك التأويل 569/1.

(29) الكشاف 140/2، وينظر: البحر المحيط 133/5.

(30) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 353/1، وينظر: حول آية طه: الكشاف 73/3، والبحر المحيط 354/7، وأنوار التنزيل 51/2.

منتهياً بالنون ﴿يُكَذِّبُونَ﴾، وجاء الخبر في سورة البـروج شـبه جملـة ﴿فِي تَكۡذِيبٍ﴾ منتهية بالمصدر﴿تَكۡذِيبٍ﴾.

والسؤال عن اختـصاص الأولـى بقولـه ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ والثانيـة بقولـه ﴿فِي تَكۡذِيبٍ﴾ وأجاب الخطيب الاسكافي عـن ذلـك بقولـه: (إن معنـى قولـه ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ وهم ﴿فِي تَكۡذِيبٍ﴾ واحد، واختلاف اللفظان لاختلاف الفواصل فـي الـسورتين؛ ألا تـرى أن قبـل الأولـى: ﴿فَمَا لَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٢٠ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقُرۡءَانُ لَا يَسۡجُدُونَ ۩ ٢١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ﴾[الانشقاق:20– 22]، فكانت الفواصل التي تقدمتها على يفعلون* فجعلت هذه تابعة لها مع صحة المعنى واللفظ، والثانية في فواصل مرادفة بياء أو واو، وهي قولـه: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ ١٧ فِرۡعَوۡنَ وَثَمُودَ ١٨ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكۡذِيبٖ ١٩ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾[البروج:17– 20]، وعلى هذا بنيت السورة، فكان حملها على نظائرها من السور أولى مع صحة اللفظ والمعنى)(31).

أما صاحب (ملاك التأويل) فوجّه سؤالين عن اختصاص الأولـى بقولـه ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ بلفظ الفعل المضارع، والثانية بقوله ﴿فِي تَكۡذِيبٍ﴾ بلفظ المصدر مع اتحاد المعنى المقصود(32). ولم يعلل ذلك الاختلاف بمراعاة فواصل الـسورتين كما فعل الاسكافي، بل علله بأن آية الانشقاق تقدمها وعيد أخروي كلّه لـم يقـع وهم مكذبون بجميعه، فجيء هنا باللفظ الدال على الاستقبال ليطابق الإخبار؛ وأمّا آية البروج فقد تقدمها حديث الأمم المكذبة الذين أخذهم الله بتكـذيبهم، وهـؤلاء مستمرون على تكذيبهم فهم ﴿فِي تَكۡذِيبٍ﴾، وجيء بالمصدر ليحرز تماديهم وأن ذلك شأنهم أبداً فيما أخبرهم به وفيما يدعوهم إليه وينهاهم عنه(33).

(*) وزن الفاصلة الأولى (يُفعِلون) والثانية (يَفْعُلون) والثالثة (يُفَعلون).

(31) درة التنزيل وغرة التأويل/529، وينظر: البرهان في متشابه القرآن/359.

(32) ينظر: ملاك التأويل 1141/2.

(33) ينظر: ملاك التأويل 11/2

رابعاً: إيثار أغرب اللفظين [34]

من ذلك قوله تعالى في سورة الهمزة: ﴿ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾[الهمزة:4]، ولم يقل: جهنم أو النار، وقوله تعالى في سورة المدثر: ﴿ سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ﴾[المدثر:26]، وقوله تعالى في سورة المعارج ﴿ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾[المعارج: 15]، وقوله تعالى في سورة القارعة: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ﴾[القارعة: 9].

وذلك كله: (لمراعاة فواصل كل سورة)[35]؛ إذ وقعت كل لفظة من هذه الألفاظ فاصلة موافقة فواصل السورة التي وردت فيها؛ فسورة الهمزة تنتهي فواصلها عند الوقف بالهاء التي هي إما ضمير الغائب، أو منقلبة عن التاء القصيرة، وسورة المدثر تنتهي فواصلها السابقة واللاحقة لكلمة ﴿ سَقَرَ ﴾ بالراء نحو ﴿ وَبَسَرَ، وَٱسۡتَكۡبَرَ، يُؤۡثَرُ، ٱلۡبَشَرِ، سَقَرَ، وَلَا تَذَرُ، لِّلۡبَشَرِ ﴾.

أما سورة المعارج ففواصلها اللاحقة لكلمة ﴿ لَظَىٰ ﴾ تنتهي بالألف نحو ﴿ لَظَىٰ، لِّلشَّوَىٰ، وَتَوَلَّىٰ، فَأَوۡعَىٰٓ ﴾، وأما سورة القارعة فإن كلمة ﴿ هَاوِيَةٞ ﴾ توافق الفاصلتين اللاحقتين لها في كونهما بالهاء عند الوقف نحو (هاويهْ، ماهيهْ، حاميهْ).

يقول أحد المحدثين عن مراعاة القرآن للفواصل: (ومما يؤكد أن القرآن كان يراعي الفواصل، وينتقي لها ألفاظاً تحقق انسجاماً ونغماً موسيقياً ما نراه في قوله تعالى: ﴿ تِلۡكَ إِذٗا قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: 22]، ولم يقل: جائرة؛ لأن سورة النجم تختم فواصلها بحرف المدّ، كذلك اختار ﴿ ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ في قوله: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: 4]، ولم يقل: جهنم أو النار؛ لأن فواصل السورة تحتم هذا الوزن دون غيره.

---

(34) هذا وجه من وجوه مراعاة الفاصلة عند ابن الصائغ، ينظر: الإتقان في علوم القرآن 298/3.

(35) الإتقان في علوم القرآن 298/3.

ومثل ذلك ما نراه في قوله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[المدثر: 26]، ولم يقـل: جهنم؛ لمراعاة فواصل السورة، كما راعى ذلك في قوله تعـالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج: 15]، ولم يقل: سقر، وكل هذا لأنّ القـرآن الكـريم يحـرص علـى الموسيقى في فواصله؛ لأن هذه الفواصل تشبه القافية في الشعر...ولهـذا كلـه يحسن الوقف على فواصل الآيات، وكأنما رؤوس الآيات الكريمة قواف شعرية، تستريح إليها الآذان، وتسترخي لها الأعصاب، وتهدأ لها الخواطر...)[36].

أما ابن الأثير (ت 637 هـ) فيقول عن لفظة ﴿الْجَحِيمَ﴾ الواردة فـي قولـه تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[الحاقة: 30–31] : (ولفظة ﴿الْجَحِيمَ﴾ ههنـا في هذه الآية أولى بالاستعمال من غيرها؛ لأنها جاءت ملائمة لنظم الكـلام؛ ألا ترى أن من أسماء النار: السعير، ولظى، وجهنم، ولو وضع بعض هذه الأسماء مكان الجحيم، لما كان له من الطلاوة والحسن، ما للجحيم)[37].

خامساً: التذكير والتأنيث في اسم الجنس الجمعي

ورد تذكير صفة النخل في قوله تعـالى: ﴿تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: 20]، وورد تأنيثها في قولـه تعـالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: 7].

وعدّ ابن الصائغ من أحكام المناسبة في الفاصلة القرآنية: إيثار تذكير اسم الجنس كما في ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾، وإيثار تأنيثه كما في ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[38].

---

(36) اللهجات العربية في التراث 519/2.

(37) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 213/2.

(38) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 297/3.

وذكروا أن سبب التذكير والتأنيث هو أن اسـم الجـنس الجمعـي يـذكّر ويؤنث[39]، قال ابن السراج (ت 316 هـ):(فالتذكير على معنى الجمع، والتأنيـث على معنى الجماعة)[40].

وقال أبو حيان (ت 475 هـ): (والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث؛ وإنما ذكّر هنا لمناسبة الفواصل، وأنث في قوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾في الحاقـة لمناسـبة الفواصل أيضاً)[41].

أما الزركشي (ت 794 هـ) فعدّ (ت أنيث ما أصله أن يذكّر) كما في ﴿نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾من باب (إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل)[42]، فقال: (وإنما عدل إليها للفاصلة)[43].

ويعلّل الزركشي التذكير والتأنيث بقوله: (كل ما ورد من هذا الباب فلك أن ترده إلى اللفظ تذكيراً، ولك أن ترده إلى المعنى تأنيثاً، وهذا من قاعدة أن اسـم الجنس تأنيثه غير حقيقي، فتارة يلحظ معنى الجنس فيذكر، وتارة معنى الجماعة فيؤنث)[44].

ويرى د.إبراهيم السامرائي أن المشاكلة والتناسب هما السبب فـي كـون (النخل) مرة مذكراً وأخرى مؤنثاً في هاتين الآيتين[45]؛ وذلك أن فواصل سورة

---

(39) ينظر: مجاز القرآن 241/2، ومعاني القرآن للأخفش 105/1، ومعاني القرآن وإعرابه 127/1.

(40) الأصول في النحو 408/2، 413، وينظر: الكشاف 436/4، وشرح المفـصّل 106/5، والبرهان في علوم القرآن 368/3.

(41) البحر المحيط 42/10، وينظر: الفتوحات الالهية 226/4.

(42) البرهان في علوم القرآن 60/1.

(43) البرهان في علوم القرآن 65/1.

(44) البرهان في علوم القرآن 368/3.

(45) ينظر: منوحي القرآن/137.

القمر تنتهي بحرف الروي (الراء) نحو ﴿ٱلْقَمَرُ ، مُّسْتَمِرٌّ ، مُّسْتَقِرٌّ ،مُّنقَعِرٍ ، وَنُذُرِ ، مُّدَّكِرٍ ﴾.

أما فواصل سورة الحاقة السابقة للآية واللاحقة لها فتنتهي بالتاء القـصيرة التي تتحول الى هاء عند الوقف على هذا النحو (بالطاغيهْ، عاتيهْ، خاويهْ، باقيهْ، بالخاطئهْ، رابيهْ).

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث يمكن أن نلخّص أهم النتائج التي توصل إليهـا بما يأتي:

1) تأتي الفاصلة القرآنية لتؤدي غرضاً صوتياً ومعنوياً في آن واحد، وتحقـق الانسجام والتلاؤم بين ما قبلها وما بعدها من الفواصل.

2) لا يقتصر التوافق اللفظي والمعنوي على فواصل الـسورة الواحـدة، بـل يتعدىذلك إلى مراعاة فواصل السورتين، فتختلف المفردة أو اللفظة بحسب السياق الذي ترد فيه من السورة لتلائم الفواصل الأخرى المرتبطـة بهـا، وكذلك تكون في السورة الأخرى.

3) نتج عن مراعاة فواصل السورتين ما يأتي:

أ. اختصاص كل من المشتركين بموضع.

ب. اختلاف الصيغة الصرفية من الأصل الواحد.

ج. اختلاف تركيب الجملة.

د. إيثار أغرب اللفظين.

هـ. التذكير والتأنيث في اسم الجنس الجمعي.

4) لكل لفظة أو تركيب في فواصل أيّة سورة معنى يختلف عما هو عليه فـي السورة الأخرى، وان كان المعنى العام يشترك فيه المعنيان الخاصان بكل لفظة أو تركيب.

مراجع الفصل الثامن

1. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بـن الكمـال (ت 911 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعـة والنشر والتوزيع، بيروت/1988.
2. الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بـن سـهل (ت 316 هـ) تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1987/3.
3. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، عبد الله بن محمد (ت 791 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1988/1.
4. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، طبعـة جديدة منقحة ومصححة بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكـر للطباعـة والنشر والتوزيع/1992.
5. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، محمـد بـن عبـد الله (ت 794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت/1988.
6. البرهان في متشابه القرآن: الكرماني، محمـود بـن حمـزة (ت 500 هـ) تحقيق: أحمد عز الدين، دار صادر، بيروت ط1996/2.
7. درة التنزيل وغرة التأويل: الخطيب الإسكافي، محمد بن عبد الله (ت 420 هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت.
8. السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها: د.أحمد نصيف الجنابي، مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع لسنة 1979.
9. شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علـي (ت 643 هـ)، عـالم الكتـب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.
10. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: الجمل، سليمان بن عمر (ت 1204 هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة الاستقامة.

11. الكشاف: الزمخشري، محمود بـن عمـر، (ت 538 هـ)، دار الكتـاب العربي/1986.

12. اللهجات العربية في التراث: د.أحمد علم الدين الجندي، الـدار العربيـة للكتاب، ليبيا – تونس/1978.

13. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت 637 هـ)، قدمه وعلق عليه: د.أحمد الحوفي ود.بدوي طبانة، دار نهـضة مـصر للطبع والنشر، ط2.

14. مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت 210 هـ)، تحقيق: محمـد فؤاد سزكين، نشره: محمد سامي أمين في مصر، ط1954/1 – 1963.

15. معاني القرآن: الاخفش، سعيد بن مسعدة، (ت 215 هـ)، تحقيق: د.فـائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط1981/2.

16. معاني القرآن:الفراء، يحيى بن زياد (ت 207 هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط1983/3.

17. معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، إبـراهيم بـن الـسري (ت 311 هـ)، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1988/3.

18. ملاك التأويل: ابن الزبير، أحمد بن إبراهيم (ت 708 هـ) تحقيق: سـعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1983/1.

19. من وحي القرآن: د.إبراهيم السامرائي، ط1981/1.

20. النهر الماد من البحر المحيط: أبو حيان الاندلسي، محمـد بـن يوسـف (ت 745 هـ)، مطبوع بهامش البحر المحيط، طبعة مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض.